جامعة محمد خيضر بسكرة
العلوم الإنسانية والاجتماعية
علوم إنسانية

مذكرة ماستر

الميدان : العلوم الانسانية
الفرع: تاريخ
التخصص : تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
عبد القادر طاهري - محمد كرابعية

يوم: 12/06/2024

اللاجئون الفلسطينيون في الأردن 1948-1994

لجنة المناقشة:

جازية بكرادة	أ. مح.أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسًا
محمد الطاهر بنادي	أ.د	جامعة محمد خيضر بسكرة	مقررا
وحيدة كحول	أ. مح. ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشًا

السنة الجامعية : 2023-2024

شكـــر وعـــرفان

الحمد لله الذي وفقنا في انجاز هذا العمل

وصلاة وسلام على أشرف الانبياء والرسل محمد عبده ورسوله

نتقدم بجزيل الشكر وفائق التقدير والاحترام إلى الأستاذ المشرف **الدكتور** "**محمد الطاهر بنادي**"

الذي رافقنا في إعداد هذا العمل ولم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته القيمة، فله كل الاحترام والتقدير

نتوجه بجزيل الشكر وأسمى آيات الاحترام والتقدير إلي الأساتذة اعضاء اللجنة الكرام

الدكتورة جازية بكرادة رئيسا

الدكتورة وحيدة كحول مناقشا

كما لا يفوتنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى موظفي المكتبات داخل الجامعة

وخارجها

إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

عبد القادر

محمد

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

لمن كان سبباً في وجودي أمي حفظها الله وأبي رحمه الله

وإلى من ألهمني الصبر أخي الأصغر الصحراوي رحمه الله

ومن سندني في مسيرتي أخي صالح رحمه الله والأخ الأكبر بكار رحمه الله

ومن شجعني على إكمال دراستي الأستاذة قرباز نور الهدى

وإلى كل من وقف بجنبي لإتمام هذا العمل

عبد القادر

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع هذا إلى أبي وأمي حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى إخوتي وأخواتي الذين وقفوا بجانبي وأخص بالذكر أخي نور الدين

إلى رفقاء الدرب وأصدقاء العمر،زملاء الدراسة

إلى كل من ساندنا في إنجاز هذا العمل من قريب وبعيد

محمد

مقدمـــــة

عقب الحرب العالمية الأولى 1914-1918، عرفت منطقة الشرق الأوسط عدة تغيرات سياسيه وعسكريه، كانت لها تداعيات سلبية عليها، فبعد هزيمة الدولة العثمانية كانت أهم نتيجة مباشره لهذه الحرب هي فقدان الدولة العثمانية السيطرة على بعض ممتلكاتها منها فلسطين، التي عرفت حركة هجرة مكثفة لليهود بإشراف بريطاني ودعم من الحركة الصهيونية العالمية التي اصطدمت بمقاومة الشعب الفلسطيني.

يشكل الشعب الفلسطيني غالبية سكان فلسطين، ونظرا لقلة الدعم العسكري للفلسطينيين، الذي قابله دعم لا محدود لليهود من طرف القوى الامبريالية، حيث نجحت الحركة الصهيونية وبتواطؤ دولي في إقامة دولة إسرائيل، وذالك بعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 181 بتاريخ 29 نوفمبر 1947 القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، وبعد إعلان بريطانيا عن فض انتدابها على فلسطين في 14 ماي 1948، أعلن بن غوريون في اليوم الموالي قيام دولة إسرائيل.

عارض العرب قيام دولة الكيان الصهيوني، الأمر الذي ادى إلى اندلاع الصراع بينه وبين الدول العربية في 16 ماي 1948، كانت بداياتها انتصار بشر بتحرير ارض فلسطين خاصة مع تقدم القوات العربية من عدة محاور والسيطرة على أكثر من 80 بالمائة من الأراضي الفلسطينية، لكن ما لبث هذا الانتصار أن تراجع بعد جنوح العرب للهدنة في 29ماي من السنة نفسها بوساطة أممية والتي استغلها الإسرائيليون لاستجماع قوتهم بعد تدفق المساعدات العسكرية عليه من أمريكا وبريطانيا وبقية الدول الغربية، مما جعل كفة الحرب تميل لصالحهم، حيث انقلب الانتصار إلى هزيمة كبرى للقوات العربية والفلسطينية الأمر الذي نتج عنه نزوح وتهجير السكان الفلسطينيين نحو مخيمات موزعة على عدة مناطق في الداخل ودول الطوق فيما سمي بـ نكبة 1948، حيث توزعوا كلاجئين داخل الخط الأخضر وفي مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة ودول الطوق (مصر ، العراق ، سوريا والأردن) هذه الأخيرة التي ستكون محل دراستنا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يتطرق لقضية اللاجئين، وهي قضية إنسانية فضلا على أنها عربية وإسلامية، والتي لا زالت عالقة إلى يومنا هذا مع دراسة أماكن تواجد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن.

أهداف الدراسة:

_ معرفة أماكن تواجد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن والضفة الغربية .

_ محاولة الوقوف على وضعهم السياسي والقانوني والمبادرات الإقليمية والدولية لإيجاد حل لمشكلتهم .

_ التعريف بدورهم السياسي والعسكري في الأردن.

_ شرح بدايات اللجوء الفلسطيني أثناء وبعد النكبة الأولى وفتح ملف اللاجئين وعرض معاناتهم وأساليب الكيان التي استعملها ضد الفلسطينيين.

أسباب اختيار الموضوع:

كانت وراء اختيارنا للموضوع عدة أسباب منها:

1- الأسباب الذاتية:

- الموقف الشخصي من قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ النكبة.
- الرغبة والفضول في معرفة معاناة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن .
- الوقوف على سياسات التهجير تجاه اللاجئين في مخيمات الأردن والضفة.

2- الأسباب الموضوعية:

- إبراز الدوافع الحقيقية وراء هجرة اللاجئين الفلسطينيين نحوا الأردن .

– الكشف عن وضعية اللاجئين الفلسطينيين في الأردن .

– التعرف على أوضاعهم القانونية، الاجتماعية والاقتصادية في الأردن والضفة الغربية.

– الاطلاع على المبادرات الإقليمية والدولية لإيجاد حل لمعاناتهم في الأردن.

الإشكالية:

جاءت الدراسة لتلقي الضوء على مراحل مهمة لفهم معاناة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ودور الكيان الصهيوني في مأساتهم.

تمحورت إشكالية الدراسة حول سؤال رئيس تتدرج ضمنه عدة أسئلة فرعية، حيث دارت الإشكالية الرئيسة للموضوع على النحو التالي:

- فيما تمثلت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن 1948_1994 ؟

لمعالجة هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

_ ما هي بدايات أسباب هجرة اللاجئين الفلسطينيين نحو الأردن ؟

_ فيما تمثلت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ؟

_ ما هو دور اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ؟

خطة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية تم تقسيم الموضوع إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة:

الفصل الأول: كان تحت عنوان ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وأسبابها، حيث احتوى على ثلاثة مباحث، المبحث الأول: تعرضنا فيه إلى تعريف اللاجئ الفلسطيني، أما المبحث

الثاني: تناولنا فيه بداية ظهور أزمة اللاجئين الفلسطينيين وانتقالهم إلى الضفة الغربية والأردن، أما المبحث الثالث: فدار حول توزيعهم في الأردن.

الفصل الثاني: اندرج تحت عنوان أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن والضفة، تضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول: وضع اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ عام 1948 إلى غاية عام 1970، المبحث الثاني: عالجنا من خلاله وضع اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الشرقية منذ عام 1948 إلى عام 1994، أما المبحث الثالث: فجاء تحت عنوان الجهود العربية والدولية لحل أزمة اللاجئين الفلسطينيين.

الفصل الثالث: جاء تحت عنوان دور اللاجئين الفلسطينيين في الأردن منذ عام 1948 إلى غاية عام 1994، حيث انضوت تحته المباحث التالية، المبحث الأول: النشاط السياسي للاجئين الفلسطينيين في الضفة الشرقية، المبحث الثاني: النشاط السياسي للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، أما المبحث الثالث: فقد تناولنا فيه النشاط العسكري للاجئين الفلسطينيين في الأردن.

منهج البحث:

إن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليل الإحصائي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في وصف معاناة اللاجئين الفلسطينيين في الضفتين الشرقية والغربية والأسباب التي وقفت وراء تهجيرهم، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي وذلك باستخدامه في تحليل أساليب وسياسات الكيان الإسرائيلي التي اتبعها تجاه اللاجئين الفلسطينيين سواء في الضفة الغربية أو الشرقية، أما المنهج الإحصائي فقد استفدنا من خلاله في إحصاء عدد المخيمات في الضفة الغربية وفي الأردن وفي إحصاء المقاتلين والكتائب الفلسطينية، كذلك في إحصاء القتلى وجرحى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بعد وقائع معركة الكرامة1968 و ضحايا أحداث أيلول الأسود1970.

مصادر ومراجع الموضوع:

تم الاعتماد على العديد من المصادر المراجع، التي ألقت الضوء على موضوع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن والضفة الغربية منذ 1948-1994.

المصادر والمراجع العربية:

كتاب "الأردن والفلسطينيون: دراسة في وحدة المصير أو الصراع الحتمي" يزيد يوسف صايغ ساعدنا في فهم العلاقات الأردنية الفلسطينية، مستعرضًا التحديات المشتركة التي واجهتها الجهتان جراء الهجرة الفلسطينية إلى الأردن، والحروب العربية الإسرائيلية، اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية كما استخدمناه في معرفة الصراع العسكري بين الأردن والفصائل الفلسطينية، كما ساعدنا كتاب حق العودة لـ: سلمان أبو ستة: حق العودة للاجئين الفلسطينيين من وجهة نظر تاريخية وقانونية وسياسية، ناقش الكتاب المساعي الدولية لحل القضية الفلسطينية ، مع التركيز على حل الدولتين والذي أفادنا في الفصل الثاني من خلال وصف وضعية اللاجئين في الضفة الغربية.

ساعدنا كتاب مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974 في معرفة الحيثيات التي قامت عليها مؤتمرات الوحدة الفلسطينية-الأردنية وأهم القرارات التي تمخضت منها.

-كتاب صلاح خلف (أبو إياد)، فلسطيني بلا هوية، أفادنا هذا المصدر في الاطلاع على بدايات ظهور حركة فتح، وهو أحد زعماءها.

الدراسات السابقة:

1- ياسمين عبد القادر صالح أبو عمر، قضية اللاجئين وأثرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية 1948-2000، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص

الدراسات الدولية، إشراف: سمير عوض، كلية الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين 2010، تناول موضوع اللاجئين الفلسطينيين ودوره في العلاقة الأردنية الفلسطينية وانعكاساتها على النسيج الديموغرافي وكذا السياسات المنتهجة لإيجاد الحلول المثلى لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

2- نمر أحمد محمود أبوليه، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في مخيمات شمال الضفة الغربية وآفاق التنمية رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في بناء المؤسسات من برنامج التنمية الريفية المستدامة، كلية الدراسات العليا جامعة القدس لسنة 2007 والذي تطرق فيها الباحث للأوضاع الاجتماعية والمشاكل التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون في شمال الضفة الغربية وأوضاعهم الاقتصادية داخلها وآفاق التنمية وفرص عمل اللاجئ ووضعيته القانونية داخل الأراضي المحتلة.

المجلات:

لقد تناولت بعض المجلات المتخصصة في الشأن الفلسطيني مثل مجلة ليبانون فايلز للأخبار من خلال مقال "دوللي بشعلاني" الذي أفادنا في معرفة وشرح مجريات الخطة داليت، كما أفادتنا مجلة العلوم القانونية لكلية بغداد من خلال مقال محمد عبد الفتاح شتيه: التحديات الإسرائيلية والأمريكية لعودة اللاجئين الفلسطينيين في التعرف على بعض مشاريع التسوية الدولية مثل مشروع أيزنهاور.

مجلة الأردن والقضية الفلسطينية، من خلال المقال دراسة في مواقف الحكومة ومجلس النواب الأردني لـ: نبيل رياض عبد المولى، حيث أفادنا في معرفة تاريخ التواجد الفلسطيني في مجلس النواب الأردني وعمل النواب الفلسطينيين.

- مجلة دراسات العلوم الإنسانية، من خلال مقال اللجوء الفلسطيني عام1948وموقف الدولة الأردنية منه لـ: حسن يحي عادل، وقد أفادنا في التعرف على أعداد اللاجئين الذين

نزحوا نحو الأردن سنة 1948 وموقف الاردن منهم.

المصادر والمراجع باللغات الأجنبية :

ساعدتنا موسوعة **Open Edition Books** المتخصصة في دراسات العلوم الإنسانية في معرفة نسب توزيع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بواسطة نسب وخرائط.

-Jalal Al Husseini : Open Edition Books : Jordan and the Palestinians (https :// books.openedition.org/ifpo/5014).

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي موضوع بحث من الصعوبات التي تقف في وجه الباحث، يمكن أن نذكر منها.

- قلة المصادر والمراجع التي تتناول موضوع دراساتنا في مكتبة الكلية ، الامر الذي جعلنا نلجأ إلى تحميل الكتب الالكترونية والتي لم تكن عملية مثل الكتب الورقية ،بسبب اختفاء بعض الأجزاء أو الصفحات.

- تداخل المعلومات وتشابهها بين المراجع نظرا لعلاقة المراجع ببعضها البعض من حيث النقل مما جعلنا نركز على أكثرها أهمية و شمولا وإلماما بالموضوع.

الفصل الأول:

ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1948

المبحث الأول: تعريف اللاجئ واللاجئ الفلسطيني

أولا: تعريف اللاجىء

1- تعريف عام

2- تعريف اللاجئ حسب ميثاق الأمم المتحدة لعام 1951

3- تعريف اللاجئ حسب منظمة الوحدة الإفريقية عام**1969**

ثانيا: تعريف اللاجئ الفلسطيني

1- تعريف عام

2- حسب منظمة الأونروا

3- حسب الميثاق الوطني الفلسطيني

المبحث الثاني: بداية ظهور أزمة اللاجئين الفلسطينيين 1948-1967

أولا: قرار التقسيم ودور الاستعمار في استصدار قرار 181 سنة 1947

ثانيا: الحرب النفسية وطرق الترهيب

ثالثا: العنف المسلح والأعمال الإرهابية للكيان الصهيوني ضد الفلسطينيين

رابعا: أسباب اللجوء نحو الأردن (عرقية وجغرافية)

المبحث الثالث: توزيع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن (بضفتيه)

أولا: توزيع مخيمات اللاجئين في الأردن (الضفة الشرقية)

ثانيا: توزيع المخيمات في الضفة الغربية

المبحث الأول: تعريف اللاجئ واللاجئ الفلسطيني

أولا: تعريف اللاجئ:

1-تعريف عام:

يحتل موضوع اللجوء أهمية كبيرة نتيجة تزايد انتشاره في مختلف أنحاء العالم وهذا ما جعل مفهومه يأخذ عدة أشكال من طرف منظمات إقليمية ودولية، ولعل مفهوم اللاجئ بصفة عامة هو ذلك الشخص الذي تجبره الظروف على ترك وطنه و مكان سكنه الأصلي وانتقاله إلى مكان آخر، يكون لجوؤه نتيجة احتلال خارجي أو حرب أهلية أو أعمال عنف أو إبعاد عن وطنه عن طريق وسائل التخويف أو الإرهاب أو نتيجة لظروف سياسية، طبيعية، اقتصادية أو طائفية والتي تتسم بالقهر والإكراه، ويمكن كذلك أن يكون الإنسان لاجئا حتى لو كان لجوؤه إلى جزء آخر من وطنه ما دام لا يتمتع بحرية العودة إلى دياره الأولى.[1]

كما عرفت المنظمات والمواثيق الدولية المختصة اللاجئ بأنه "ذلك الشخص الذي فر من بلده جراء خطر التعرض للاضطهاد والانتهاكات في حقوقه الإنسانية، ونتيجة المخاطر التي تهدد سلامته وحياته وأسرته قد بلغت حد اضطراره إلى المغادرة وطلب الأمن والسلام خارج بلده لانعدام الحماية داخله أو أن حكومة بلده غير قادرة على توفير الأمن والحماية له، فللاجئ الحق في التمتع بالحماية في الوطن غير وطنه حسب القوانين الدولية والمواثيق التي نصت عليها هيئة الأمم المتحدة".[2]

---

[1] هناء صلاح جمال أبو رمضان: حق العودة لدى اللاجئين الفلسطينيين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس إشراف نبيل كامل، قسم علم النفس، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص 37.

[2] خالد خليل احمد الشيخ عبد الله: <اللاجئون الفلسطينيون بين اعتراف القانون الدولي والإنكار الأمريكي>، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، م8، ع2، أريحا، ديسمبر 2023، ص46.

2-تعريف اللاجئ حسب ميثاق الأمم المتحدة لعام 1951:

اللاجئ هو من لجأ بفعل الحرب أو من كان خارج بلده وقت الحرب ولم يستطع العودة إليه بسبب الخوف، ولا يلزم ميثاق الأمم المتحدة الدول المضيفة للاجئين بمنحهم اللجوء، كما أن هذا التعريف لا يشمل من هاجروا من بلادهم بسبب اضطرابات داخلية أو هجرة داخلية.

لقد عرفت اتفاقية جنيف عام 1951اللاجئ بأنه كل شخص يوجد خارج البلد نتيجة أحداث وقعت قبل جانفي سنة1951بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو أرائه السياسية، الذي يحمل جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب بحماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلده السابق ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد غير أن هذه الاتفاقية عرفت تعديلا من ناحية مفهوم اللاجئ وذلك اثر صدور بروتوكول1967، والذي بموجبه تم إلغاء التاريخ المحدد في اتفاقية جنيف1951، حيث أصبح يتساوى بالوضع جميع اللاجئين الذين ينطبق عليهم التعريف الوارد في الاتفاقية.[1]

أكدت هذه الاتفاقية التي تناولت وضع اللاجئين من خلال مواثيقها أن مشكلة اللاجئين هي قضية دولية تتطلب تعاونًا فعّالًا من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة لتلبية احتياجاتهم وتوفير الحماية اللازمة لهم، وهي مشكلة تتطلب اهتماماً بالجانب الإنساني ، كما أقرت في جميع اتفاقياتها بالإضافة إلى القوانين الدولية المتعلقة بحقوق اللاجئين والمعترف بها من قبل الأمم المتحدة ، والتي تؤكد أن اللاجئين يجب أن يتمتعوا بكافة الحقوق والحريات الأساسية في بلد اللجوء دون أي تمييز ووفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

[1] محمد سيف عبد الحميد: حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض، الدار العربية للعلوم، ط2، بيروت، 2002، ص ص42- 43.

إن هذه الاتفاقية أكدت على وجوب منحهم كامل الحقوق خاصة في ممارسة شعائرهم الدينية ومعاملتهم أفضل معاملة، كما دعت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة إلى السماح بعودة جميع اللاجئين في العالم إلى ديارهم.[1]

تضمنت اتفاقية عام 1951 مبدأ مهما وهو عدم التمييز بين اللاجئين بسبب العرق أو الدين أو البلد الأصلي، كما نهت عن عدم تعريض اللاجئ الذي يطلب اللجوء لعقوبات بسبب دخوله غير القانوني.إن الأمم المتحدة شددت على توفير الحماية الدولية من خلال التشجيع على عقد اتفاقيات دولية لحماية اللاجئين مشجعة على تنفيذ تدابير لتحسين أحوالهم، كما قامت بمساعدة الجهود الحكومية من أجل تعزيز العودة الطوعية لهم، لقد جاء في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان أنه لكل شخص الحق في أن يطلب أو يمنح ملجأ في قطر أجنبي وفقا لتشريعات الدولة والاتفاقيات الدولية، [2]

3- تعريف اللاجئ حسب منظمة الوحدة الإفريقية عام1969:

عرفت اللاجئ في المادة الأولى من الفقرة الثانية بأنه كل شخص يضطر إلى الخروج من موطنه نحو دول أخرى بغرض اللجوء ،وذلك راجع إلى تعكر في صفو النظام العام لموطنه بسبب الاضطرابات الداخلية أو احتلال خارجي ، وهذا ما يجعله في تيهان دائم بحثا عن ملجأ خارج بلده الأصلي.[3]

كما أن كلمة لاجئ تنطبق على كل شخص يخشى عن حقه من أن يضطهد بسبب جنسه، دينه، جنسيته أو من انتمائه لمجموعة اجتماعية معينة، أو بسبب ميولاته السياسية،

---

[1] نديم مسلم: قضية اللاجئين الفلسطينيين التطور والأفاق،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية العلاقات الدولية، إشراف: عمار جفال، قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر،الجزائر،2008/2007، ص ص20 -21 .

[2] أمير موسى: حقوق الإنسان مدخل إلى وعي حقوقي، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1994، ص ص 113-114.

[3] محمد سيف عبد الحميد: المرجع السابق، ص42.

ويجد نفسه خارج البلد الذي يحمل جنسيته ولا يستطيع العيش فيه بسبب الخوف عن حياته، نتيجة أحداث تهدد بشكل خطير الأمن العام في جزء من بلده أو كامل البلد، فيضطر إلى ترك وطنه ومحل إقامته الأصلي، للبحث عن ملاذ امن في وطن غير وطنه الأم. [1]

ثانيا: تعريف اللاجئ الفلسطيني:

1- تعريف عام:

بعد أن وطأ الكيان الصهيوني أرض فلسطين، قام بوضع مخططاته الاستيطانية ومشاريعه لبناء الدولة اليهودية، حيث سمح للعصابات الصهيونية بالتعدي على الشعب الفلسطيني وترهيبه بشتى الوسائل، على أثرها أرغم الشعب الفلسطيني على النزوح خارج دياره عن طريق الهجرة واللجوء إلى مختلف الأقطار العربية. من هنا يمكن حصر مفهوم اللاجئ الفلسطيني على أنه كل فلسطيني كان مكان إقامته الأصلي والدائم في فلسطين وأنه ترك موطنه بسبب الاحتلال الإسرائيلي، الاضطهاد والممارسات القمعية التي مارسها في حق الشعب الفلسطيني ولم يعد بمقدوره العيش فيه ، إذ تم إجباره على الخروج منه نحو الشتات، ولم تسمح له إسرائيل بالعودة إليه،[2]

2- حسب منظمة الأونروا:

عرفت الأونروا اللاجئ الفلسطيني بأنه:

"هو الشخص الذي كان مكان إقامته العادية في فلسطين لمدة لا تقل عن عامين سابقين لنشوب النزاع العربي الإسرائيلي عام 1948، وهو الشخص الذي فقد جراء ذلك النزاع بيته وسبل معيشته، وأصبح مسجلا لديها في أحد الأقطار التي تمارس فيها الوكالة

[1] مظهر الشاكر: القانون الدولي للاجئين-قراءة في حق اللجوء، دراسة قانونية تحليلية، بغداد، 2014، ص66.

[2] خالد خليل احمد الشيخ عبدالله: المرجع السابق، ص49.

عملياتها "[1]، وقد تم توسيع هذا التعريف لاحقا ليشمل أبناء وأحفاد اللاجئين، حيث يستفيدون من خدمات الوكالة المقدمة شريطة أن يكونوا مسجلين لديها ويقطنون في منطقة عملياتها وبحاجة إلى المساعدة والمناطق التي تعمل فيها الوكالة هي سورية – الأردن – الضفة الغربية –قطاع غزة ولبنان.

ملاحظات حول تعريف الأونروا:

- في هذا التعريف يعد لاجئا كل شخص مسجل في أحد المناطق الخمسة التي تحت إشراف الأونروا، وبالتالي يحرم اللاجئون الفلسطينيون الموجودون في دول العالم من اعتبارهم لاجئين.
- الذي لم يسجل نفسه لدى الأونروا بأنه لاجئ منذ عام 1948 وحتى لو كان مقيما في أماكن عمل الأونروا لا يعد لاجئا بالنسبة إليها.
- لا يتعامل التعريف مع اللاجئين داخل فلسطين المحتلة سنة 1948.
- يستثني من كان خارج الوطن قبل الحرب،ومن اضطروا للجوء بعد 1952وهي السنة التي تحددها الأونروا كآخر سنة للجوء، كما يستثني اللاجئون الفلسطينيون الذين لجؤوا بعد حرب1967.[2]

3- حسب الميثاق الوطني الفلسطيني:

تبنته الدائرة الوطنية لشؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، حيث يعرف اللاجئين بأنهم (المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين سنة 1947 سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل

---

[1] وكالة غوث وتشغيل اللاجئين(الأونروا): ينظر:
الموقع الرسمي:(https://www.unrwa.org).2024/04/20 الساعة 21:00.

[2] محسن محمد صالح: مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت ، 2014، ص45.

فلسطين أو خارجها فهو فلسطيني).إن هذا التعريف يحاول الالتفاف على مسألة اللاجئين الفلسطينيين الذين تركوا فلسطين أو طردوا منها بعد 1948 وحتى اليوم.[1]

من جهتها عرفت جامعة الدول العربية اللاجئ الفلسطيني بأنه:

" كل شخص كان محل إقامته بفلسطين، فاضطرته الظروف العصيبة والحرب السائدة جراء الاحتلال الصهيوني، على الخروج من موطنه الأصلي واللجوء نحو الأقطار العربية، والعيش في حالة تشرد، وتقطعت به السبل فأصبح بدون مأوى وبحاجة إلى الإغاثة".[2]

بعد احتلال الكيان الصهيوني للضفة الغربية سنة 1967، برزت موجة جديدة تمثلت في توجه اللاجئين الفلسطينيين نحو الأردن، حيث اعتبروا مواطنين "نازحين"، ويرجع ذلك إلى تبعية الضفة الغربية للمملكة الأردنية خلال هذه الفترة. فمصطلح النازح بمفهومه العام هو كل شخص شرد من مكان إقامته نتيجة الحرب أو نزاع مسلح في جزء من موطنه مما دفعه للخروج منه، والانتقال إلى جزء آخر لتوفره على الأمن، حيث فضل البقاء في حدود وطنه على الانتقال إلى دول أخرى، ومن هذا المفهوم حاولنا توضيح الفرق بين اللاجئ والنازح .

اعتبرت الأمم المتحدة الحركة البشرية التي قام بها مواطنو الضفة الغربية نحو الضفة الشرقية أنها حالة نزوح لسكان من منطقة إلى منطقة أخرى داخل أراضي وطنهم الام، لكن يبقى هؤلاء في نظر الدول العربية لاجئين فلسطينيين أجبروا على الخروج من أرضهم تحت طائلة العنف والسياسة الصهيونية، وبقيت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) تعتبرهم لاجئين وتقدم لهم خدماتها انطلاقا من البلدان التي تدخل ضمن صلاحيات العمل فيها.[3]

---

[1] مريم عيتاني: معين مناع، معاناة اللاجئ الفلسطيني ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، لبنان، 2010، ص94.

[2] خالد خليل أحمد الشيخ: المرجع السابق، ص49.

[3] نديم مسلم: المرجع السابق، ص40.

المبحث الثاني: بداية ظهور أزمة اللاجئين الفلسطينيين 1948-1967

بعد نكسة عام 1948، هاجر عدد كبير من الفلسطينيين إلى الأردن، وكانت هجرتهم قسرية إجبارية، فقد هاجروا خوفا على أموالهم وعائلاتهم مفضلين اللجوء إلى دول مجاورة لهم، وكان النصيب الأكبر منهم في دولة الأردن، بحيث شجعهم التاريخ المشترك والامتداد الجغرافي بين البلدين إلى اللجوء لهذا البلد، وكان إجلاء اللاجئين الذين لم يدركوا في ذلك الوقت أنهم لن يعودوا إلى وطنهم خاصة أن الإعلام العربي كان يعد الفلسطينيين بالتحرر.إن من أهم الأسباب التي جعلت الأردن يستضيف عددا اكبرا منهم، يعود إلى أن علاقة الشعبين الأردني والفلسطيني مبنية على رابطة مشتركة ومتميزة تتمثل في وحدة واحدة وأرض واحدة هي بلاد الشام، وبعد تقسيم الحدود بقيت هناك روابط عائلية، وظلت العائلات والقبائل التي تسكن الأردن وفلسطين مترابطة بعضها مع بعض وحتى مع حدوث الصراع مع الإسرائيليين، فإن ذلك لم يمنع من إنشاء وحدة بين الضفتين، وقد كان لهذه الأسباب دور مهم في ترابط الشعبين.[1]

أولا: التقسيم ودور الشرعية الدولية في استصدار القرار رقم: 181 سنة 1947:

في عام 1948 أُجبرعدد كبير من الفلسطينيين على إخلاء الأراضي التي سيطر عليها الصهاينة، حيث بلغ مجموعهم مايقارب 750,000 لاجئ، بدأ هذا النزوح الجماعي [2] في

29نوفمبر1947 بعد أن أصدرت الجمعية العامة للأمم قرارها رقم: 181 (ينظر ملحق رقم: 01، ص83) القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، حيث أعطى هذا القرار 54.7% من أرض فلسطين للدولة اليهودية و44,8% للدولة العربية أما البقية فوضعت تحت حكم دولي بما فيها القدس، إن هذا الاجراء لم يكن توزيعًا عادلاً بالمقارنة مع نسب

[1] يزيد يوسف صايغ : الأردن والفلسطينيون ،رياض الريس للنشر، لندن 1967، ص 15.

[2] صابر حليمة: قرار" تقسيم فلسطين 181 وبداية لنكبة" اللاجئين بوابة اللاجئين الفلسطينيين، نوفمبر 2019، الموقع: 5https://cutt.us/pU2T ، يوم 04/04/2024 ، على الساعة : 10:31 ، ص: 31

السكان الفلسطينيين الذين شكلوا الأغلبية، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا القرار بعد تصويت الأغلبية على تقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين واحدة للعرب الفلسطينيين والأخرى للوافدين اليهود، بعد إصدار القرار كان الهدف الأساسي للحركة الصهيونية هو تنفيذ خطة مسبقة للترهيب تمهيدا للتطهير العرقي والإبعاد القسري للفلسطينيين، مما أدى في النهاية إلى تهجير السكان الأصليين وإخضاع مراكزهم الحضرية لمراكز للقوات الصهيونية.[1]

يذكر ان بريطانيا طلبت من الأمم المتحدة في 02 أفريل 1947 إدراج القضية الفلسطينية ضمن جدول أعمالها مع تشكيل لجنة تحقيق دولية خاصة بفلسطين أنسكوبUNSCOP[2] لدراسة الوضع وتقديم تقرير عنه حيث أوصت بما يلي:

إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيمها إلى دولتين مستقلتين عربية ويهودية وتأسيس إدارة دولية خاصة في القدس بالاضافة الى ذلك بعض النقاط التي تحدد مناطق دولة فلسطين ودولة اليهود وكيفية إدارتها، غير ان رفض الطرفين للتقسيم وإعلان دولة إسرائيل تسبب في حرب سنة1948 التي انتهت بهزيمة عربية انعكست على الشعب الفلسطيني وبالتالي أدت إلى التهجير القسري،وهكذا تتضح لنا الطريقة التي تتعاطى بها المنظمات الدولية مع مختلف القضايا، إذ تعمل على تغليب موقف المعتدي في مقابل عدم إنصاف المعتدي عليه وهو ما يؤكد خضوع هذه المنظمات لمنطق القوى العظمى ومعها اليهود مما تسبب في موجات هجرة ولجوء متتالية.[3]

[1] سميح شبيب: حق العودة: الحكم وصراع، الإرادات » مجلة الرؤية، العدد 14، 2001، فلسطين.

[2] صابر حليمة : مرجع سابق ص: 18

[3] سعيد جميل تمراز: طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية (1982 – 1949م) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر كلية قسم التاريخ التاريخ والآثار والجغرافيا, كلية الآداب الجامعة الإسلامية، غزة 2013، ص 255.

ثانيا: الحرب النفسية وطرق الترهيب

لقد اقدمت إسرائيل على القيام بحملة ضخمة من التطهير العرقي وشردت أكثر من 800 ألف فلسطيني من مساكنهم، واستولت على 351 بلدية وقرية فلسطينية، ودمرت تراثهم الثقافي والمعماري، تم تنفيذ هذا التهجير في ظل اللامبالاة العربية والعالمية ومساهمة الظروف السياسية وظروف الحرب بما يتماشى مع مخطط استعماري صهيوني متعمد. تم طرد السكان[1] باستخدام أساليب إرهابية متطرفة مثل الحرق المتعمد واتلاف المحاصيل الزراعية الأمر الذي يؤكد تنفيذ سياسة الأرض المحروقة والطرد القسري على نحو ماجرى في الخطة المدبرة ثم تنفيذ إستراتيجية ممنهجة لإخلاء المجتمعات العربية على طول الطرق الحيوية وإزالة غالبية المستوطنات الريفية بالقوة.

هدفت هذه الإستراتيجية إلى توسيع الدولة اليهودية خارج الحدود المفترضة، خاصة بعد حرب 1967 لتدمير القرى العربية، وتشريد السكان العرب الأصليين المقيمين في المناطق المجاورة لطرق النقل علاوة على ذلك تم إعداد دليل شامل يضم أسماء القرى والبلدات إلى جانب تفاصيل قادتها لتسهيل تنفيذ الخطة العسكرية «داليت»[2] التي تختصر في الحرف D أو حذوة حصان وتتمثل في محاصرة بلدة أو منطقة من ثلاث جهات وترك جانب واحد مفتوحًا للهروب من قبل المحاصرين وكانت بتخطيط الضابط داليت عام 1967.

في أعقاب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، تلت ذلك موجة جديدة من عمليات النزوح نحو الأردن، قُدّرت بحوالي 250 ألف نازح.

---

[1] نور الدين مصالحة: طرد الفلسطينيين ، مفهوم الترانسفير في الفكر و التخطيط الصهيونيين ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ، 1992 ، ص 165

[2] دوللي بشعلاني: بين ساحل عسقلان والجليل السفلي ماهي خطة "داليت، مجلة لبنانون فايرللاخبار، 02 ديسمبر 2023 ، شوهد 2024/04/22

إن ما يقرب من نصف هؤلاء السكان لجأوا إلى مخيمات داخل الضفة الغربية أو قطاع غزة، ليتم تهجيرهم مرة أخرى في غضون عقدين من الزمن، وفي أعقاب استكمال احتلال الأراضي الفلسطينية، استمرت عمليات التهجير نحو الأردن بسبب سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي، حيث هُجر العديد منهم نحو الأردن بسبب العمليات العسكرية وهدم المساكن الفلسطينية وغير ذلك من أشكال الإكراه، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية مادفع بعد منهم الى تفضيل اللجوء نحو الأردن. [1]

ثالثا: العنف المسلح والأعمال الإرهابية للكيان الصهيوني تجاه الفلسطينيين

عمدت الحركات الاستعمارية إلى انتهاج استراتيجيات وسياسات تعمل على اقتلاع الشعوب من أراضيها مقابل توطين شعوب أخرى بدون وجه حق، ومن أجل ذلك ومنذ أن وضع قادة الحركة الصهيونية فلسطين نصب أعينهم كوطن قومي لليهود فكروا في طرق للتخلص من الشعب القاطن على تلك الأرض من أجل أن يستخلفه اليهود الذين سيجري ترحيلهم إلى هناك

ذكر "يغائيل يادين"[2] أحد قادة العصابات الصهيونية المسلحة إلى أن خطة دالت قامت على افتراضين هما: انسحاب الجيش البريطاني واحتمال تدخل جيوش عربية بعد نهاية الانتداب حيث هدفت الخطة أولا إلى فرض الاحتلال على كامل مساحة الدولة مصرحاً بأنه أعدّ نواتها في عام 1944 وعمل عليها أكثر من مرّة في صيف عام 1947، تضمنت تدمير القرى العربية وطرد سكانها وترحيلهم خارج فلسطين (ينظر: الملحق رقم: 05، ص96) وهو ما ينفي مزاعم ارتباط بداية هجرة الفلسطينيين واتخاذهم لدول أخرى كملاجئ

[1] محسن صالح : الترانسفير طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسات الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت، 2009 ، ص 13.

[2] يغائيل يادين: ضابط اسرائيلي وصاحب الخطة دالت، صحيفة الشرق الاوسط، 2023/11/11، القاهرة.

مع الحرب العربية الاسرائيلية عام 1948، بل كانت خطة مدبرة قبل اندلاعها، حيث كشفت المشاريع الصهيونية التي تستهدف تغيير ديموغرافيا البلاد بالسلاح والقوة.

صمد العرب إلى غاية شهر مارس حيث أوقعوا بالعدو خسائر جسيمة، خصوصاً في حرب السيطرة على الطرق وفي افريل بدأ التنفيذ الفعلي للخطة "د"، أين قامت العصابات اليهودية المسلحة الهاغاناه[1] والأرغون[2] والشترين[3] بممارسة الإرهاب وحرق وتدمير القرى وارتكاب مجازر جماعية لترحيل العرب من مدنهم وتحقيق مخططاتهم الصهيونية ورغم ذلك تمكّن الفلسطينيون من الحفاظ على 82% من أرض فلسطين.

بالرغم من النقص الموجود في كل المجالات دخلت الجيوش العربية فلسطين لتحريرها من العدوان الصهيوني، ومع استمرار المعارك بين الجيوش العربية واليهود جاء التدخل من طرف القوى الدولية، حيث فرضت حظراً على تزويد الطرفين بالأسلحة مع محاولة التوصل إلى حل وتسوية سلمية، فأنتهز الصهاينة الوضع وأعادوا تجميع صفوفهم مع الحصول على السلاح من الخارج خاصة (بريطانيا والولايات المتحدة).

بعد انتهاء الهدنة استأنفت الحرب لتسير في مسار معاكس[4] وبدلا من تحقيق النصر خسرها العرب وبذلك أستولى اليهود على ما تم تقديمه لهم، بموجب قرار التقسيم إضافة إلى نصف ما أُعطي للعرب، أعلنت الحركة الصهيونية في مساء يوم 1948/05/15 قيام دولة إسرائيل كما سبق وأن ذكرنا.

---

[1] الهاجانا: منظمة إرهابية شبه عسكرية تأسست 1920 على يد «إبراهام تيهومي» وقامت بعمليات إرهابية ضد الشعب الفلسطيني، تعرف على الهاغانا ،الجزيرة الالكترونية ،2016/09/20.

[2] الاراجون: منظمة إرهابية انشقت عن الهاجانا سنة 1931، موقع الكتروني: pal48.ps،2024/05/04.س21:00.

[3] الشترين: منظمة ارهابية انشقت على الارجون 1940 تأسست على يد ابراهام شتيرن، وكالة الانباء والإعلام الفلسطينية (وفا) شوهد 2024/05/04 على الرابط https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5018

[4] احمد زكريا فرج: حرب 1948 ونكبتها ط1 ، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010، ص134.

مع نهاية الحرب تمكنت اسرائيل من الاستيلاء على 77% من أرض فلسطين وإقدام العصابات اليهودية على تشريد حوالي 58% من الشعب الفلسطيني من أراضيهم بعد تدميرها لحوالي 478 قرية، مرتكبين مجازر في حق العرب (حوالي 341 مجزرة خلال حرب 1948)، وهو ما لا يمكن تصور حدوثه، إذ أنّ جميع الحركات الاستعمارية ومنها الصهيونة تنتهج مثل هذه الأعمال الإجرامية من أجل التأثير على ديموغرافيا البلاد وطمس معالمها الحضارية لشرعنة تواجدها على تلك الأرض وهو ما شهدته العديد من الدول العربية التي لم تكن في تلك الفترة أفضل حالا من فلسطين.

رابعا: أسباب اللجوء نحو الأردن(عرقية وجغرافية)

لقد كان القبول المتزايد للاجئين من طرف الأردن بسبب الروابط التاريخية والثقافية الدائمة بين السكان الأردنيين والفلسطينيين، وعلى الرغم من الانقسامات والخلافات لا تزال الروابط العائلية قائمة بين العائلات والقبائل المقيمة في كل من الأردن وفلسطين، مما يعزز الشعور بالوحدة والتآزر حتى في ظل الأعمال العدائية الإسرائيلية. لقد سهلت هذه الروابط بين الشعبين في تعزيز التقارب التاريخي والجغرافي المشترك بين البلدين ككيان غير قابل للتجزئة يميزه الاختلاط الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي على مر السنين، حيث صمدت العلاقة بين الجانبين في وجه محاولات زرع الخلاف وقامت رابطة متماسكة تتجاوز الضغوط والمحن الخارجية ورغم ان هذه العلاقة شهدت توترات، إلا أن وحدة الشعبين بقيت واحدة تخضع لظروف المساواة إلى حد بعيد ، لان كليهما ينتمي إلى إقليم جغرافي واحد ولو تنوعت أسماءه من بلاد الشام ، سوريا الكبرى ، الهلال الخصيب وبلاد المشرق.[1]

كانت الحدود السياسية التي رسمتها بريطانيا ابتداء من خط الحدود الشرقي مع الأردن والذي يبلغ حوالي 360 كم ليمر من أقصى الجنوب من مدينة أم الرشراش مروراً بوادي

[1] وجيه كوثراني: بلاد الشام في مطلع القرن العشرين،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 1980، ص ص35_36.

عربة إلى الشمال مروراً بمنتصف البحر الميت وبنهاية الخط من البحر الميت يمر بخط الحدود على طول نهر الأردن بحيث يكون خط الحدود على الضفة الشرقية للنهر، ظلت ميزة التبادل التجاري والنشاط الزراعي وصلة القرابة فيما بين القبائل والعشائر[1] في ضفتي نهر الأردن حتى أثناء الانتداب البريطاني وحتى بعد توحد الضفة الغربية والشرقية يوم 24 افريل 1950، مما أدي إلى تضاعف أعداد اللاجئين نتيجة قرار الوحدة الذي أعلنه الملك عبد الله، حيث استقر العدد عام 1952 عند حدود 742,289 نسمة في الضفة الغربية و586,885 نسمة في الضفة الشرقية، ليبلغ المجموع 1,329,147 نسمة.

أدت الوحدة لتطورين آخرين هامين هما ارتفاع نسبة الحركة والتنقل داخل الأردن ، نتجت عن ذلك هجرة داخلية مستمرة خلال العقد التالي، اذ فضل الكثير تجنب ازدحام الضفة الغربية والتوجه شرقا حيث تتوفر خدمات أكثر وحوافز اقتصادية أكبر، ليغير هذا القرار الميزان الديمغرافي الأردني تغييراً جذريا من خلال استيعاب الحشد الفلسطيني الكبير، حتى بات الفلسطينيون يمثلون نسبة 64% من مجموع سكان المملكة، هذه النسبة تشمل أهل الضفة الغربية واللاجئين المسجلين في الضفة الشرقية عامي 1951-1952.[2]

[1] يوسف صبحي : « مشكلة اللاجئين الفلسطينيين دراسة في الجغرافيا والسياسة »، مجلة جامعة الأزهر ، العدد 02 ، 2009، سلسلة العلوم الإنسانية ، القاهرة ، ص09

[2] مجدي المالكي: الهجرة الفلسطينية من خمسينات القرن التاسع عشر حتى عام 1967،الموسوعة التفاعلية،موقع الكتروني شوهد 2024/05/04 على الرابطhttps://www.palquest.org/ar/highlight/33644

المبحث الثالث: توزيع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن (بضفتيه)

بعد قيام دولة الكيان الصهيوني على ارض فلسطين وبتآمر دولي على الشعب الفلسطيني الأعزل، تم الاعتداء على أملاك الفلسطينيين بالاغتصاب وارتكاب جرائم حرب هدفها التطهير العرقي وتهجيرهم من أرضهم، ما جعلهم يبحثون على أماكن يلجئون إليها، فلقد خرجوا في موجات عشوائية (ينظر الملحق رقم: 05، ص:96)؛ وبطبيعة الحال كان خروجا غير منتظم إذ توزعوا على الدول العربية المجاورة (الأردن، سوريا، لبنان والعراق) وغيرها من الدول الأخرى، ومعها ايضا في الضفة الغربية، فلقد بلغ عدد اللاجئين سنة 1948 حسب تقرير الأمم المتحدة أكثر من 940 ألف لاجئ.[1]

للحديث عن اللجوء الأول للفلسطينيين نحو الدول المجاورة، نجد أنا الأردن كان لها النصيب الأكبر من اللاجئين، حيث بلغ عدد اللاجئين في الضفة الغربية 350 ألف لاجئ بعد النكبة، أما في الضفة الشرقية فبلغ عددهم فيها 100 ألف؛ يذكر بأن الضفة الغربية ألحقت بالأردن بموجب قرار الملك عبد الله الصادر في 14 ماي 1950 والذي نص على ضم الضفة الغربية والقدس للمملكة. استقبل الأردن اللاجئين وأحاطهم بكل ما يملك من إمكانيات ووسائل وعطفٍ، فأتاح لهم العيش بحرية وأشعرهم بالحماية نظرا للعلاقات الوطيدة بين الشعبين.تم إنشاء ما يسمى وزارة شؤون اللاجئين سنة 1950 من طرف السلطات الأردنية وبأمر من الملك عبد لله من أجل تقديم الرعاية والمساعدة لهم، لقد بلغ عددهم في الأردن سنة 1952 حوالي 465 ألف لاجئ، وفي 1966 وصل عددهم إلى 706 ألاف، فبحسب الإحصائيات التي أجرتها وكالة الأونروا فان الأردن هو البلد رقم واحد في نسبة تواجد اللاجئين به، عكس الدول التي تتواجد فيها خدمات الأونروا.[2]

---

[1] أديب زيادة:دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية،مركز العودة الفلسطيني،القدس، 2010،ص18.

[2] حسن يحي عادل: عبد المجيد الشناق، <اللجوء الفلسطيني عام1948 وموقف الدولة الأردنية منه>، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد46، العدد1، الأردن، 2019، ص ص 173-174.

أولا: توزيع مخيمات اللاجئين في الأردن (الضفة الشرقية):

بعد أن اتجه اللاجئون الفلسطينيون نحو الأردن، وانتشروا بشكل عشوائي فيه نظرا لغياب المأوى، فمنهم من التجأ إلى الأقارب والأصدقاء، ومنهم من لجأ إلى دور العبادة والمدارس والأماكن العامة، الامر الذي دفع بالسلطات الأردنية الى التعاون مع منظمة الأونروا بإنشاء المخيمات في أماكن تجمع اللاجئين، كما قدمت لهم الحكومة الأردنية الخدمات الأولية وذلك مباشرة بعد دخولهم، حيث تمثلت في الرعاية الصحية وتقديم الأكل، كما تم إنشاء عشرة مخيمات من اجل إسكان الفلسطينيين أربعة منها أنشئت بعد سنة 1948مباشرة أما الستة الباقية فأنشئت بعد حرب 1967 وهي عبارة عن مخيمات طوارئ ، كما أن حرب 1967 رمت بثقلها على الأردن نتيجة الموجة الثانية من اللاجئين والذين جاؤوا من الضفة الغربية، وبعد ان ذاقوا الويلات تضاعفت معاناتهم.[1]

المخيمات الأردنية:

-**مخيم الزرقاء:** هو المخيم الأول والأقدم ضمن المخيمات الأردنية، يقع جنوب شرق المدينة على بعد حوالي 20 كم شمال شرق عمان أنشئ عام 1949 على مساحة 180 دونما، أي حوالي (18 هكتارا)، بنسبة % 3.1 من مجموع مساحة المخيمات بلغ عدد سكانه عند الإنشاء 8 آلاف نسمة، وقد وصل عدد المسجلين داخله بحسب إحصاءات 1995 إلى نحو 17876 نسمة.

-**مخيم إربد:** يقع شمال المدينة، يشكل في الوقت الراهن جزءا من كتلتها السكنية، يبعد عن عمان حوالي 90 كلم أنشئ عام 1951 على مساحة 244 دونما، (حوالي 22هكتار)،

[1] جابر سليمان: <الفلسطينيون في الأردن: معطيات وبيانات وأرقام>، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد6، العدد24، بيروت، 1995، ص6.

بنسبة 4.2 % من مجمل المخيمات، بلغ عدد سكانه عند الإنشاء حوالي 4 آلاف نسمة، ثم وصل العدد إلى حوالي 23984 نسمة بحسب إحصاء 2003.

– **مخيم الحسين:** أنشأ عام 1952م، على أراضي محافظة عمّان، يتبع إداريا لبلدية العبدلي، في قلب العاصمة عمّان، بلغت مساحته عند إنشائه والتي لم تتغير إلى حد الآن 371 دونما أي حوالي37 هكتار، بلغ عدد سكانه حوالي 8 آلاف نسمة عند الإنشاء.

– **مخيم الوحدات:** أقيم عام 1955م على أراضي محافظة عمّان، وهو يقع إلى الجنوب من مدينة عمّان. بلغت مساحته عند إنشائه والتي لم تتغير إلى حد الآن حوالي 488 دونما، أي (حوالي90 هكتار).[1]

– **مخيم سوف:** أنشأ عام 1967على أراضي محافظة عجلون، يقع بالقرب من مدينة جرش، يبعد حوالي 50 كيلومترا عن العاصمة عمّان، بلغت مساحته عند إنشائه والتي لم تتغير إلى حد الآن حوالي500 دونما، أي (حوالي50هكتارا).[2]

– **غزة (جرش):** أنشئ عام1968 شمال عمان،يقع بالقرب من مدينة جرش،على بعد حوالي 50 كم غرب مدينة عمان، بلغ عدد سكانه عند الإنشاء 11.500 نسمة لكنه ارتفع إلى27916 بحسب إحصاءات 2003، تبلغ مساحته حوالي 750 دونما، أي(حوالي 75 هكتارا)، بنسبة 13 % من مجمل مساحة المخيمات.

–**الحصن:** أقيم سنة 1968 جنوب شرق اربد على بعد حوالي 80 كم شمال غرب مدينة عمان. بلغت مساحته حوالي 774 دونما أي (احوالي 77هكتارا)، بنسبة 13.5 % بلغ عدد سكانه عند الإنشاء 12.500 نسمة، ووصل إلى حوالي 27166 نسمة بحسب إحصاءات 2003.

---

[1] محمد شطب عيدان: أزمة اللاجئين في الأردن والسعودية ، مجلة رؤية التركية ، م1،ع8، تركيا، 2019، ص166.

[2] دائرة الشؤون الفلسطينية، ينظر: الموقع الرسمي: (https://www.dpa jo/Département of Palestinien Affairs. 2024/05/10. الساعة: 10:00.)

– **الطالبية:** أقيم عام 1968، يقع على بعد 350 كم جنوب عمان، بلغت مساحته 130 دونما، أي (حوالي 13هكتارا)، سكنه حوالي 5000 لاجئ عند إنشاءه، وصل عدد اللاجئين المقيمين فيه حسب الإحصائيات التي اجرتها وكالة الأونروا سنة 2003 إلى 9000لاجئ.[1]

– **ماركا (حطين):** أقيم المخيم سنة 1968 جنوب غرب مدينة الزرقاء،يبعد عن العاصمة عمان بحوالي10كلم، بلغت مساحته 917دونما (92هكتار)، في حين بلغ عدد ساكنيه عند الإنشاء 15الف لاجئ، كما أقرت إحصائيات التي أجريت عام 2003 بأن عدد ساكنيه بلغ حوالي 37903لاجئ.

–**البقعة:** أقيم عام 1968 في مدينة البقعاء على بعد 20 كلم غرب عمان، تقدر مساحته 1400 دونما (حوالي140 هكتار)، وهي ربع المساحة الإجمالية للمخيمات في الضفة الشرقية (الأردن) بلغ عدد سكانه عند الإنشاء حوالي 26 ألفا، كما وصل العدد الى80.000 ألفا حسب الإحصائيات التي أجريت سنة 2003.[2]

هناك بعض المخيمات غير الرسمية و التي أنشئت داخل الأراضي الأردنية، منها ثلاث مخيمات غير معترف بها من طرف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، تدخل ضمن المخيمات غير الرسمية، تديرها دائرة الشؤون الفلسطينية كما ان الأونروا تقدم بعض الخدمات لساكنيها، وهي :

– **مأدبا:** أنشئ سنة 1956، تابع لمحافظة مأدبا، أقيم على مساحة تقدر بـ111دونما، (11هكتار).

[1] نديم مسلم: المرجع السابق، ص107.

[2] محمد شطب عيدان: المرجع السابق، ص167.

- **الأمير حسين:** أنشئ عام1967 في محافظة العاصمة عمّان،يبعد عن وسطها بمسافة قصيرة تقدر بـ5 كلم، مساحته تقدر بـ 96 دونما.

-**السخنة:** أنشئ سنة 1969على بعد 23كلم من مدينة الزرقاء، تابع إداريا لمحافظة الزرقاء، بلغت مساحته 68 دونما.

إلى جانب المخيمات سواء الرسمية أو غير الرسمية، نجد أن هناك العديد من التجمعات السكانية تكونت في شكل شبه مخيمات يعيش فيها لاجئون منذ الخمسينيات والستينيات، تقوم دائرة الشؤون الفلسطينية[1] إلى جانب الحكومة الأردنية بمساعدتهم.

إن هذه التجمعات السكانية تفتقد لشروط الحياة نذكر منها: تجمع الشلالة بالعقبة جنوب الأردن، تجمع زيزيا جنوب عمان،تجمع وقاص بالأغوار الشمالية، تجمع النزهة، تجمع الجوفة، تجمع المحطة، هذه التجمعات لا تعترف بها أي جهة رسمية ويطلق عليها اسم مخيمات شعبية.[2]

[1] تأسست دائرة الشؤون الفلسطينية بعد القرار الأردني بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية عام 1988، حيث تم إلغاء وزارة شؤون الأرض المحتلة, لتحل محلها دائرة الشؤون الفلسطينية التي تتولى لغاية الآن الرعاية والإشراف على شؤون اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في الأردن،من مهامها التنسيق مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في تقديم الخدمات العامة وفقا للاتفاقية المبرمة بين الحكومة والوكالة، والقيام بزيارات لمؤسسات وكالة غوث الدولية في المملكة ومتابعة شؤون اللاجئين في المخيمات الأردنية، الموقع الرسمي (https://www.dpa.jo) .2024/05/20.الساعة 23:45.

[2] إبراهيم العلي: اللاجئ الفلسطيني من الاقتلاع إلى العودة، مركز الأرض والإنسان للدراسات والاستشارات، ط1، البحرين، 2014، ص162.

ثانيا: توزيع المخيمات في الضفة الغربية:

تضم الضفة الغربية 19 مخيما، ما يمثل ثلث العدد الكلي لمجموع المخيمات الفلسطينية، التي تعترف بها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في جميع مناطق عملها الخمسة. يرجع هذا الكم الكبير لعدد المخيمات في هذه المنطقة الجغرافية مقارنة مع عدد سكانها القليل نسبيا كونها كانت مقصد للاجئين من جميع الألوية وبأعداد متفاوتة من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، مع استقرار لاجئي كل منطقة جغرافية متقاربة في مخيم منفرد، الأمر الذي زاد من عددها الإجمالي في الضفة الغربية، كذلك لعدم قدرة مدينة بعينها، أو أي منطقة جغرافية إقليمية في الضفة الغربية على تحمل عبئ استقبال كل اللاجئين الوافدين عليها لوحدها. الشيء الذي جعل المخيمات الفلسطينية تتوزع على كل مناطق الضفة الغربية ، وبأعداد كبيرة نسبيا. [1]

***مخيمات الضفة الغربية:**

– **مخيم عايدة:** أقيم عام 1948م ، على أراض تابعة لمحافظة بيت لحم ، يقع في الناحية الغربية للطريق الرئيسي الرابط بين مدينتي القدس و الخليل، كانت مساحته عند إنشائه 60 دونما، ازدادت حاليا لتبلغ 115 دونما حوالي (11هكتار).

– **مخيم عقبة جبر:** أنشئ عام 1948 على أراضي محافظة أريحا ، يقع على مسافة 3 كيلومتر من مركز مدينة أريحا . كانت مساحته عند إنشائه تقدر بـ : 1689 دونما ، تقلصت حاليا لتبلغ 689 دونما، حوالي(69هكتارا)

– **مخيم عين السلطان:** نسبة إلى نبع عين السلطان القريب منه ، أقيم سنة 1948م ، على أراض تابعة لمحافظة أريحا ، يقع في الجهة الغربية من مركز مدينة أريحا، بلغت مساحته عند إنشائه 708 دونما .[2]

[1] نديم مسلم: المرجع السابق، ص115.

[2] موسوعة المخيمات الفلسطينية: ينظر:الموقع الرسمي:(https://palcamps.net/ar) 2024/05/25.الساعة 21:30.

– **مخيم الأمعري** : أنشئ عام 1948 على أراضي محافظة رام الله ، يقع إلى الجنوب الغربي من مدينة رام الله، بلغت مساحته عند إنشائه 92 دونما ازدادت حاليا لتبلغ 365 دونما.

– **مخيم دير عمار** : أنشئ عام 1948م، على أراضي محافظة رام الله، يقع إلى الشمال الغربي من قرية دير عمار وجنوب شرق قرية حمالة، يبعد 32 كيلومترا عن مدينة رام الله . كانت مساحته عند إنشائه 160 دونما ، تقلصت قليلا في الفترة الحالية لتبلغ 145 دونما، حوالي(14هكتار).

– **مخيم الجلزون:** انشئ عام 1949م ، على أراضي محافظة رام الله ، يقع غرب الطريق الرئيس الواصل بين مدينتي رام الله و نابلس، تحيط به من الشمال قرى : جفنا ، عين سينيا ، بير زيت ومن الشرق قرية دورا القرع، بلغت مساحته عند إنشائه 240 دونما.

– **مخيم قلنديا:** أنشئ عام 1949، على أراضي محافظة القدس، يقع إلى الشرق من مطار قلنديا، تحيط به من جهة الجنوب قرية الرام، من الشرق قرية مخماس، الشمال قرية كفر عقب، بلغت مساحته عند الإنشاء حوالي 230دونما، حوالي (23هكتار).

– **مخيم الدهيشة:** أنشئ عام 1949، على أراضي محافظة بيت لحم، يبعد 3كيلومتر إلى الجنوب الغربي من مدينة بيت لحم، بجانب الطريق الرئيس الواصل بين مدينة الخليل وبيت لحم، بلغت مساحته عند الإنشاء حوالي 258 دونما أي حوالي (25هكتار).

– **مخيم بيت جبرين:** أقيم عام 1949، على أراضي محافظة بيت لحم، يقع في جنوب مدينة بيت لحم، بلغت مساحته عند إنشائه حوالي 25 دونما.

– **مخيم الفارعة:** أنشئ عام 1949، على أراضي محافظة نابلس، يقع على بعد17كلم إلى الشمال من مدينة نابلس، تحيط به من أغلب جهاته أراضي قرية طوباس، بلغت مساحته عند الإنشاء حوالي 255 دونما أي (25هكتار).[1]

[1] موسوعة المخيمات الفلسطينية: ينظر :الموقع الرسمي:(https://palcamps.net/ar) . 2024/05/30 الساعة 22:00.

– **مخيم العروب:** أنشئ عام 1949، على أراضي محافظة الخليل، يقع في منطقة واد الصقيع على بعد15كلم إلى الجنوب من مدينة بيت لحم، تحده من الشمال قرية بيت فجار، من الشرق أراضي سعير، من الجنوب قرية حلحول، بلغت مساحته عند الإنشاء 258 دونما.

– **مخيم بلاطة:** أنشئ عام 1950 على أراضي محافظة نابلس، يقع في الجنوب الغربي من مدينة نابلس، بلغت مساحته عند الإنشاء 167دونما أي حوالي 16هكتار.

– **مخيم عسكر:** أنشئ عام 1950على أراضي محافظة نابلس ، يقع في الجنوب الغربي من مدينة نابلس، بلغت مساحته عند الإنشاء حوالي 165دونما (حوالي 16هكتار).

– **مخيم عين بيت الماء:** أقيم سنة 1950على أراضي محافظة نابلس ، يقع في الشمال الشرقي من مدينة نابلس، تم إنشاءه على مساحة قدرت ب28 دونما.

– **مخيم طولكرم:** أنشئ سنة 1950 في محافظة طولكرم ، يقع بجانب مدينة طولكرم، وهو تابع إداريا لبلديتها، تبلغ مساحته عند إنشائه حوالي 150دونما، وبعدها اتسعت لتصبح 465 دونما، أي حوالي (46هكتار).[1]

– **مخيم الفوار:** أنشئ عام 1950 على أراضي محافظة الخليل، يقع على بعد 8 كلم من مدينة الخليل، تحده من الشرق قرية الريحية، من الغرب قرية دور، من الجنوب قرية السموع، بلغت مساحته عند الإنشاء حوالي 108دونما حوالي (10هكتارات).

– **مخيم نور شمس:** أنشئ عام1952 على أراضي محافظة طولكرم، تابع إداريا لبلدية طولكرم، بلغت مساحته عند الإنشاء حوالي 226دونما، لكن فيما بعد توسع قليلا.

– **مخيم جنين:** أنشئ عام 1953 على أراضي محافظة جنين، يقع على أطراف وادي الجدي في الجانب الغربي لمدينة جنين، بلغت مساحته عند الإنشاء 372 دونما.[2]

[1] نديم مسلم: المرجع السابق، ص117.

[2] مخيمات اللاجئين الاونروا، ينظر : الموقع الرسمي :(https://www.unrwa.org) .2024/05/28.الساعة21:20.

الفصـل الثانـي :

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الضفتين (الشرقية والغربية)

المبحث الأول: أوضاع اللاجئين في الضفة الغربية:1948-1970

أولا: الوضع القانوني والسياسي للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية

1 – التسويات المؤقتة بعد عام 1948

2 – تطور مشكلة اللاجئين في الضفة الغربية بعد 1967

ثانيا: البنى التحتية والخدمات الاجتماعية

1- الخدمات الاجتماعية

2- البنى التحتية والوضع الصحي

ثالثا: الوضع الاقتصادي للمخيمات في الضفة الغربية

المبحث الثاني: أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الشرقية 1948-1994

أولا: الوضع السياسي والقانوني

ثانيا: الأوضاع الاجتماعية

ثالثا: الأوضاع الاقتصادية

المبحث الثالث: الجهود الإقليمية والدولية لحل أزمة اللاجئين

أولا: المبادرات والقرارات الدولية

ثانيا: المشاريع الدولية

ثالثا: المبادرات العربية

المبحث الأول: أوضاع اللاجئين في الضفة الغربية 1948-1970

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا والمقيمين في الضفة الغربية 754,000 لاجئ حتى جانفي 2014 حسب تقارير الاونروا، التي تأسست عام 1949 لتقديم المساعدة للأشخاص بما في ذلك أحفادهم وتعزيز اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي؛ كما أحصت 160,000 "أشخاص آخرين مسجلين"، بمن فيهم "سكان القرى الحدودية"، الذين فقدوا سبل عيشهم نتيجة نقل الأراضي الزراعية إلى السيطرة الإسرائيلية في عام 1948 وبالإضافة إلى هؤلاء اللاجئين يوجد 50,000 في الضفة الغربية غير مسجلين لدى الأونروا، وبشكل عام فإن 36% من سكان الضفة الغربية هم من أحفاد أولئك الذين تضرروا بشكل مباشر من حرب عام 1948.[1]

أولا: الوضع القانوني والسياسي للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية

يبلغ عدد اللاجئين في الضفة الغربية حوالي 699.817 يسكن منهم 184،382 في19 مخيم وهي عسكر، الفارعة، نور شمس، طولكرم، قلنديا، الدهيشه، عايدة، بيت جبرين، الفوار، العروب، عقبة جبر، عين السلطان، عين بيت الماء، جنين، بلاطة، الأمعري، دير عمار، شعفاط والجلزون، هذا بالإضافة إلى المخيمات غير المعترف بها رسميا من وكالة الغوث الدولية(للمزيد ينظر:من الصفحات28إلى30). [2]

1- التسويات المؤقتة بعد عام 1948: إن ظاهرة بقاء عدد كبير من اللاجئين في المخيمات تعود لتسعة وخمسين عاما مضت على النكبة.

[1] جلال الحسني: اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية،العدد03، موقع الكتروني،2023/12/25 شوهد 2024/04/05.

[2] نمر أحمد محمود أبوليه: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في مخيمات شمال الضفة الغربية وآفاق التنمية رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في بناء المؤسسات من برنامج التنمية الريفية المستدامة ، كلية الدراسات العليا جامعة القدس لسنة 2007 ص 12

في حين أن اللاجئين الفلسطينيين يتمتعون بنفس الوضع القانوني الذي يتمتع به السكان الأصليون في الضفة الغربية منذ عام 1949، إلا أن تطلعاتهم السياسية، الاجتماعية والاقتصادية تغيرت وفقاً للحقوق الخاصة التي حصلوا عليها تبعا لتطور الصراع العربي الإسرائيلي.

في عام 1949 مُنح 280,000 لاجئ فلسطيني من الضفة الغربية الجنسية الأردنية التي كانت آنذاك تحت إدارة المملكة الأردنية الهاشمية ومعهما هويتين سياسيتين كلاجئين، كانوا يخضعون لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 194 الذي ينص على أنه "ينبغي السماح للاجئين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم بالعودة في أقرب وقت ممكن"، باعتبارهم مواطنين أردنيين، فإنهم يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها مواطنو المملكة الأردنية الهاشمية الآخرون، بمن فيهم المواطنون الأردنيون الطبيعيون.[1]

ركز عمل اللاجئين على حماية حق العودة كما هو محدد في القرار رقم :194(ينظر الملحق رقم: 02ص89) واستمر دون انقطاع على مستويين على مستوى المجتمع المحلي من خلال ذاكرة "فلسطين المفقودة" ومعارضة أي برنامج مساعدة يقوض حق العودة، مثل برنامج "التشغيل" المتكامل الذي أطلقته الأونروا ومشروع تحسين المخيمات الواسع النطاق الذي بدأ في الخمسينيات،[2]واليوم أصبحت المخيمات الثمانية عشر في الضفة الغربية التي تستضيف أفقر اللاجئين (ربع سكان الضفة الغربية من اللاجئين) رموزاً متميزة لهوية "لاجئين" ونضالهم لاستعادة ديارهم المفقودة.[3]

[1] جلال الحسني: المرجع السابق موقع الكتروني (ب .ص)

[2] فرحان موسى علقم: النزاع على السيادة في فلسطين في ظل اتفاقيات اوسلوا ,مركز الزيتونة للاستشارات ,بيروت 2016، ص ص95-105.

[3] سلمان أبو ستة: حق العودة ،المركز القومي للدراسات والتوثيق،مكتبة فلسطين للكتب المصورة1999، ص ص 21،22

2- تطور مشكلة اللاجئين في الضفة الغربية بعد 1967: في أواخر الستينيات انضم العديد منهم إلى الأجندة الوطنية لمنظمة التحرير الفلسطينية وأدى ذلك إلى صراع مع الأردن على النفوذ في الضفة الغربية الذي حافظ على الحكم المدني بعد هزيمة 1967، وإلى انضمام لاجئي الضفة الغربية إلى حركة اللاجئين ضد سياسة الاحتلال الإسرائيلي.[1]

اندلعت الانتفاضة الأولى الواسعة النطاق التي جسدت عزيمة الانتفاضة (الانتفاضة المعروفة باسم "ثورة الحجارة") في ديسمبر 1987 في مخيمات اللاجئين في غزة، ثم امتدت لاحقًا إلى المخيمات والبلدات والقرى في الضفة الغربية، حيث أدت إلى انسحاب الأردن من الضفة الغربية (جويلية 1988) وإعلان منظمة التحرير الفلسطينية استقلال الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وإعلان قيام دولة فلسطينية من الجزائر في 15نوفمبر 1988.[2]

إن إعلان الاستقلال لم يكن خطوة نحو مستقبل أفضل للاجئين، خاصة مبدأ الدولة المقتصرة على الضفة الغربية وقطاع غزة وحق العودة إلى المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية فماذا عن وضع اللاجئين في الأراضي المحتلة ؟ قلل قادة منظمة التحرير الفلسطينية من أهمية هذه القضايا وواصلوا التركيز على دولة متعايشة مع إسرائيل، وعلى الرغم من استمرار اللاجئين في الضفة الغربية في المطالبة بحق العودة، إلا أن قلة قليلة عارضت في البداية هذا الموقف "الإصلاحي"،خلافا لآبائهم من الجيل الأول (جيل 1948)، فإن القليل من لاجئي الجيل الثاني والثالث لديهم ذكريات وروابط مباشرة بفلسطين ما قبل 1948، وخلافا لآبائهم كانت أهدافهم اجتماعية واقتصادية أكثر منها سياسية، حيث كانوا أفضل حالا نسبيا بفضل فرص العمل في الكيان ودول الخليج ونتيجة لذلك كانوا أكثر

[1] الحسن علي فرج : انتهاء حل الدولتين على أرض الواقع والبدائل المطروحة ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في القانون العام كلية الدراسات العليا جامعة النجاح،نابلس–فلسطين 2022, ص 108

[2] إعلان قيام دولة فلسطين من الجزائر شكل "منعطفا هاما ومصيريا" في تاريخ قضيتنا،وكالة الانباء الجزائرية14 نوفمبر 2022 شوهد :2024/05/05

انفتاحاً على المبادرات العملية الرامية إلى تحسين وضع الفلسطينيين، وكانت الأنشطة الرامية إلى إيجاد حل لمشكلة انعدام الجنسية وإنهاء الاحتلال خطوة إيجابية في هذا الاتجاه، لأن الدولة ستكون دولتهم وستعزز حقوقهم كما نص عليها القرار رقم: 194.

أما بالنسبة للاجئين الذين يعيشون في المخيمات، فقد أعربت الدولة عن استعدادها لقبول مبادرات لتحسين ظروفهم المعيشية بشكل دائم تحت شعار أن إعادة التأهيل لا تعني بالضرورة إعادة التوطين، وهكذا ومنذ أواخر الثمانينات تم توسيع برامج الأونروا بمشاركة مجتمعات اللاجئين وتم تحسين البنية التحتية للمخيمات.[1]

ثانيا: الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية:

1- الخدمات الاجتماعية: تم إنشاء البنية التحتية والخدمات الاجتماعية في المخيمات الواقعة في الضفة الغربية على قطع صغيرة من الأراضي المستأجرة من الحكومة الأردنية من قبل الأونروا، بعد ذلك وبسبب ظهور أجيال جديدة أصبحت هذه المخيمات مكتظة بالسكان، حيث يستوعب بعضها أكثر من 23000 فردا، ونتيجة لذلك زادت الكثافة السكانية على مساحات محدودة من الأراضي مع فرض قيود على التوسع في كثير من الأحيان.[2]

في الحالات التي سُمح فيها بالتوسع، فإنه لا يتماشى مع معدل النمو السكاني، لذا إضطر السكان لبناء وحدات سكنية جديدة على المساحة المتاحة حاليًا، مما أدى إلى إنشاء مبانٍ قريبة وأحيانًا بمسافة تقل عن متر واحد، بالإضافة إلى ذلك لوحظ تحول نحو البناء الرأسي(طوابق) للتعويض عن القيود المكانية، مما أدى إلى عدم كفاية التهوية والإضاءة

[1] إياد محمد :اللاجئون الفلسطينيون 67 عام من التشرد والمعاناة، المنظومة المنتدى الإسلامي للنشر2015، ص78.

[2] رنا أمين محمد صبرة :الأمراض والخدمات الصحية في محافظة نابلس دراسة في الجغرافيا الطبية، أطروحة للحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا من كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، كلية الدراسات العليا2003، ص55.

داخل المخيمات، وعلاوة على ذلك جرى في كثير من الأحيان تجاهل المعايير التقنية ومعايير السلامة التي وضعتها الوكالة للمباني.

بدأ عدد متزايد من اللاجئين في بناء مبانٍ من ثلاثة أو أربعة طوابق على أساسات كانت مخصصة أصلاً للمباني المكونة من طابق واحد أو طابقين غير أن المخيمات ظلت تعاني من تدهور البنية التحتية وضعف أنظمة الرعاية وبعضها يعاني من ندرة المياه لا سيما خلال أشهر الصيف، عادة ما تكون شوارعها ضيقة وتفتقر إلى الأرصفة، كما أدت عمليات التوغل التي قامت بها القوات الإسرائيلية داخلها إلى تدمير المساكن والبنى التحتية، ونتيجة لذلك قامت الأونروا بإعادة بناء مخيمات بأكملها كانت قد دُمرت في أعقاب الهجمات العسكرية الإسرائيلية.[1]

2- البنى التحتية والوضعية الصحية:

تعتبر شبكة الصرف الصحي غير الكافية مشكلة سائدة في جميع المخيمات، غالبًا ما تكون أنظمة الصرف الصحي قديمة وغير كافية، حيث أن العديد من المنازل غير متصلة بالشبكة، لذا يلجأ سكان المخيمات بدلاً من ذلك إلى البالوعات الخاصة أو تتدفق مياه الصرف الصحي على الطرق في فصل الشتاء خاصة في موسم الامطار، مما يؤدي إلى الفيضانات والأضرار والمخاطر الصحية في غياب المرافق الصحية.

تقدم الأونروا خدمات الرعاية الصحية الأساسية للاجئين المسجلين من خلال شبكة من العيادات الموجودة داخل وخارج مخيمات اللاجئين، والتي تلبي احتياجات المرضى منهم، تشمل هذه المساعدة الطبية توفير الرعاية الصحية، العلاج، إدارة الأمراض ، صحة الأم، رعاية الأطفال، نصائح تنظيم الأسرة والتثقيف الصحي وعلاوة على ذلك تقدم الأونروا خدمات الرعاية الصحية الثانوية، خاصة في حالات الطوارئ عن طريق الشراكات التعاقدية

[1] موسوعة فلسطين: مخيمات اللاجئين في غزة والضفة، موقع الجزيرة نت ، 2023/11/10.

مع المنظمات غير الحكومية والمستشفيات الخاصة، أو من خلال الدفع الجزئي لنفقات العلاج بالإضافة إلى ذلك تدير مستشفى يضم 43 سريرا في قلقيلية الواقعة في الضفة الغربية كما تقدم المنظمة مرافق الرعاية الصحية البيئية لسكان المخيمات، مثل إدارة مياه الصرف الصحي وجمع النفايات والتخلص منها[1] (ينظر: الملحق رقم: 06، ص97).

ثالثا: الوضع الاقتصادي للمخيمات في الضفة الغربية:

تميز الوضع الاقتصادي في مخيمات الضفة الغربية بوجود نشاط كبير للعمال والمهنيين العاملين في البناء والحرف اليدوية والتجارة والخدمات، سواء لدى للسلطة الوطنية أو الأونروا أو القطاع الخاص، مع وجود أقلية تعمل في الزراعة، تتطلب ندرة الوظائف داخل المخيمات أن يبحث معظم العمال عن عمل في المراكز الحضرية القريبة أو حتى أبعد من ذلك بما في ذلك المدن داخل إسرائيل، يتم استيعاب ما يقرب من 14٪ من القوى العاملة في قطاع الخدمات والمهن المحلية، في حين أن 70٪ منها تنتقل للعمل في الخط الأخضر.

كان للإغلاق تأثير ضار على هذه الفئة السكانية، مما أدى إلى ارتفاع مستويات الفقر، حيث تم قطع مصدر دخلهم الأساسي وقد أدى فرض تدابير تقييدية، مثل عمليات التوغل والحواجز إلى جانب حظر دخول الفلسطينيين إلى الأراضي المحتلة إلى خسارة كبيرة في الوظائف، علاوة على ذلك كان 16٪ من هؤلاء الأفراد يفتقرون إلى المهارات المتخصصة، كما واجه 10٪ آخرون البطالة، و بسبب المزيد من عمليات الإغلاق يعاني سكان مخيمات الضفة الغربية من البطالة، حيث تحوم المعدلات حول 20% مع إمكانية تصاعدها إلى أكثر من 40%، هذا الوضع المزري أدى إلى زيادة ملحوظة في الحرمان الكبير بين اللاجئين، لا سيما التأثير على الشباب، تعزيز السخط والإحباط والمساهمة في

[1] الجزيرة نت : مخيمات اللاجئين في غزة والضفة أسماؤها ومواقعها وظروف نشأتها، آخر تحديث: 2023/11/10، شوهد يوم 2024.5.3،09:52.

ارتفاع معدلات التسرب المدرسي من السكان الشباب[1] ، كما تفاقمت محنة سكان المخيمات بعد تخفيض الأونروا للخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين في جميع المواقع، مما ترك العديد من العائلات تعتمد بشكل كبير على المساعدات والإمدادات الغذائية التي تتلقاها شهريًا.

[1] نمر أحمد محمود اوبولية: مرجع سابق ،ص 68.

المبحث الثاني: أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الشرقية 1948-1994:

أولا: الوضع السياسي والقانوني:

يعتبر الأردن البلد الوحيد الذي حفظ كرامة اللاجئين الفلسطينيين في الإطار القانوني، فبعد أن تم توحيد الضفة الغربية مع الأردن ، على اثر ذلك منحت بموجبها حقوق المواطنة وجوازات السفر الأردنية لصالح اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن الشروط الخاصة بهذا القانون لم تكن واضحة، حتى جاء قانون الجنسية الأردنية عام 1954 ليحدد الوجه الصحيح لقانون المواطنة والشروط التابعة له ويعزز اندماج اللاجئ الفلسطيني وسط المجتمع الأردني[1]، وقد نص في الفقرة الثانية من المادة 3 على: "أن كل من يحمل الجنسية الفلسطينية من غير اليهود قبل تاريخ 1948/5/15 ويقيم عادة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة الممتدة مابين 1949/12/20 لغاية 1954/2/16 يعتبر مواطنا أردنيا".

إن اللاجئ الفلسطيني في الأردن يتمتع بكافة مزايا وحقوق المواطنة كما كلفه بذلك الدستور الأردني باعتباره أردنيا، مما جعله يتمتع بفرص كثيرة عكس أقرانه من اللاجئين في الدول العربية المضيفة التي امتنعت عن منحهم الجنسية[2]، ضف إلى ذلك عدم تمتعهم بالمواطنة،وبالتالي فإن اللاجئ في الأردن منح حق الانتخاب، الترشح للبرلمان والمشاركة في الحكم، كما تسلم العديد من الفلسطينيين رئاسة الوزراء من أمثال: سمير الرفاعي، سليمان النابلسي وطاهر المصري، والتزمت الحكومة الأردنية بالحفاظ على حقوق اللاجئين الفلسطينيين حتى تحقيق مطالبهم في العودة والتعويض.[3]

---

[1] هبة سعيدة: منظومة حماية اللاجئين في الأردن:السوريون كحالة دراسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص الدراسات الدولية، إشراف: عاصم خليل، كلية الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2015، ص61.

[2] أحمد الرواشدة: الحاكمية والتجربة الأردنية في إدارة شؤون المخيمات، معهد عصام فارس لدراسات العامة والشؤون الدولية الجامعة الأمريكية، بيروت، 2010، ص3 .

[3] محسن محمد صالح: أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وقضاياهم في العالم العربي، مركز الزيتونة لدراسات، بيروت، 2015، ص15.

أما بالنسبة للفلسطينيين الذين انتقلوا من الضفة الغربية نحو الضفة الشرقية خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام1967،فقد اعتبروا نازحين داخليا في حدود الدولة الأردنية، وقد تم منحهم جواز سفر لمدة خمس سنوات مع حقوق المواطنة الكاملة، أما الذين قدموا مع أبنائهم من قطاع غزة في نفس الفترة فقد حرموا من حقوق المواطنة، بسبب أنهم لم يكونوا في حدود المملكة حيث قدمت لهم وثائق سفر صالحة لمدة عامين[1]،

أدخلت السلطة الأردنية عام 1983 نظام البطاقات الملونة للتمييز بين مواطني الضفة الشرقية والذين يعيشون في الضفة الغربية، كما منحت البطاقة الخضراء إلى سكان الضفة الغربية الذين كانوا مواطنين أردنيين حتى عام 1967، في حين أعطيت البطاقة الزرقاء للذين قدموا من قطاع غزة لاعتبارهم عديمي الجنسية الأردنية، أما البطاقة الصفراء فقد منحت إلى الذين كانوا مقيمين في الضفة الشرقية والذين ينحدرون من الضفة الغربية أو الذين نزحوا إلى هناك عام 1948.

جاء قرار فك الارتباط الإداري والقانوني بين الضفتين سنة 1988 من طرف الملك حسين، حيث تعود أسبابه استجابة لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية، والتي تقر بأنها هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني، وقد أثر هذا القرار على اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية،إذ تم سحب الجنسية الأردنية من أصحاب البطاقات الخضراء، وان كل شخص مقيم في الضفة الغربية منذ ما قبل تاريخ 1988/7/31 يعتبر مواطنا فلسطينيا وليس أردنيا. يرجع سحب الجنسية وفك الارتباط نتيجة تدهور الاقتصاد الأردني وعدم تحمل موجات اللاجئين، أيضا التخلص من آلاف المواطنين وإرجاعهم إلى الضفة الغربية، وقد

[1] هبة سعيدة: المرجع السابق، ص ص 62-63.

أدى سحب الجنسية إلى تعقيد حياة الفلسطينيين خاصة من جانب التعليم المجاني، والرعاية الصحية التي أصبحت أكثر تكلفة من تكلفة المواطنين الأردنيين.[1]

1-الأوضاع الاجتماعية:

عانى اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات الأردنية نتيجة الظروف المعيشية القاسية فالمساكن لا يصلح اغلبها للعيش، تفتقر إلى الشروط الصحية الضرورية مثل التهوية نتيجة التقارب في الوحدات السكنية، ضف إلى ذلك غياب شبكات الصرف الصحي والتهيئة العمرانية وغياب الطرقات وتراكم النفايات بجوار المخيمات، مما انعكس سلبا على ساكنيها مع انتشار الأمراض، البطالة والفقر،نتيجة تزايد معدلات النمو مما أدى إلى زيادة العبء على رب الأسرة ، كما أن نقص الخدمات الصحية في بعض المخيمات ساهم في تدنيها وبالتالي تدهور الحالة الصحية للاجئين خاصة الأطفال وكبار السن منهم رغم الجهد الذي تقدمه الاونروا، إلا أن تزايد عددهم أثقل كاهل الحكومة الأردنية، ومع ظهور قانون المواطنة والجنسية تحسنت أوضاع بعض الفئات من المجتمع الفلسطيني من حيث تقديم مساعدات مالية للأسر الفقيرة وتقديم المواد الغذائية، كما ركزت الوكالة خدماتها على قطاع الصحة والتعليم.[2]

أ- التعليم:

أقامت وكالة الأونروا172 مدرسة لصالح اللاجئين الفلسطينيين مع مجانية التعليم وبالأخص التعليم الأساسي، تقوم بتدريب أكثر من 600 معلم ومعلمة سنويا، كما وفرت

[1] هيومن رايتس ووتش: بلا جنسية من جديد، الأردنيون من أصل فلسطيني المحرومون من الجنسية، منظمة حقوق الإنسان، نيويورك 1فبراير2010. الموقع الرسمي:https://www.hrw.org

[2] ياسمين عبد القادر صالح أبو عمر: قضية اللاجئين وأثرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية 1948-2000،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص الدراسات الدولية، إشراف: سمير عوض، كلية الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين 2010، ص69.

الحكومة الأردنية من جهتها الخدمات التعليمية لأبناء اللاجئين من حيث التعليم في مرحلتي الأساسي والثانوي، حيث يستفيد أكثر من 75% منهم من خدمات التعليم الحكومية. للعلم فان منظمة الاونروا تقتصر على التعليم الأساسي فقط، وتبقى بعض النقائص التي تتدرج في الجانب التعليمي فهناك اكتظاظ داخل الأقسام، مع قدم المدارس، كما شهد التعليم أيضا نقصا في عدد المعلمين.[1]

ب- الصحة:

يستفيد عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين من الخدمات الصحية في المراكز الصحية الحكومية القريبة من سكنهم، هذا بالنسبة للاجئين خارج المخيمات، أما عن اللاجئين داخلها فقد تولت وكالة الانروا تقديم الخدمات الصحية،[2] حيث تدير 23 مركزا صحيا منها 18 عيادة داخل المخيمات، كما تقدم خدماتها في بعض المستشفيات الخاصة للحالات الفقيرة مع السماح لهم بالإقامة فيها، بالإضافة إلى تقديم المساعدة الصحية الطارئة للاجئين غير المسجلين عندها، كما أنشأت فريق أطباء إسعاف موزعين على مراكزها الصحية في المخيمات التي تنضوي تحت خدماتها، ورغم الجهود المبذولة إلا أنها لا تغطي أعداد اللاجئين الكبير مع قلة الأطباء العاملين رغم أن الخدمات الصحية تعتبر ثاني نشاط أساسي لها بالنسبة لسكان المخيمات، كما أن الحكومة الأردنية عملت على منحهم التأمينات الصحية للاجئين .[3]

ثالثا: الأوضاع الاقتصادية:

انتشرت في أوساط اللاجئين فئة البطالين مع تدني المستوى المعيشي، مما ساهم سلبا في وضعهم الاقتصادي خاصة الطبقة المتوسطة والفقيرة وهم ساكنو المخيمات الأردنية، لكن بعضهم توجه إلى الأعمال التي تتطلب أدنى مستوى كالأعمال اليومية الحرة، كالحرف، أعمال الزراعة،

[1] ابراهيم العلي: المرجع السابق ، ص 157

[2] أحمد الرواشدة: المرجع السابق، ص11.

[3] إبراهيم العلي: المرجع السابق، ص158.

الحدادة والنجارة، همهم الوحيد لقمة العيش لسد رمق العائلة، وبعد أن ظهر قانون الجنسية والتوظيف تقلد البعض منهم الوظائف الأعلى مثل التعليم في المدارس والعمل في المصانع، والتوظيف في الإدارة الحكومية، كما يوجد منهم الأطباء، المهندسون ،المحامون وهم من المراتب العليا.[1]

فتح قانون جوازات السفر، والذي منحته المملكة الأردنية لصالح اللاجئين باب الهجرة نحو الدول العربية خاصة الدول النفطية، مثل الكويت وذلك من اجل العمل داخل الشركات البترولية، مع ممارستهم لأعمال أخرى لإعالة أسرهم وهو ما ساهم في رفع مستواهم المعيشي مقارنة بالسنوات الأولى من اللجوء والضياع، كما ساهم العمل في الخارج على استقرار بعض الأسر خارج دائرة المخيمات والسكن في أماكن عمرانية في وسط المدن الأردنية.

بعدما بادرت المملكة الأردنية بدمج العنصر الفلسطيني اللاجئ في النشاط الاقتصادي عرف الاقتصاد الأردني قفزة نوعية وهذا دليل على أن اللاجئين كان لهم الأثر الكبير في ذلك، فضلا عن ذلك دخول أصحاب المال الفلسطينيين في استثمارات اقتصادية خاصة في المجال الصناعي مما ساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.[2]

[1] يزيد يوسف الصايغ: الاردن والفلسطينيون، رياض الرايس للكتب والنشر،{ب.ط}، لندن، ص37.

[2] يزيد يوسف الصايغ: المرجع نفسه، ص33.

المبحث الثالث: الجهود الإقليمية والدولية لحل أزمة اللاجئين

إن حق العودة للفلسطينيين مدعوم بشكل أساس بالميثاق السامي لحقوق الإنسان، الذي يؤكد على حق الأفراد في البقاء والمغادرة أو العودة إلى بلدهم ويتعزز هذا الحق كذلك بمبدأ تقرير المصير الذي تعترف به الأمم المتحدة والذي ينطبق على الشعب الفلسطيني منذ عام 1969.إن هذا الحق لا يتوقف على الاتفاقات السياسية أو القيود الزمنية، فهو حق دائم غير ملزم للفلسطينيين بصفتهم ليسوا طرفا في الاتفاقيات والوعود ومشاريع التقسيم والانتداب وهو غير قابل للتفاوض، وبناءا على ذلك يتم الحفاظ على حق الحيازة والعودة إلى الأرض على الرغم من التغييرات في السيادة عليها وكمثال على ذلك فإن تنازل الدولة العثمانية على سيادتها على فلسطين لم يفقد الفلسطيني حقه في الملكية الفردية وزوال الانتداب لا يلغي حقه في ملكية الأرض.[1]

أولا: المبادرات والقرارات الدولية

1-القرار رقم: 194 :[2]

تناولت الأمم المتحدة وضع اللاجئ الفلسطيني بعد مرسوم التقسيم، حيث تم اتخاذ العديد من القرارات بشأن ذلك، أهمها تعيين الكونت فولك برنادوت كوسيط دولي، والذي شرع لاحقًا في إبلاغ مسؤولياته في المنطقة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 10 سبتمبر 1948، بعد أن أوضح في تقريره موقفه من أزمة اللاجئين والأسبقية التي ينبغي منحها لهم فقد رأى في تقريره أن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية عن هذه القضية، فقد نصت النقطة التاسعة من التقرير على أحقية اللاجئين في العودة إلى وطنهم واسترداد أملاكهم وقد نص صراحة على ما يلي:

[1] سلمان أبو ستة : حق العودة ،المركز القومي للدراسات والتوثيق، مكتبة فلسطين الالكترونية للكتب المصورة، 1999، ص 21.

[2] Ecf. United Nations General Assembly Resolution 194 (1948), https://ecf .org .il/issues /issue/103

يتمتع سكان فلسطين الذين أُجبروا على المغادرة بسبب الظروف الطارئة خلال الصراع المستمر، بحق العودة إلى وطنهم دون قيد أو شرط ومع استعادة ممتلكاتهم،كما تضمنت اقتراحاته إدراج القدس و«النقب»[1] في فلسطين الدولة.

قام المتطرفون الصهاينة بعد الاطلاع على محتويات التقرير باغتيال الكونت برنادوت في 17 سبتمبر1948وهذا بعد يوم واحد من تقديمه، وتماشياً مع اقتراحاته أقرت الجمعية العامة في 11 ديسمبر 1948 قرار الأمم المتحدة رقم: 194 الذي يتألف من 15 بندًا تناول النزاع إلى جانب التأسيس المستمر لمجلس مصالحة من أجل فلسطين يشمل ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة الولايات المتحدة، تركيا وفرنسا.[2]

تم تكليفهم بتسهيل عودة اللاجئين إلى فلسطين، إعادة توطينهم، وإعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا، وتعويض أولئك الذين يختارون الانسحاب والعودة إلى الوطن والتعويض عن الخسائر والأضرار التي لحقت بالممتلكات والتعويض بالنسبة لأولئك الذين يختارون عدم العودة، كل ذلك لتبسيط تنفيذ البند:11. الجدير بالذكر أن هذا القرار لم يعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ودمج بين حق الإعادة إلى الوطن أوالتعويض[3]، كما حثت اللجنة على حماية المواقع المقدسة منها القدس فقط من طرف «الاحتلال الصهيوني»، وبسبب عدم قدرة الأمم المتحدة على فرض امتثال الكيان الصهيوني

[1]–النقب: صحراء فلسطين الجنوبية ويخضع حاليا سكانها لأحكام خاصة منها التمتع بالجنسية الإسرائيلية وحق الخدمة في الجيش ، موقع الجزيرة نت، صحراء النقب موطن المشاريع العسكرية والأمنية الإستراتيجية لإسرائيل،آخر تحديث: 2024/5/2 ساعة 13:09

[2] – أحمد حسن محمد أبو جعفر: دراسة نقدية في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 و 194 المتعلقين بالقضية الفلسطينية»، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام إشراف باسل منصور ، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين السنة الجامعية 2008، ص64.

[3] دوادي منصوري: حق عودة اللاجئيين الفلسطينيين وصفقة القرن، مجلة القانون الدستوي والمؤسسات السياسية،مجلد 06 العدد 01 جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم 2022/06/01، ص215، 216.

لقراراتها تأسست وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بموجب قرار الجمعية العامة رقم: 302 لعام 1949.

02 القرار رقم: 237

اعتمد مجلس الأمن هذا القرار في 14 جوان 1967، بعد اندلاع حرب6جوان1967، حث فيه الإدارة الإسرائيلية على تسهيل إعادة الأفراد الذين أخلوا مساكنهم خلال الهجوم[1]

03 القرار رقم: 242

أقره مجلس الأمن بتاريخ 1967/11/22، والذي أكد فيه على ضرورة التوصل إلى حل عادل للمأزق الفلسطيني من أجل الأمن والاستقرار، وكرر الطبيعة الحتمية لانسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي التي استولى عليها في حرب1967.[2]

لقد اعترف القرار رقم: 267 لعام 1970 بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير حاثا الجانب الصهيوني على أن يسهل على الفور إعادة الأفراد اللاجئين إلى وطنهم، حيث ناقش العديد من المسائل المحورية مثل الاستحقاقات الوطنية للمجتمع الفلسطيني، ولاجئي عام 1967 مؤكدا بصراحة في فقرته الأولى على حق الأفراد المهجرين في استعادة مساكنهم.

كررت توصية القرار توجيه الدعوة للجهات الإسرائيلية لاتخاذ التدابير اللازمة لإعادة المهجرين، وبصرف النظر عن هذه التوجيهات صدرت ثلاثة قرارات أخرى بما في ذلك القرار رقم: 338 الصادر بتاريخ 1973/10/2، والذي ينادي بسلام شامل في المنطقة، إلى جانب قرارات أخرى في أعوام 1971، 1975،1980، 1988، وقرار:1991 الذي يحث

[1] القرار 237: صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (237) ، هيئة التوجيه السياسي الوطني ، السلطة الفلسطينة https://www.png.plo.ps/page-375.html 13-06-2018 ، شوهد2024/05/12.س13:05.

[2] ماهر الشريف: القرار رقم 242 من وجهة نظر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014/01/07 ، شوهد 2024/05/12 ساعة:13:30.

الاحتلال على إطلاق سراح الأسرى العرب، وعلاوة على ذلك توجد مبادرات مصالحة دولية إضافية.

ثانيا: المشاريع الدولية:

تضمنت العديد من المشاريع والمبادرات مثل مشروع جونستون، ايزنهاور، دالاس و ريغن [1] وغيرها من المشاريع الدولية التي تهدف لإيجاد حل للاجئين في الخارج وفي قطاع غزة و الضفة الغربية،(ينظر: الملحق رقم: 04، ص95) والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح أهم المشاريع والمبادرات الدولية

المشاريع	التاريخ	مضمون المشروع
لجنة غوردون كلاب	1949	تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة على دراسة اقتصادية لاستكشاف إمكانات الدول العربية في استيعاب اللاجئين
مشروع بلاندفورد	1951	بتوجيه من وكالة الإغاثة خصص 250 مليون دولار لدمج اللاجئين في الشرق الأوسط بالتعاون مع الحكومات العربية
جونستون	1953 -1955	بدأه الرئيس أيزنهاور بقيادة السفير جونسون للمعالجة الاقتصادية لقضية اللاجئين في الشرق الأوسط والسعي في نهاية المطاف إلى حل سياسي
مشروع "دالاس"	11/09/1955	حل النزاعات وتنمية وضمان حق الشعب الفلسطيني في العيش في امان لكن رفض من جانب الإسرائيلي
مشروع ايزنهاور	1953-1961	المساعدات الاقتصادية وعادة التوطين ،مع تجاهل حق اللاجئين في العودة
مشروع بريجينيف وريغان	1982	عرض المشروع الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة والقطاع

المصدر:رشيد مقدم :المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين(1948-1982)، مجلة الناقد للدراسات،المجلد03 العدد02، مخبر اثر الاجتهاد القضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة بسكرة، 2019/10/29، ص ص 99-109(بتصرف).

[1] محمد عبد الفتاح شتيه: التحديات الإسرائيلية والأمريكية لعودة للاجئين الفلسطينيين والآليات المقترحة لمواجهتها، مجلة العلوم القانونية، كلية بغداد،2019، ص ص 108-110.

مشروع مؤتمر مدريد للسلام10/30إلى1نوفمبر1991:جدد مفهوم الأرض مقابل السلام الذي ظهر عام1967، حيث تم التأكيد عليه في هذا المؤتمر، تضمن الاعتراف المتبادل بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي من خلال حل الدولتين وذلك على مراحل تتخللها مفاوضات تشرف عليها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وعلى الرغم من مضي عامين من المفاوضات بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي، إلا أن التقدم في مسارها اصطدم بعراقيل كثيرة .

علاوة على هذه المشاريع المطروحة هناك العديد من المشاريع التي قدمها الجانب الإسرائيلي منها مشروع ألون عام 1967، مشروع رعنان بايت 1967، مشروع يوسف فيس، مشروع ماشيه شارام ومشروع ليفي إشكول، كانت كلها تهدف إلى حل قضايا اللاجئين وذلك لمصلحة الأجندة الإسرائيلية دون مراعاة ظروف اللاجئ الفلسطيني وغالبًا ما كانت تنطوي على مقترحات مثل نقل اللاجئين وترحيلهم إلى الضفة الغربية مثلا، وقد مثلت هذه المشاريع إلى جانب مشاريع أخرى توجها إسرائيليا يكرس المصلحة الإسرائيلية عوض إيجاد حل حقيقي لأزمة اللاجئين.[12]

ثالثا: المبادرات العربية:

الموقف العربي:

انحاز العرب إلى الفلسطينيين في صراعهم ضد الإسرائيليين، وعلى الرغم من هزيمة العرب، فإنهم بقوا مصرين على إدانة أعمال العنف الإسرائيلي و بناء المستوطنات، حاولت الحكومة الإسرائيلية أن تظهر في ثوب الذي يبذل جهودًا قسوى لمساعدة الفلسطينيين وذلك بتوفير الغذاء، الملبس والمأوى، لكنها أعلنت في النهاية عجزها عن تقديم الحلول والعلاجات

[1] نعيم ناصر: اللاجئون الفلسطينيون بين حق العودة ومشاريع التوطين، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية ، القدس موقع الكتروني: (ب ت) : https://n9.cl/ey55b.2024/05/15س00:30.

[2] نور الدين مصالحة: طرد الفلسطينيين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992، ص166.

الأساسية، بسبب الضعف والانقسام العربي، مما شجعها على تجاهل حقهم في العودة، في حين لم تعد القيادة العربية تمارس ضغوطها عليها.

انتهجت الدول العربية الكثير من الاستراتيجيات والمواقف التي اتخذتها بشأن هذه المسألة، مثل التأكيد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، ومعارضة مفهوم الاستيطان، والدعوة الى دعم مشاريع وكالة الإغاثة مع دعم القرار رقم: 194 بشأن هذا الحق إلى جانب مساعيها لتزويد جميع اللاجئين الفلسطينيين بوسائل الراحة لتحسين ظروف حياتهم.[1] (ينظر: الملحق رقم 03، ص94).

قامت جامعة الدول العربية بدعم جهود ومبادرات عديدة لإيجاد حل شامل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وقد تضمنت هذه المبادرات عدة قرارات[2]، والجدول التالي يوضح ذلك

جدول يوضح أهم قرارات الجامعة العربية بخصوص تسوية وضعية اللاجئين من (1949-1991)

القرارات العربية	التاريخ	نص القرار
القرار 231	17/03/1949	العودة الدائمة للفلسطينيين بضمان أممي
القرار 424	14/09/1952	أوصى بإصدار وثائق سفر موحدة للفلسطينيين ولم شمل العائلات
القرار914	31/03/1955	منح جنسية بعض الدول للاجئين الفلسطينيين

[1] محمد محمود المغني: موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية من خلال القرارات والبيانات الرسمية الصادرة عنها(1987-2006) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر قسم التاريخ كلية الآداب الجامعة الإسلامية غزة-فلسطين السنة الجامعية 2016 ص17.

[2] يزيد يوسف الصايغ :المرجع السابق، ص 70.

القرار 1946	31/03/1964	مؤتمرات سنوية للمشرفين على القضية الفلسطينية
القرار 4071	09/09/1981	تسهيل سفر وإقامة للاجئين والتنسيق مع وكالة غوث للمساعدة
القرار 4243	31/03/1983	التنسيق بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية حول أوضاع اللاجئين
القرار 5093	1991	تبنت الكويت والسعودية معاملة اللاجئين وفق قوانين ونظم كل دولة عربية يعيش فيها اللاجئ الفلسطيني

المصدر: قرارت الجامعة العربية بخصوص فلسطين، موقع المتقفي ، شوهد 2024/05/04 الساعة 14:05

الرابط :http://muqtafi.birzeit.edu/interdocs/arab. mht ،(بتصرف).

نلاحظ من خلال الجدول السابق تراجع في حدة المواقف العربية من المطالبة بحق العودة للاجئين إلى تحسين أوضاعهم ومنحهم حقوق حرية السفر والجنسية في البلدان التي تأويهم وبالتالي تغاضوا عن المطلب الأول ومطالبة السعودية والكويت تطبيق عليهم قوانين الدول التي يعيشون فيها.

الفصـل الثــالث:

دور اللاجئين الفلسطينيين في الأردن

1994-1948

المبحث الأول: النشاط السياسي للاجئين الفلسطينيين في الأردن

أولا: مؤتمر الوحدة الفلسطينية–الأردنية

ثانيا: التواجد الفلسطيني في مجلس النواب الأردني

ثالثا: ظهور منظمة التحرير الفلسطينية

المبحث الثاني: النشاط السياسي للاجئين في الضفة الغربية

أولا: مؤتمرات الوحدة

1– مؤتمر أريحا

2– مؤتمر رام الله

3– مؤتمر نابلس

ثانيا: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

1– مبادئ حركة فتح

2– أهداف الحركة

3– فتح تقود منظمة التحرير الفلسطينية

المبحث الثالث: النشاط العسكري اللاجئين الفلسطينيين في الضفتين(1948–1970)

أولا: نشاط منظمة التحرير الفلسطينية

1–إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية

2–فصائل منظمة التحرير الفلسطينية

3– وضع الفدائيين في الأردن

ثانيا: معركة الكرامة

1– أسباب المعركة

2– أهداف المعركة

3– خسائر الطرفين

ثالثا: أحداث أيلول الأسود 1970

المبحث الأول: النشاط السياسي للاجئين الفلسطينيين في الأردن

أولا: مؤتمر الوحدة الفلسطينية-الأردنية:

تجددت بعد النكبة طموحات الملك عبد الله في ضم الضفة الغربية والقدس، كان ذلك في فترة حكم الجيش الأردني للمنطقة، وعلى إثر الهزيمة التي لحقت بالجيوش العربية والتي انجرت عنها العديد من النتائج كان أسوأها ظهور اللاجئين الفارين من قلب الأحداث التي جرت إبان الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين، حيث صرح الملك أن لا مجابهة للعدو إلا بالوحدة، ولمواجهة هذا الوضع الجديد اتجه إلى مساندة الفلسطينيين عن طريق مؤتمرات الوحدة ،[1] منها:

مؤتمر عمّان:

انعقد في الأول من أكتوبر عام 1948 بقاعة سينما البتراء بمدينة عمان، جاءت الدعوة بمبادرة من جانب الحكومة الأردنية، حضره حشد كبير من جانب اللاجئين الفلسطينيين. يعتبر هذا المؤتمر بدايات التحرك الأردني تجاه القضية الفلسطينية، تشكلت هيئته من الشيخ سليمان التاجي الفاروقي رئيسا والشيخ سعد الدين العلمي نائبا، واللذان يعتبران من الشخصيات الفلسطينية البارزة. تمخضت عنه عدة قرارات مهمة تم رفعها إلى الحكومة الأردنية والجامعة العربية والأمم المتحدة، كما طالب المؤتمرون هذه الأخيرة بتحقيق العدالة بالنسبة للفلسطينيين، الذين أكدوا بأن أمالهم معلقة بالملك للدفاع عن القضية الفلسطينية، إن من بين قراراته الدعوة إلى وحدة الفلسطينيين بالمملكة الأردنية، مؤكدا على

[1] لوري براند: الفلسطينيون في العالم العربي بناء المؤسسات والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت 1991، ص 159.

أنه يجب عقد مؤتمر فلسطيني أوسع ليعلن فيه الفلسطينيون عن مبايعتهم للملك عبد الله ملكا على الضفة الغربية والقدس.[1]

ثانيا: التواجد الفلسطيني في مجلس النواب الأردني:

على ضوء القوانين التي منحتها المملكة الأردنية للاجئين الفلسطينيين والمتمثلة في المواطنة الكاملة مع منحهم الجنسية الأردنية بعد قرار الوحدة، والذي يقضي بإلحاق الضفة الغربية بالأردن، من هنا بدأت بوادر الانخراط السياسي للفلسطينيين، ففي ديسمبر من عام 1949 صدر قانون الانتخابات لمجلس النواب الأردني الجديد، تقرر من خلاله زيادة عدد المقاعد إلى 40 مقعدا 50% منها لصالح أبناء الضفة الغربية ،و في 11 أفريل 1950 تم إجراء الانتخابات النيابية بنظامها الجديد من اجل تشكيل مجلس نواب موحد يضم ممثلين عن الأردنيين والفلسطينيين ليكون القاعدة الدستورية الأولى في بناء المملكة الأردنية الهاشمية التي تشمل الضفتين الشرقية والغربية[2]، وفي 20 أفريل جاء إعلان نتيجة الانتخابات، حيث مثل الضفة الغربية في مجلس النواب الأعضاء الآتية أسماؤهم:

- قضاء القدس:عبد الله نعواس، كامل عريقات وأنور نسيبة.
- قضاء بيت لحم: توفيق قطان وعبد الفتاح درويش.
- قضاء الخليل: عبد الله البشير، رشاد الخطيب، رشاد مسودي و سعيد العزة.
- قضاء نابلس: قدري طوفان، حكمت المصري، مصطفى بشناق و عبد المجيد ابو حجلة.

[1] مهدي عبد الهادي: المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974، المكتبة العصرية، ط1، بيروت، 1975، ص 178.

[2] مريم عبابسة-جلال الحسيني: الأردن والفلسطينيون، أطلس الأردن: التاريخ الأرض والمجتمع، ص 230-245. ينظر الموقع الرسمي للكتاب https://books.openedition.org .2024/05/11. الساعة 11:15.

– قضاء جنين: عبد الرحيم جرار و تحسين عبد الهادي.

– قضاء طولكرم: كمال حنون و حافظ الحمد لله .

قضاء رام الله: موسى ناصر، خلوصي الخيري وعبد الله الريماوي.[1]

مع افتتاح أول مجلس نواب أردني، اختير حكمت المصري مرشح قضاء نابلس نائبا لرئيس المجلس، وفيه قدم عريقات نائب القدس اقتراحا بإنشاء لجنة خاصة بشؤون اللاجئين، من مهامها مواجهة الآثار المترتبة عن الهجرة الفلسطينية بعد أحداث حرب 1948 والسعي لوضع أسس لتوجيه اللاجئين توجيها قوميا مع رفع معنوياتهم، كما أقرت تطبيق البرنامج التعليمي الحكومي في المدارس التي تديرها منظمة اليونسكو لتعليم أبناءهم، مع رد الاعتبار لهم وحفظ حقوقهم السياسية و الاقتصادية، ولهذا الغرض تم تشكيل لجنة شؤون اللاجئين من سبعة نواب منهم كامل عريقات، قدري طوقان وعبد الله نعواس وكان جل أعضائها تقريبا من الضفة الغربية ماعدا اثنين أو ثلاثة من النواب التابعين للضفة الشرقية .[2]

أكد الملك في كلمة افتتاحية في حضرة مجلس النواب في 02 نوفمبر1950 على اهتمامه بمتابعة شؤون القضية الفلسطينية معتبرا إياها قضية الشعب الأردني ككل، كما دعا إلى المحافظة على الشعب الفلسطيني وحقوق اللاجئين في الشتات ، وان استعادة أرضهم هي من مسؤولية العرب جميعا والأردن خاصة، وهذا الخطاب ألقاه أمام نواب الضفة الشرقية والغربية، من جهته صرح رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى خلال افتتاح مجلس النواب في 4 نوفمبر1954 على أن سياسة حكومته تعتبر القضية الفلسطينية من أولوياتها وان الكيان الصهيوني غير شرعي، كما أوضح الملك حسين سنة 1957 في خطاب العرش الذي ألقاه أن سياسة المملكة بالنسبة للقضية الفلسطينية تقوم على أساس مبدأ ثابت وهو

[1] تيسير جبارة: المرجع السابق، ص 315.

[2] نبيل رياض عبد المولى: <دراسة في مواقف الحكومة ومجلس النواب الأردني>، مجلة الأردن والقضية الفلسطينية، مصر، العدد 26، جانفي 2022، ص 450.

عدم التفريط في الحقوق الفلسطينية، وخاصة حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم مؤكدا على سيادة فلسطين، كما وعد النواب ببذل أقصى الجهود من اجل تحسين أحوالهم المعيشية والاهتمام بشؤونهم.[1]

لقد أقدم نواب الضفة الغربية على مبادرة سياسية تضمنت القيام بعمل سياسي عظيم داخل المجلس الأردني وهو السعي لبناء الدولة فلسطينية ذات سيادة ، واسترجاع الوطن المسلوب، ضف إلى ذلك مسألة اللاجئين حيث طالبوا الملك الأردني بالنظر إلى أحوالهم والوقوف على مدى عمل وكالة الأونروا على مستوى المخيمات الفلسطينية في الضفتين، كما نوه النواب الفلسطينيون بضرورة خلق استثمارات وقروض زراعية للاجئين في الأردن وذلك لمحاربة البطالة، تزامن ذلك مع مطلب حق العودة إلى الوطن ومواجهة الكيان بالتعاون العربي. ألقى وزير الخارجية الاردني أنطون عطا الله في ديسمبر1963 خطابا بشأن قضية اللاجئين بعد عودته من اجتماع الأمم المتحدة مشيرا إلى عدم قيام الهيئة الأممية بمسؤولياتها تجاه عودتهم إلى الأراضي الفلسطينية، كما أوضح بأن الموقف الأمريكي يتجه نحو دعم الكيان الصهيوني، وأنه لم يتبن أية قرارات فيما يخص القضية الفلسطينية بشكل عام وقضية اللاجئين بشكل خاص.[2]

ثالثا: ظهور منظمة التحرير الفلسطينية:

على اثر انعقاد مؤتمر القمة العربية الأول بالقاهرة في 13جانفي 1964 وبعد طرح القضية الفلسطينية على هامش جدول أعمال أهم القضايا العربية، ارتأ الملوك والرؤساء العرب إنشاء كيان فلسطيني يمثل الشعب الفلسطيني، تمثل هذا الأخير بما يسمى "منظمة التحرير الفلسطينية"، وقد اشترط الأردن عدم المساس بالوحدة القائمة بين الضفتين، وتم تكليف أحمد الشقيري بقيادة هذه المنظمة، حيث أصر هذا الأخير على عقد المؤتمر

[1] نبيل رياض عبد المولى، مرجع سابق ، ص ص452-455.

[2] نبيل رياض عبد المولى، المرجع نفسه، ص 471.

التأسيسي في مدينة القدس، لتكون نشأة الكيان في وطنه وبين أبناءه وقد أيد أبناء الشعب الفلسطيني وخاصة سكان المخيمات ذلك، مبدين حماسا كبيرا لتأسيس هذه المنظمة كما زادت آمالهم نحو طريق العودة إلى وطنهم المغتصب واستعادة حقوقهم المسلوبة.[1]

انعقد المؤتمر التأسيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية بالقدس يوم 28ماي1964 ، وقد حضره الملك حسين الذي حرص على مباركة أعماله، أين تم اختيار أعضاء المجلس الفلسطيني الأول عن طريق الانتخابات التي يشترك فيها جميع الفلسطينيين، لقد لاقت هذه المنظمة قبولا من طرف القوميين العرب والأوساط الفلسطينية على حد سواء وخاصة بعد إنشاء مكتب المنظمة في الأردن ودول أخرى التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين، وحرص الشقيري على أهمية بناء هذا الكيان الذي يهدف إلى تحرير فلسطين بكل الطرق سواء السياسية منها أو العسكرية، لقد نشأت منظمة التحرير بسبب تصاعد الخطر الصهيوني وحاجة الدول العربية لهيئة فلسطينية لمواجهته في المحافل المحلية، العربية والدولية، وأيضا لقيادة النضال الفلسطيني لاسترداد وطنه وحق العودة.[2]

واكبت منظمة التحرير منذ تأسيسها عملها النضالي وذلك بتطبيق برنامجها السياسي من خلال السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، كما تم تعيين أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني بمشاركة 600 عضو من مختلف الجهات، لقد قامت المنظمة بإنشاء اللجنة التنفيذية والتي من صلاحياتها تمثيل الشعب الفلسطيني والإشراف على تشكيلاتها وإصدار اللوائح والتعليمات باعتبارها أعلى سلطة، أما أهم سلطة في هذه المنظمة فهي سلطة الدائرة السياسية ومن مهامها تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد الدولي لها صلاحية

[1] غازي حسين: الفكر السياسي الفلسطيني 1963-1988، دار راية للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1993، ص ص 57_58.

[2] محمد سعيد حمدان وآخرون: فلسطين والقضية الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة ،عمان، 2010، ص426.

أداء وزارة الشؤون الخارجية فيما يخص العلاقات الدبلوماسية للمنظمة مع الدول الأجنبية، كما أن لها مكاتب تمثيل دولية.

لقد حققت المنظمة نجاحات مهمة في إطار علاقاتها مع الدول الأخرى، حيث قدر عدد مكاتب تمثيلياتها في الخارج حوالي 85 مكتب سفارة دائم، كما كانت لمنظمة التحرير الفلسطينية علاقة وطيدة مع الأردن والدليل على ذلك هو التحالف الذي ربط بين المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني في معركة الكرامة بالضفة الشرقية .[1]

[1] محمد سعيد حمدان: المرجع السابق، ص 434.

المبحث الثاني: النشاط السياسي للاجئين في الضفة الغربية

أولا: مؤتمرات الوحدة:

1-مؤتمر أريحا:

انعقد في ديسمبر 1948 بفندق القصر الشتوي، جاء مكملا لمؤتمر عمان الذي كان يهدف إلى الوحدة بين فلسطين والأردن، وذلك بضم الضفة الغربية والقدس تحت جناح المملكة الأردنية. حضره العديد من زعماء العشائر والمخاتير (زعماء القرى) ضف إلى ذلك حضور وفود عديدة من جميع أنحاء فلسطين ولاجئين من المخيمات الفلسطينية، تم تعيين الشيخ محمد علي الجعبري رئيسا للمؤتمر وهو الذي يشغل منصب رئيس بلدية الخليل.[1]

خرج بعدة قرارات جاء فيها ما يلي:

- يشكر المؤتمر الدول العربية على الجهود المبذولة حاثا إياها على مواصلة النضال وذلك من أجل إنقاذ فلسطين.

- الاعتراف بالوحدة المنشودة وضم الضفة الغربية والقدس للمملكة ومبايعة عبد الله ملكا، مع ضرورة العمل على عودة اللاجئين إلى وطنهم واسترجاع أرضهم وضرورة حق التعويض.

تم قرار المبايعة في هذا المؤتمر لصالح الملك من طرف الفلسطينيين من أبناء الضفة الغربية، أملا في تثمين جهود المملكة لحل القضية الفلسطينية كما أقرها الملك في المؤتمر الثالث في نابلس، حيث أكد أن لا مخرج للقضية إلا بالوحدة الثنائية، وفعلا تمت الوحدة وباشرت الحكومة الأردنية في اتخاذ الخطوات الدستورية من أجل تنفيذ مقررات المؤتمرات

[1] تيسير جبارة: تاريخ فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1998، ص 313.

الفلسطينية، كما قام الملك بزيارة القرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية والتقى بالشخصيات والأهالي الذين بايعوه ملكا.[1]

2- مؤتمر رام الله:

انعقد في 26 ديسمبر 1948 بقاعة سينما دنيا رام الله، اثر دعوة من الحاكم العسكري العام للضفة الغربية عمر مطر، من أجل تأييد مقررات مؤتمر أريحا. شهد حضور الملك عبد الله بالإضافة إلى عبد التل قائد منطقة القدس، ومعه رئيس بلدية رام الله سالم الزعرور والعديد من أعيان الضفة الغربية، كما سجل اللاجئون من محافظات الضفة الغربية حضورهم، أعلنت لجنة المؤتمر عدة قرارات كان أهمها :

- إن المجتمعين والذين يمثلون عموم قضاء رام الله من مجالس محلية وجوه، أعيان ولاجئين يعربون عن رأيهم في توحيد القطرين غربي وشرقي الأردن وهي خطوة أولى في سبيل تجسيد الوحدة العربية المنشودة، وهم يؤيدون القرارات التي توصل إليها مؤتمر أريحا المنعقد في أول ديسمبر 1948، حيث يرونه الحل الوحيد للدفاع عن القضية الوطنية وقضية اللاجئين.

- المجتمعون في هذا المؤتمر يؤكدون للعالم العربي اجمع أن القرارات التي تبناها مؤتمر أريحا قد وافق عليها الحضور ، وهي تعبر عن رغبتهم الصادقة في مناشدة كل الأقطار العربية شعوبا وحكومات من أجل العمل لتوحيد كلمة العرب حول القضية الفلسطينية، ومجابهة السياسة الإسرائيلية من أجل تقرير المصير تحت راية الملك عبد الله.

وجهت لجنته التحضيرية رسائل إلى وزراء خارجية الدول العربية جاء فيها:" لنا الشرف ان نحيطكم علما بأن المجتمعين في مدينة رام الله بتاريخ 26 ديسمبر 1948، قد

[1] مهدي عبد الهادي: المرجع السابق، ص ص 184-194.

صاغوا قرارات وفيها يؤيدون فيها ما جاء في مقررات مؤتمر أريحا راجين أن تحظى من حكوماتكم الموقرة بالقبول والتأييد".[1]

3-مؤتمر نابلس:

عقد بتاريخ 28 ديسمبر 1948 في دار بلدية نابلس بحضور رؤساء البلديات، رؤساء ووجهاء المنطقة برئاسة سليمان عبد الرزاق طوقان، تمت خلاله مناقشة موضوع مؤتمرات عمان، أريحا ورام الله، كما تطرق إلى الوضع العام في المنطقة. اتفق جميع المشاركين على دعم اتحاد الضفتين الغربية والشرقية تحت راية التاج الهاشمي ومبايعة الملك عبد الله كملك على فلسطين، مع المطالبة بتعديل الدستور وإجراء انتخابات، بعدها انتقل وفد من الحاضرين إلى لقاء الملك عبد الله حاملين بيان المؤتمر مطالبين بتعديل الدستور وإصدار مقررات بالوحدة والمبايعة.[2]

بدأت الحكومة الأردنية باتخاذ الخطوات الدستورية لتنفيذ قرارات مؤتمرات عمان، أريحا، رام الله ونابلس، حيث قام الملك عبد الله بزيارة القرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية، والتقى من خلالها بالأهالي الذين أظهروا ولاءهم له معلقين عليه آمالهم. في ماي 1949 تم إجراء تعديل في وزارة توفيق أبو الهدى ليشمل شخصيات فلسطينية إذ تم تعيين عبد الهادي روحي وزيرا للخارجية، موسى ناصر وزيرا للمواصلات وخلوصي الخيري وزيرا للتجارة والزراعة .

بتاريخ 7 أوت 1949 أُنشئت وزارة جديدة باسم "وزارة اللاجئين" وعُين الفلسطيني راغب النشاشيبي وزيرا لها، كان الغرض منها الاهتمام بأمر اللاجئين في شرق الأردن وغربه، وبتاريخ 11 أفريل 1950 جرت الانتخابات النيابية لتشكيل مجلس الأمة الموحد الذي يضم

---

[1] مهدي عبد الهادي: المرجع السابق، ص ص 187_188.

[2] المؤتمر الفلسطيني (نابلس 1948)، الموسوعة الفلسطينية ، فلسطين، 2015.
ينظر: الموقع (https://www.palestinapedia.ps): 2024/05/20.الساعة 22.00.

ممثلين عن الأردنيين والفلسطينيين، حيث يعتبر القاعدة الدستورية الأولى لبناء دولة ما بعد الوحدة.[1]

ثانيا: حركة التحرير الوطني الفلسطيني حتف (فتح):

هي حركة وطنية فلسطينية ذات اتجاهين سياسي وعسكري ،تعتبر من الحركات الوطنية المستقلة، تمثل النواة الثورية الأولى للشعب الفلسطيني، ترجع البدايات الفعلية لتأسيسها خلال فترة الخمسينيات على يد عدد من الطلبة الفلسطينيين الذين كانوا يدرسون في مصر، تجمعوا في إطار ما سمي باتحاد طلبة فلسطين في القاهرة، وعند تخرج هؤلاء عملوا على إيجاد سبيل لإنشاء تنظيم سياسي ليكون نواتها الأولى.[2]

ظهرت النواة الأولى للحركة في الكويت في أكتوبر عام 1957، كان أوائل مؤسسي هاته النواة أبو جهاد، ياسر عرفات، يوسف عميرة وسليمان حمد، بعدها عقد لقاء من اجل تأسيسها الفعلي ضم ستة أشخاص وهم: ياسر عرفات، خليل الوزير، عادل عبد الكريم، عبدالله الدنان، توفيق شداد، ويوسف عميرة . صاغ المؤسسون هيكل البناء الثوري للحركة، كما اتفقوا على اسمها بالأحرف الأولى (حتف) بعدها أصبح (فتح)، كما تقرر إنشاء مجلة خاصة بها متخذة اسم (فلسطيننا-نداء الحياة)، ولعل الانتماء الوطني كان وراء تكوينهم لهذا التنظيم السياسي، محاولين بذلك ضم كافة أبناء الشعب الفلسطيني بغض النظر عن انتماءاتهم الفكرية، والهدف المعلن هو تحرير فلسطين ومواجهة الاحتلال الصهيوني عن طريق الكفاح المسلح مبدئيا وإثبات الهوية الوطنية[3].لقد عملت الحركة على مواجهة السياسة

[1] مهدي عبد الهادي: المرجع السابق، ص190.

[2] منصور أحمد أبو كريم: تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني حركة فتح أنموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف:خليل أبراش، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2016، ص 91.

[3] يزيد الصايغ: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993، تر:باسم فرحان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 2002، ص ص 149-155.

الصهيونية داخل أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية عن طريق ضم وحشد كل أطياف الشعب الفلسطيني، حيث انضم إليها جانب كبير من اللاجئين الفلسطينيين داخل محافظات ومدن الضفة الغربية،

كما دعت الحزبيين الفلسطينيين إلى التخلي عن انتماءاتهم الحزبية و الانضواء تحت رايتها بحكم حملها لشعار تحرير فلسطين بكل الوسائل وخاصة العمل الثوري محاولة منها للم شمل كل الفلسطينيين تحت راية النضال[1]. كما أكد زعماءها أن في خطاباتهم تجاه الشعب الفلسطيني أن تقرير المصير واسترجاع السيادة لا يكون إلا بسواعدنا ولا ننتظر الحكومات العربية حتى تقرر مصير قضيتنا من بعيد ، ولابد من إزالة الوصاية العربية لأنها تبدد قوى الشعب الفلسطيني.[2]

أخذت فتح في منطلقاتها النضالية عن تجربة الشعب الجزائري النضالية، سواء النضال السياسي أو العسكري، على أن النضال القطري هو أساس تقرير المصير، باعتبار أن هذا النوع من النضال يرفع مستوى وعيه القومي ، مشيرة بذلك إلى أن نضالها يكون داخل قطر فلسطين وعليه يجب تحريك جبهة نضالنا انطلاقا من أنفسنا والظروف تفرض علينا أن يكون أبناء فلسطين في الطليعة.[3]

أكد صلاح خلف (أبو إياد) أحد زعماء حركة فتح بخصوص موقف الأقطار العربية تجاه عمل الحركة مايلي:" كان النظام العربي الوحيد الذي يؤيدنا عام 1964، نظام بن بلة الذي رخص لنا بإقامة تمثيلية في الجزائر....تسلمنا أول شحنة أسلحة من هواري بومدين سنة 1965" ، كما صرح في مذكراته أن العرب إتهمونا بأننا عملاء للمخابرات الأمريكية،

[1] ماهر شريف: حركة التحرير الوطني الفلسطيني 1957-1993، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، ينظر:الموقع الرسمي: (https://www.palquest.org)

[2] يزيد الصايغ: المرجع السابق، ص156.

[3] ماهر شريف: البحث عن كيان-دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1907-1993، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي-F-K-A للنشر، ط1، قبرص،1995 ،ص 115.

أما أحمد الشقيري فندد باسم منظمة التحرير الفلسطينية بأننا أعداء الحركة الفلسطينية، وهذا الاخير ماهو إلا أداة في يد الجامعة العربية التي كانت تسعى لتدميرنا وقمع نشاطاتنا بكل الوسائل.[1]

1- مبادئ حركة فتح :

بعد أن تأسست الحركة صاغ مؤسسوها جملة من المبادئ التي يرتكز عليها عملهم النضالي بكل أنواعه ، من بينها ما يلي :

- فلسطين هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، والشعب الفلسطيني يشكل جزءا لا يتجزأ من الأمة العربية، وكفاحه يندرج ضمن كفاح الأمة العربية.

- يحمل الشعب الفلسطيني الحق الشرعي في أرض فلسطين وله السيادة الكاملة على أرضه.

- تعتبر الثورة الفلسطينية رمزا للنضال العربي من أجل تحرير فلسطين.

-نضال الشعب الفلسطيني يمثل جزءا من النضال العالمي ضد الصهيونية، الاستعمار والإمبريالية .

- معركة تحرير فلسطين هي واجب قومي يتطلب تضافر جهود الأمة العربية بكافة إمكانياتها.[2]

- أي مشاريع أو اتفاقيات أو قرارات تُهدر حق الشعب الفلسطيني في وطنه تعتبر باطلة ومرفوضة.

- الصهيونية تعتبر حركة عنصرية استعمارية عدوانية في فكرها وأهدافها وتنظيمها.

- تحرير فلسطين والدفاع عنها يُعتبر واجبا عربيا، دينيا وإنسانيا.

---

[1] صلاح خلف (أبــو إيـــاد): فلسطـــيني بلا هوية، تحرير: إريك رولو، دار فايول للنشر، ط1، فرنسا، 1978، ص ص 75-78.

[2] ماهر شريف: عن كيان-دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1907-1993، المرجع السابق،ص ص113-114.

– الجماهير التي تشارك في الثورة وتعمل على التحرير هي الحاكم الشرعي لأرض فلسطين.[1]

2- أهداف الحركة:

بادرت حركة فتح منذ إنشائها على التركيز في نضالها السياسي والعسكري ، من أجل الوصول إلى الأهداف والغايات التي سطرتها انطلاقا من البنود الصادرة عشية التأسيس الفعلي لنواتها الأولى، كانت الأهداف بمجملها ذات صبغة وطنية، تصب في شعار واحد وهو تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني بكل الطرق ، ومن بين الأهداف ما يلي:

– هدفنا هو تحقيق تحرير كامل فلسطين وإنهاء الاحتلال الصهيوني اقتصادياً، سياسياً وعسكرياً، بالإضافة إلى التأكيد على الجانب الاجتماعي والثقافي

– نطمح لإنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة تمتلك سيادتها على كامل الأراضي الفلسطينية، مع الحفاظ على حقوق المواطنين دون تمييز بسبب العرق أو الدين، وتجعل القدس عاصمة لها.[2]

– نسعى لبناء مجتمع يضمن حقوق الإنسان ويحترم الحريات العامة لجميع المواطنين.

– نؤمن بالمشاركة الفعالة في تحرير الأقاليم العربية وبناء مجتمع عربي موحد.

– ندعم الشعوب المضطهدة في نضالها من أجل تحرير أوطانها وتقرير مصيرها لبناء سلام عالمي عادل.

– نؤمن بضرورة الحياد في مسيرتنا، حيث لا ننحاز لأي جهة، ولكننا نقف ضد أي جهة تعرض مصالح القضية الفلسطينية للخطر، ونسير في طريقنا بتوجيه من قبل الشعب العربي وقوته.[3]

---

[1] عمر رشاد سليم ناصر: حركة فتح: الإشكاليات والتحديات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، إشراف : رائد نعيرات، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنيه ، نابلس، 2015، ص28.

[2] عمر رشاد سليم ناصر: المرجع نفسه، ص29.

[3] منصور أحمد أبو كريم: المرجع السابق، ص95.

3- فتح تقود منظمة التحرير الفلسطينية:

على إثر التطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية والمتمثلة في تصاعد الأعمال النضالية لحركة فتح والفصائل الأخرى، أضف إلى ذلك إستقالة أحمد الشقيري من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، طالبت الجماهير من فصائل المقاومة الانضمام لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث عقد المجلس الوطني الفلسطيني الرابع بتاريخ 10 جويلية 1968 تقرر فيه تطوير المجلس الوطني المقبل وتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني والنظام الأساسي، بحيث يتناسب مع تطورات العمل النضالي الفلسطيني.[1]

بتاريخ 1 فيفري 1969، انعقد المجلس الوطني الخامس، شاركت فيها فصائل المقاومة الفلسطينية، حيث انتخب المجلس لجنة تنفيذية جديدة برئاسة ياسر عرفات الناطق الرسمي باسم حركة فتح، وبذلك أصبحت منظمة التحرير هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني والتي حظيت بتأييد الجماهير الفلسطينية وفصائل المقاومة. شاركت حركة فتح المنضوية تحت اسم منظمة التحرير في اجتماعات الدول العربية والمحافل الدولية ، حيث حضر ممثلو المنظمة في مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط بالمغرب في 28 أكتوبر 1974، أين تمخضت عنه عدة قرارات أهمها حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره، كما دعا المؤتمر إلى حق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطة وطنية مستقلة تقودها منظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب ، كما نوه إلى ضرورة دعم منظمة التحرير في ممارسة نضالها على الصعيد القومي والدولي، من هذا المؤتمر ظهر الوجه الحقيقي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحت قيادة فتح ، إذ واكبت نضالها على اتجاهين العسكري الثوري بالإضافة إلى النضال السياسي الدبلوماسي، تحت مبدأ تقرير المصير وحق العودة للفلسطينيين المهجرين خارج إقليم فلسطين.[2]

---

[1] رفيق شاكر النتشة: تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1991، ص 132.

[2] رفيق شاكر النتشة: المرجع نفسه، ص 136.

المبحث الثالث: النشاط العسكري للاجئين الفلسطينيين في الضفتين (1948-1970)

لفهم السياق التاريخي أواخر العهد العثماني، كانت المنطقة الواقعة شرق نهر الأردن (المعروفة أيضًا باسم "Transjordan") جزءًا من "فلسطين التاريخية"، تضم ضفتي النهر اتسمت الحياة فيها بالبداوة والطابع الريفي القبلي، وبعد أن تم تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921 ثم تنصيب عبد الله أميرا عليها، وبعد تقسيم فلسطين وقيام دولة إسرائيل في 1948 أصبح الأردن مأوى للعديد من اللاجئين الفلسطينيين الذين كان لهم دور في قطاعي الجيش والأمن الداخلي الأردنيين[1].

أولا: نشاط منظمة التحرير الفلسطينية :

أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية في 25 ماي 1964 عقب قرار صدر عن القمة العربية الأولى التي عقدت بالقاهرة وهي تنظيم سياسي عسكري تشكل من أهم الفصائل الفلسطينية، قبلها كانت فلسطين تمثل في الجامعة تمثيلا شكليا منذ تأسيسها عام 1945، لقد تزايد هذا التمثيل وعظم الاهتمام به بعد حرب 1948 وما تبعها بعد إقامة الدولة الإسرائيلية.

1-إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية:

كلف مؤتمر القمة العربي الأول[2] أحمد الشقيري ممثل فلسطين بتقديم تصور للقمة الثانية عن إنشاء كيان يتحدث باسم الشعب الفلسطيني ووضْع مشروع الميثاق والنظام الأساسي، وبذلك أسفرت جهوده من خلال زيارته للعديد من التجمعات الفلسطينية المنتشرة في الدول العربية عن انتخاب "المجلس الوطني الفلسطيني[3] الذي يعتبر بمثابة السلطة

[1] جابر سليمان: المرجع السابق، ص ص01، 02

[2] مؤتمر القمة العربي الأول عقد في القاهرة 13-17 جانفي 1964 على خلفية تحويل الكيان مجرى نهر الاردن ، جريدة دنيا الوطن، 2019/02/19، رام الله.

[3] منظمة التحرير الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية ،موقع الجزيرة نت ،2015/05/18 شوهد 2024/04/4.

التشريعية للمنظمة، كما أعلن المؤتمر العربي الفلسطيني الأول الذي عقد لهذا الغرض في القدس في 28 أوت 1964عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية وقد صادق على الميثاق القومي للمنظمة وعلى نظامها الأساسي، وانتخب الشقيري رئيسا للجنة التنفيذية التي كلف باختيار أعضائها.[1]

2-فصائل منظمة التحرير الفلسطينية:

- حركة فتح: تعرف باسم حركة فتح، هي حركة فلسطينية، وطنية، علمانية، يسارية وثورية، تعترف بوجود دولة إسرائيل و أحقيتها في الوجود على الأراضي التي احتلتها قبل العام 1967م، وهي جزء رئيس من الطيف السياسي الفلسطيني.

- حزب فدا: الاتحاد الوطني الفلسطيني أو اختصارًا حزب فدا وهو حزب سياسي فلسطيني تأسس إثر انشقاق قام به ياسر عبد ربه عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عام 1989.

- حزب الشعب الفلسطيني هو حزب اشتراكي فلسطيني، يشكل امتداداً للحزب الشيوعي الفلسطيني السابق، يعرف باختصار "حشف"

- جبهة التحرير الفلسطينية 1967: هي تنظيم سياسي وعسكري فلسطيني من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، أمينها العام هو علي إسحاق، يعتبر التنظيم إرهابيّا لدى كل من كندا، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية.[2]

[1] يزيد يوسف الصايغ : مرجع سابق، ص 22.

[2] خالد فهمي: دليل الفصائل الفلسطينية ليس كل تنوع خلاقًا المجلة الإلكترونية ، معالم الرؤية السياسية لجماعة الإخوان المسلمون 13 يونيو 2009 04:03 م شوهد يوم 2024/05/17 على الرابط:
.https://www.ikhwanonline.com/article/50255

– جبهة التحرير العربية: هي حزب سياسي فلسطيني صغير سبق أن كان جزءا من حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي دعمه العراق عام 1969، وهي عضو في منظمة التحرير الفلسطينية.

– منظمة الصاعقة: اسمها الرسمي «طلائع حرب التحرير الشعبية–قوات الصاعقة», هي منظمة فلسطينية قومية تأسست بدعم من حزب البعث العربي الإشتراكي السوري وفقاً لقرارات المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث في سوريا عام 1966 والذي دعا فيها إلى تبني حرب التحرير الشعبية في الصراع مع العدو الإسرائيلي، تأسست هذه المنظمة أثناء حرب جوان 1967 كفصيل فدائي مسلح تابع لمنظمة التحرير الفلسطينية.

– جبهة النضال الشعبي الفلسطيني: تنظيم فلسطيني يساري ينتمي إلى منظمة التحرير الفلسطينية، أسسه صبحي غوشة سنة 1967. أصبحت منظمة تابعة لحركة فتح سنة 1971 لكنها سرعان ما استعادت استقلاليتها.

– كما كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين [1]جزءا من منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة جورج حبش، خاضت معارك ضد الجيش الأردني سنة 1970 إنشق عنها أيضا فصيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الأمانة العامة بقيادة احمد جبريل.[2]

انبنى فكر المنظمة على مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة القائمة على أسس ديمقراطية علمانية، معللة ذلك بأن كفاحها المسلح ليس كفاحا عرقيا أو مذهبيا ضد اليهود، رفضت في عام 1972 مشروع المملكة العربية المتحدة الذي دعا إليه الملك الأردني الحسين، والخاص بربط الضفة الغربية بالأردن في مملكة واحدة يمثل الضفة فيها مجلس نيابي، على أن يكون للأردن الإشراف على شؤونه الدفاعية والخارجية.

[1] عماد رفعت البشتاوي، شبلي دودين: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين 1967–1970 دراسة في المصادر والوثائق الفلسطينية، مجلة جامعة القدس ، العدد 1 كلية الآداب ،جامعة الخليل، سنة 2011 ص284 .

[2] خالد فهمي: مرجع سابق ص 35.

3- وضع الفدائيين في الأردن:

خلال الفترة الممتدة بين 1965-1967، شكل ظهور الفدائيين تعقيدًا إضافيًا للعلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، لاسيما بسبب الأعمال العسكرية التي تقوم بها فصائل حرب العصابات الفلسطينية السرية ضد إسرائيل. إن مخاوف الدول العربية بشأن صعود وتوسع مثل هذه الكيانات السياسية والعسكرية المستقلة دفعتها في البداية إلى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية كإجراء وقائي ضدها.

شكل هذا التطور تهديدًا لإضفاء الشرعية على منظمة التحرير الفلسطينية ككيان فلسطيني عام معترف به يمثل الجماهير، علاوة على ذلك فإن تشكيل جيش التحرير الفلسطيني الذي يزعم أنه يمتلك القدرة على تحرير فلسطين، عرّض قاعدة الدعم لوحدات حرب العصابات المكونة حديثا للخطر، مما أجبرها على الشروع في أنشطة مسلحة في وقت أقرب مما كان متوقعًا وكان المأزق الذي واجهته منظمة التحرير الفلسطينية هو ضرورة ردع المقاتلين عن تحدي السلطات، مما أدى إلى تصعيد خطابها المتشدد لتأكيد الهيمنة و الضغط على الأردن البلد الذي يستضيف عددًا كبيرًا من اللاجئين الفلسطينيين ويشترك في أطول حدود مع الكيان الإسرائيلي، مما يتيح قدرًا أكبر من المناورة السياسية والعسكرية وفي المقابل عارض الأردن فكرة تسهيل العمليات العسكرية[1] ضد إسرائيل من أراضيه، لاسيما في ضوء السياسات الانتقامية العدوانية التي أثارت ردود فعل قوية من طرف منظمة التحرير الفلسطينية.

خلال الفترة 1965-1967، سعت قوات الأمن الأردنية إلى إحباط المحاولات العسكرية لبعض الفصائل الفلسطينية والخطط السياسية والتنظيمية السرية، تجدر الإشارة إلى

[1] ملخص يوميات أكرم زعيتر: سنوات الأزمة 1967-1970، صدر عن سلسلة "ذاكرة فلسطين" في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2019 https://bookstore.dohainstitute.org/p-1606.aspx شوهد 2024/05/05.

أن حركة فتح وهي الفصيل الفلسطيني الرئيس الذي فقد أولى ضحاياه في مناوشة شاركت فيها إحدى دورياتها ضد مركز شرطة أردني حيث يقوم الجيش الأردني بشكل روتيني بدوريات لمنع المتسللين إلى إسرائيل أو ملاحقتهم واعتقالهم، لكن من الواضح أن مجموعات مدربة على حرب العصابات مع أخرى تابعة للحركة القومية العربية كافحت فعليا لتجنيد أعضاء داخل الضفة الشرقية للأردن ولم يختلف الأمر بالنسبة للتجنيد في الضفة الغربية ولم يكن أكثر نجاحًا، لذلك كان القادة الرئيسون للحركات المسلحة يتمركزون أساسًا في سوريا، وغالبًا ما كانت أنشطة التجنيد تتم في الخارج، لاسيما بين الأفراد من الضفة الغربية الذين درسوا أو عملوا هناك سابقًا، وقد لعبت علاقات الفدائيين الوثيقة مع سوريا دورًا حاسمًا في توسيع عملياتهم داخل الأردن وفي محاولة لإيجاد توازن داخل منظمة التحرير الفلسطينية، التي تعتبرها دمشق متأثرة بمصر، حوّلت سوريا دعمها من منظمة التحرير الفلسطينية نحو مجموعات مثل فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل، حيث شجعت نشاط هذه الجماعات على العمل في الأردن ومن الأراضي الأردنية، على أمل إثارة ردود فعل إسرائيلية يمكن أن تزعزع استقرار النظام الملكي الهاشمي في الأشهر الستة التي سبقت حرب جوان 1967، لكنها وصلت إلى طريق مسدود فيما يخص العلاقات الدبلوماسية والمواقف العسكرية مع الأردن. لم تكن للأردن علاقات رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية فقد واجه الأعمال العدائية للفصائل المدعومة من مصر وسوريا.[1]

على الرغم من الخطاب السياسي الحاد ظل الأردن والضفة الغربية هادئين داخليا بصفة نسبية ومع ذلك استمرت الأنشطة العسكرية من حين لآخر، حذر الملك حسين عبد الناصر في جويلية 1966 من أن استمرار أعمال الفصائل سيؤدي في النهاية إلى الحرب وهو توقع تكرر في ديسمبر من نفس العام بعد التوغل الإسرائيلي في قرية حدودية وأصبح

[1] عبد القادر ياسين ومجموعة من الباحثين: منظمة التحرير الفلسطينية (التاريخ–العلاقات–المستقبل)، باحث للدراسات، بيروت، 2009، ص155 .

اندلاع الحرب أمراً حتمياً، حيث ساهمت عوامل مختلفة في التصعيد، بما في ذلك الأنشطة العسكرية الفلسطينية، وعلى الرغم من التحذيرات استمرت العمليات العسكرية.

رغم نتائجها المتواضعة، إلا أنها كانت حافزًا أدى إلى سلسلة من الاعتداءات وعمليات الانتقام التي غذت بشكل كبير تصاعد العداء داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ولعبت بذلك في نهاية المطاف دورًا في بداية حرب الأيام الستة في جوان 1967[1].

ثانيا: معركة الكرامة1968

وقعت أحداث «معركة الكرامة» في 21 مارس 1968 داخل الأراضي الأردنية بين قوات الاحتلال الصهيوني من جهة و الجيش الأردني والفصائل الفلسطينية من جهة أخرى تم تحقيق النصر في هذا الصراع من قبل الطرف العربي بعد فترة وجيزة من النكسة واحتلال مناطق مختلفة مثل الضفة الغربية، واستمر هذا التوغل لمدة 15 ساعة تقريبًا.

1-أسباب المعركة:

تعددت التفسيرات فيما يتعلق بدوافعها وتطورها ونتائجها، اعتمادًا على سياسات وأهداف الفصائل الفلسطينية التي كان لها التأثير المتصاعد الأمر الذي جعل الأردن مركزا ومحورا لأنشطتها مما جعل ذلك من أهم العوامل التي أججت المعركة، لكن لاعتبارات أخرى تتجاوز مجرد القضاء على هذه الفصائل الفلسطينية بل إلى احتلال الأراضي الأردنية.[2]

كان على إسرائيل إعطاء درس مماثل لحرب 5 جوان 1967، سعت من خلاله قوات الاحتلال إلى ردع المقاومة الفلسطينية والأطراف الراعية لها وكسر شوكتهم، ورداً على ذلك تحالف الجيش الأردني مع الفصائل الفلسطينية سيما حركة التحرير الوطني الفلسطيني

[1] عماد رفعت البشتاوي شبلي دودين: مرجع سابق، ص 283.

[2] القضية الفلسطينية من كلام الخميني: دار الوسيلة، بيروت 1996، ص ص 342 -343.

(فتح)، بهدف تغيير الظروف السائدة من حالة انكسار خيم على المنطقة منذ حرب سنة 1967[1]

استُمدت تسمية المعركة، «الكرامة» من بلدة أردنية تقع بالقرب من الحدود الفلسطينية، شرق نهر الأردن يعبر بجوار ممر مهم (يرسم الحدود) بين الأردن والضفة.

-مجريات معركة الكرامة:

شهدت المرحلة الأولى للمواجهة تصاعدًا في عمليات التوغل الفلسطينية، إلى جانب مبادرات دبلوماسية من إسرائيل تم نقلها عبر وسطاء إلى الأردن، تحث على وقف أنشطة الفدائيين داخل أراضيه ،[2] حيث أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول[3] في 20 مارس 1968 للكنيست الاستعدادات لهجوم وشيك.

في الوقت نفسه كان موشي ديان يستهزئ بالمقاومة ويعتبرها مجرد حركة مشاغبة يمكن القضاء عليها متى شاء، أبلغ الأردن سفراء بريطانيا وفرنسا وروسيا بشأن التوترات الإسرائيلية المتصاعدة، مع التأكيد على حالة تأهب القوات الأردنية للرد على أي أعمال عدائية.[4]

بدأت الأعمال العسكرية الأولية بقصف مدفعي إسرائيلي حوالي الساعة 5:30 صباحًا استهدف وحدات الإنذار والخطوط الأمامية للجيش الأردني، ثم استكملت عمليات التوغل

[1] محسن محمد صالح: القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات بيروت 2012 ص 89.

[2] سامر عبد المنعم ابو رجيله: العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان (1969-1982) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، اشراف اسامه محمد أبو نحل قسم التاريخ جامعة الازهر غزه السنة الجامعية، 2010، ص 39.

[3] ليفي اشكول رئيس حكومة اسرائيل الثالث ولد في أوكرانيا 1895 توفي في القدس 1969، موسوعة المصطلحات، المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية ،2023 رام الله ، شوهد 2024/05/04.

[4] ليث عصام: الكرامة: حكاية آخر معركة اتحد فيها المقاتلون الفلسطينيون والجيش الأردني ضد إسرائيل.
موقع بي بي سي نيوز عربي،21 مارس 2023 شوهد 2024/05/26 ، س11:05

عبر ثلاثة محاور رئيسة نحو الأردن وهي «جسر الملك حسين» ، «جسر دامية» و«جسر الملك عبد الله»، ووفقا للرواية الأردنية اشتبكت وحدات الإنذار مع القوات الإسرائيلية مما دفع بالمدفعية الأردنية إلى تركيز نيرانها على مناطق العبور، مما أدى إلى تدمير الجسور الثلاثة ومعها عدة جرافات وإعاقة تقدم قوات الاحتلال.[1]

تقدم الجيش الإسرائيلي نحو الكرامة، واجه مقاومة في شكل قصف مدفعي من الجيش الأردني ونيران الفصائل الفلسطينية عند الوصول إلى المدينة، كما واجهت القوات الإسرائيلية وابلًا من قذائف آر بي جي والأسلحة الفردية وتفجير الألغام كانت تستخدمها الفصائل مستهدفة دباباتها ومركباتها العسكرية.

2- أهداف المعركة:

تختلف أهداف المعركة من وجهة النظر الأردنية رغم تأكيد إسرائيل على استهداف المقاومة العربية في الكرامة، لكن يبدو أن الهدف الحقيقي للعدوان هو تفكيك القدرات العسكرية الأردنية ومعها هيكل القيادة وضرب معنوياتها في أعقاب حرب جوان 1967، والسيطرة على المرتفعات الشرقية والتقدم نحو عمان لممارسة الضغط السياسي على الأردن.

يؤكد الجيش الأردني أن مخطط العدوان الذي يمكن تفسيره من الوثائق التي تركها القادة الإسرائيليون في ساحة المعركة على سبيل المثال هو احتلال المرتفعات الشرقية ودعوة الصحفيين إلى عمان لتناول طعام الغداء.[2]

لقد تمخضت عن هذه المعركة نتائج هامة هي كالتالي:

وفقاً للرواية الأردنية اختارت إسرائيل الجنوح لوقف القتال في الساعة الحادية عشرة والثلاثين دقيقة من يوم النزاع، في حين عارض الملك حسين بشدة فكرة وقف إطلاق النار

[1] صالح مسعود أبو بصير: جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، دار الفتح بيروت 1968، ص ص 566،567.

[2] معركة الكرامة في الأردن: النزهة التي تحولت فاجعة لإسرائيل، الجزيرة نت،2023/03/19، شوهد 2024/05/26.

حتى جلاء آخر جندي إسرائيلي من شرق نهر الأردن، وهكذا بدأ انسحاب القوات الإسرائيلية في حوالي الساعة 2:00 بعد الظهر وفقًا لسجلات مصادر بريطانية، قام عامر خماش رئيس أركان الجيش الأردني بتطويق القوات الإسرائيلية حتى الساعة 6:30 مساءًا دون الالتحام والمشاركة في أي هجمات مباشرة بسبب مخاوف من تصعيد محتمل للصراع.

بادر ملك الأردن بعد المعركة بزيارة إلى الكرامة حيث أعلن أن «الغطرسة والغرور يؤديان حتمًا إلى الهزيمة ، وفي المقابل أكد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن المعركة «مثلت لحظة محورية في التحول من اليأس إلى التفاؤل».

3- خسائر الطرفين:

تم التأكد من الخسائر التي نتجت خلال معركة الكرامة على النحو التالي ووفقًا لتقارير الجيش الأردني القوات الأردنية: 86 شهيداً و108 جريحاً إضافة إلى تعطيل 13 دبابة و39 مركبة مختلفة.

القوات الإسرائيلية: تم سقوط ما مجموعه 250 قتيلاً و 450 جريحا، إلى جانب تدمير 88 مركبة متنوعة بما في ذلك 47 دبابة ، 18 ناقلة جند، 24 مركبة مدرعة، 19 مركبة شحن و 7 طائرات مقاتلة، وفي المقابل أشار المركز الوطني الفلسطيني للمعلومات إلى أن حصيلة الشهداء على الجبهتين الفلسطينية والأردنية ارتفعت إلى 185 شهيداً مع إصابة 200 شخصا بجروح.[1]

[1] خليف مصطفى غرايبة: معركة الكرامة الخالدة اول انتصار عربي على الالة الاسرائيلية،مجلة افكار، وزارة الثقافة الاردنية 2022 شوهد 2024/05/26.

ثالثا: أحداث أيلول الأسود 1970:

بعد الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية وفقدان الأردن السيطرة عليها لصالح إسرائيل عام 1967، نقل الفدائيون الفلسطينيون مقارهم إلى الأردن مصعدين هجماتهم على إسرائيل والمناطق المحتلة، وفي أعقاب هجوم إسرائيلي مضاد على معسكر لمنظمة التحرير الفلسطينية في الكرامة الواقع في (بلدة أردنية) على الحدود مع الضفة الغربية، نشب صراع كبير، أدى الانتصار المشترك للفلسطينيين والأردنيين في معركة الكرامة عام 1968 إلى زيادة الدعم العربي للمقاتلين الفلسطينيين داخل الأردن، كما توسع نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية داخله مما أدى إلى ظهور دعوات مفتوحة للإطاحة بالملكية الهاشمية.

بحلول عام 1970، كانت منظمة التحرير تعمل ككيان مستقل داخل الأردن حيث تجاهل بعض الفدائيين القوانين المحلية الأردنية بل حاولوا اغتيال الملك حسين في مناسبتين مما أدى إلى إندلاع اشتباكات عنيفة مع الجيش الأردني في جوان 1970. هدف الملك حسين إلى طرد المتمردين من البلاد لكنه تردد في اتخاذ إجراءات خوفًا من أن يستغلها خصومه ويتهموه بالاعتداء على المدنيين الفلسطينيين

بلغت أنشطة منظمة التحرير الفلسطينية ذروتها في الأردن من خلال حادثة اختطاف طائرة في مطار داوسون في 10 سبتمبر 1970، وأجبرتها على الهبوط في الزرقاء حيث احتجز الفدائيون مواطنين أجانب كرهائن، ثم نسفوا الطائرة بعد ذلك أمام وسائل الإعلام العالمية وإدراكًا لنتائج هذه الحادثة باعتبارها تتشكل مرحلة جد خطيرة، لذا أمر الملك حسين الجيش بالتدخل.[1]

في 17 سبتمبر حاصرت القوات المسلحة الأردنية المدن التي تضم منظمة التحرير الفلسطينية، مثل عمان وإربد، وشنت هجمات بالمدفعية الثقيلة والدبابات على المقاتلين

[1] منظمة الطليعة العربية في تونس: أيلول الأسود، منشورات الطليعة تونس 1995 ص ص 06،07.

المتمركزين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وفي اليوم التالي تحركت وحدة سورية تحمل شارات جيش التحرير الفلسطيني نحو إربد، التي أعلنها الفدائيون مدينة محررة وبحلول 22 سبتمبر من نفس السنة انسحب السوريون عندما بدأ الجيش الأردني هجومًا بريًا ألحق خسائر كبيرة بالوحدات السورية وأجبر الضغط المتزايد من الدول العربية الملك حسين على وقف الأعمال العدائية، وبعدها تم التوصل إلى اتفاق مع ياسر عرفات في 13 أكتوبر يقضي بالسيطرة على أعمال المقاتلين الفلسطينيين في الأردن، لكن ما لبثت أن تجددت الاشتباكات في جانفي 1971 عندما عاود الجيش الأردني الهجوم تدريجيًا حتى تم طرد المقاتلين من المناطق الآهلة ومحاصرتهم حيث استسلم حوالي 2000 مسلحا كانوا محاصرين في غابة بالقرب من عجلون في 17 جويلية، مما أدى إلى حل الأزمة.[1]

سمح الأردن للمقاتلين بالعبور إلى لبنان عبر سوريا وكانت البداية لظهور منظمة أيلول الأسود التي خططت لعمليات انتقامية، فقد أعلنت مسؤوليتها عن اغتيال رئيس الوزراء الأردني وصفي التل عام 1971، وعملية ميونيخ[2] التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة عام 1972.

[1] نعمة حسن محمد السيد البكر:عملية ميونخ (اقرث وكفر برعم) سبتمبر 1972 ، ص 2684.

[2] وليم نصار: تغريبة بني فتح،مجلة الدراسات الفلسطينية، بغزة، المجلد 18، العدد72، 2007 ص 158.

خاتمـــة

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج :

– تأكد الشعب الفلسطيني منذ سنة 1948، بأن مساعي الاحتلال الإسرائيلي وبتواطؤ دولي، أديا إلى تهويد فلسطين متبعا في ذلك سياسة العنف، التدمير، الاستيطان والإبادة بشكل عام في حق الشعب الفلسطيني انطلاقا من فكرة أرض بدون شعب لشعب بدون أرض.

– محاولة هذا الكيان إرغام الشعب الفلسطيني على مغادرة أرضه عن طريق إتباع سياسة الطرد والتهجير، وهي الأسباب الرئيسة وراء دفعه إلى الخروج من أرضه، إذ تأكد للفلسطينيين أن الحل الوحيد هو مغادرة أرضهم والنجاة من آلة الدمار الإسرائيلية وذلك عن طريق اللجوء.

– نشأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على اثر خروجهم من أرضهم التي احتلها الكيان الإسرائيلي سنة 1948وما بعدها، حيث اختاروا التوجه نحو الأماكن الآمنة، وكانت الدول العربية المجاورة هي مقصدهم، فكان الأردن الذي يمثل موضوع الدراسة له النصيب الأكبر من اللاجئين.

– نتج عن هذه الهجرة ظهور المخيمات في الأردن والضفة الغربية إذ تعتبر المأوى الأول للاجئين في أماكن اللجوء منها مخيم الزرقاء ، اربد ، الوحدات، الحسين وغيرها، هاته المخيمات نشأت في محافظات المملكة الأردنية، أما مخيمات الضفة الغربية فنجد مخيم جنين، الفارعة، طولكرم، العروب وغيرها من المخيمات التي انتشرت في الحدود الجغرافية للضفة.

– ظهور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "منظمة الاونروا" والتي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف احتواءهم في أماكن لجوئهم، حيث أشرفت على خمسة مناطق تديرها من بينها الأردن "بضفتيه" ، تمثلت مهامها في إنشاء المخيمات بالمحافظات

الأردنية والتي يتواجد بها اللاجئون، ضف إلى ذلك تقديم المساعدة والرعاية في شتى المجالات خاصة في مجالي الصحة والتعليم .

– ظهرت عدة وزارات أنشأتها الحكومة الأردنية، لعل أبرزها وزارة الإنشاء والتعمير و وزارة شؤون اللاجئين، حيث عملت هذه الأخيرة على تقديم الرعاية والاهتمام بشؤونهم في الضفتين بالتعاون مع منظمة الأونروا الدولية.

– عانى اللاجئون الفلسطينيون الأمريّن في الأردن، بسبب فقدان ممتلكاتهم وتأزم الأوضاع في أماكن اللجوء خاصة في السنوات الأولى منه، فالظروف المعيشية الصعبة وغياب أدنى شروط الحياة في المخيمات زادت من معاناتهم، إلا أن سياسة الأردن نحوهم تغيرت مقارنة بالسنوات الأولى.

– بعد صدور قرار ضم الضفة الغربية للأردن وقانون المواطنة الذي منح للاجئين، جعل أوضاعهم تتحسن ، إذ تميزت عن باقي اللاجئين في الأقطار العربية الأخرى، حيث دافع الأردن عن القضية الفلسطينية وخاصة حق العودة، كما ساهم قرار الارتباط الذي نص على ضم الضفة الغربية للأردن في ممارسة حياتهم اليومية كونهم مواطنين أردنيين .

– عرفت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين جهودا عربية ودولية متواصلة من أجل إيجاد حل لها والمتمثلة في حق العودة، إلا إنها باءت بالفشل بسبب انحيازها للعدو، حيث أُقترح توطين الفلسطينيين خارج أرضهم انطلاقا من قرارات منح الجنسية في أماكن اللجوء، كما أن الاحتلال الإسرائيلي كان وراء فشل تلك الجهود معلنا أنه لا وجود لحق العودة نحو فلسطين.

– برز الفكر السياسي للاجئين على ارض الواقع، من خلال إنشاء كيان يمثل غاياتهم، فظهرت منظمة التحرير الفلسطينية لتكون الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، حيث تبنت هذه الأخيرة الدفاع عن القضية الفلسطينية من خلال حق الاستقلال وتقرير المصير، بالإضافة إلى طرح قضيتهم في حق العودة إلى أرضهم والتعويض من خلال المحافل العربية والدولية المتمثلة في مؤتمرات الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة.

– في نفس السياق ظهرت حركة التحرير الوطني الفلسطيني حتف (فتح) معلنة من خلال مبادئها أن فلسطين أرض الفلسطينيين وحق العودة أمر شرعي.

– تبنت الهيئات التمثيلية للشعب الفلسطيني على رأسها منظمة التحرير الفلسطينية خيار العمل المسلح وذلك منذ تأسيسها سنة 1964، ردا على الاعتداءات الإسرائيلية في الضفتين الغربية والشرقية.

– قيام منظمة التحرير الفلسطينية بالعمل على حشد وتجنيد أبناء الوطن من اللاجئين وخاصة في الضفتين من خلال حثهم على الدخول في فصائل المقاومة و القيام بالعمل العسكري في الأردن والضفة الغربية.

– كثافة النشاط الفدائي في الأردن كونه قاعدة خلفية لهجمات الفدائيين، ولعل أبرز المعارك معركة الكرامة، غير أنه تحول إلى هاجس أرّق الحكومة الأردنية التي تخوفت من تزايد نفوذ الفصائل الفلسطينية خاصة بعد أحداث أيلول الأسود سنة1970، حيث نتج عنها توجه المقاومة من الأردن نحو لبنان.

– عملت حركة فتح على إطلاق شرارة الجهاد في الضفة الغربية ردا على الاعتداءات الإسرائيلية داخل المخيمات الفلسطينية، فقد كان لتنظيمات الفدائيين الدور البارز في العمليات الجهادية مخلفة بذلك خسائر في صفوف العدو مع تصاعد وتيرة الكفاح وتأثر الحركة بالكفاح التحرري في العالم الثالث.

تبقى القضية الفلسطينية وعلى رأسها قضية اللاجئين وحقهم في العودة والتعويض مسألة شائكة لم تجد الحل وسط سكوت عربي وعالمي وغياب تام للهيئات الأممية، ومنظمات حقوق الإنسان، في حين يبقى اللاجئ الفلسطيني في الأردن يعاني المأساة نتيجة البعد عن الوطن الأم، والعيش تحت رحمة المخيمات، إلا أنه لم ينس حقه في العودة .

الملاحـــــق

الملحق رقم: 01

نص قرار التقسيم رقم :181

أ) إن الجمعية العامة:

وقد عقدت دورة استثنائية بناء على طلب السلطة المنتدبة؛ لتأليف لجنة خاصة، وتكليفها الإعداد للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقلة في الدورة العادية الثانية..وقد ألفت لجنة خاصة، وكلفتها التحقيق في جميع المسائل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين، وإعداد اقتراحات لحل المشكلة..

وقد تلقت وبحثت في تقرير اللجنة الخاصة، بما في ذلك عدد من التوصيات الاجتماعية، ومشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادي أقرته أكثرية اللجنة الخاصة..

تعتبر أن من شأن الوضع الحالي في فلسطين، إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم.

تأخذ علماً بتصريح سلطة الانتداب، بأنها تسعى لإتمام جلائها عن فلسطين في 1 أغسطس/ آب 1948.

توصي المملكة المتحدة- بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين- وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقلة، بتبني مشروع التقسيم والاتحاد الاقتصادي المرسوم أدناه وتنفيذه

وتطلب:

أ- أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية، كما هي مبينة في الخطة، من أجل تنفيذها.

ب- أن ينظر مجلس الأمن - إذا كانت الظروف خلال الفترة الانتقالية تقتضي مثل ذلك النظر- فيما إذا كان الوضع في فلسطين يشكل تهديداً للسلم، فإذا قرر مجلس الأمن وجود مثل هذا التهديد وجب عليه في سبيل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، أن يضيف إلى تفويض الجمعية العامة اتخاذ إجراءات تمنح لجنة الأمم المتحدة - تمشياً مع المادتين 39

و41 من الميثاق وكما هو مبين في هذا القرار– سلطة الاضطلاع في فلسطين بالمهمات المنوطة بها في هذا القرار.

ج– أن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة لتغيير التسوية التي ينطوي عليها هذا القرار بالقوة تهديدا للسلام، أو خرقاً له، أو عملاً عدوانياً، وذلك بحسب المادة 39 من الميثاق.

د– أن يبلغ مجلس الوصاية بمسؤولياته التي تنطوي عليها هذه الخطة.

تدعو سكان فلسطين إلى القيام من جانبهم بالخطوات اللازمة لتحقيق هذه الخطة.

تناشد جميع الحكومات والشعوب، أن تحجم عن القيام بأي عمل يحتمل أن يعيق هذه التوصيات أو يؤخر تنفيذها.

تفوض الأمين العام تغطية نفقات السفر والمعيشة لأعضاء اللجنة المشار إليها في الجزء الأول، القسم ب، الفقرة (1) أدناه، وذلك بناء على الأساس والصورة اللذين يراهما ملائمين في هذه الظروف، وتزويد اللجنة بالموظفين اللازمين للمساعدة على الاضطلاع بالمهمات التي عينتها الجمعية العامة له.

ب) إن الجمعية العامة:

تفوض الأمين العام سحب مبلغ من صندوق رأس المال العامل لا يتجاوز مليوني دولار للأغراض المبينة في الفقرة الأخيرة من القرار المتعلق بحكومة فلسطين المستقلة.

خطة التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي

الجزء الأول: دستور فلسطين وحكومتها المستقلة

أ) إنهاء الانتداب: التقسيم والاستقلال:

1ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن، على ألا يتأخر في أي حال عن 1 أغسطس/ آب 1948.

2 يجب أن تجلو القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة عن فلسطين بالتدريج، ويتم الانسحاب في أقرب وقت ممكن على ألا يتأخر في أي حال عن 1 أغسطس/ آب 1948.

يجب أن تعلم السلطة المنتدبة اللجنة في أبكر وقت ممكن بنيتها إنهاء الانتداب والجلاء عن كل منطقة.

تبذل السلطة المنتدبة أفضل مساعيها لضمان الجلاء عن منطقة واقعة في أراضي الدولة اليهودية تضم ميناء بحرياً وأرضاً خلفية كافيين لتوفير تسهيلات لهجرة كبيرة، وذلك في أبكر موعد ممكن، على ألا يتأخر في أي حال عن 1 فبراير/ شباط 1948.

3 تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس المبين في الجزء الثالث من هذه الخطة، وذلك بعد شهرين من إتمام جلاء القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة، على ألا يتأخر ذلك في أي حال عن 1 أكتوبر/ تشرين الأول 1948، أما حدود الدولة العربية والدولة اليهودية ومدينة القدس، فتكون كما وضعت في الجزأين الثاني والثالث أدناه.

4 تكون الفترة بين تبني الجمعية العامة توصيتها بشأن مسألة فلسطين وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية، فترة انتقالية.

ب) خطوات تمهيدية للاستقلال:

1 تؤلف لجنة مكونة من ممثل واحد لكل دولة من خمس دول أعضاء، وتنتخب الجمعية العامة الأعضاء الممثلين في اللجنة على أوسع أساس ممكن، جغرافيا وغير جغرافي.

في الوقت الذي تسحب فيه السلطة المنتدبة قواتها المسلحة، تسلم إدارة فلسطين بالتدريج إلى اللجنة التي ستعمل وفق توصيات الجمعية العامة بتوجيه مجلس الأمن، وعلى السلطة المنتدبة أن تنسق إلى أبعد حد ممكن خططها للانسحاب، مع خطط اللجنة؛ لتسلم المناطق التي يتم الجلاء عنها وإدارتها.

2 في سبيل تنفيذ هذه المسؤولية الإدارية تخول اللجنة سلطة إصدار الأنظمة الضرورية واتخاذ الإجراءات الأخرى كما يقتضي الحال.على السلطة المنتدبة ألا تقوم بأي عمل يحول دون تنفيذ اللجنة للإجراءات التي أوصت بها الجمعية العامة، أو يعرقله، أو يؤخره.

3 تمضي اللجنة لدى وصولها إلى فلسطين في تنفيذ الإجراءات لإقامة حدود الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس بحسب الخطوط العامة لتوصيات الجمعية العامة بشأن تقسيم فلسطين. على أن الحدود الموصوفة في الجزء الثاني من هذه الخطة، يجب تعديلها كقاعدة، بحيث لا تقسم حدود الدولة مناطق القرى ما لم تقتض ذلك أسباب ملحة

4 تختار اللجنة وتنشئ في كل دولة– بأسرع ما يمكن، بعد التشاور مع الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى في الدولتين العربية واليهودية– مجلس حكومة مؤقتاً، وتسير أعمال مجلسي الحكومة المؤقتين العربي واليهودي، بتوجيه اللجنة العام.

إذا لم يكن في الإمكان اختيار مجلس حكومة مؤقت لأي من الدولتين في 1 أبريل/ نيسان 1948، أو إذا انتخب "المجلس" ولم يستطع الاضطلاع بمهماته، فعلى اللجنة أن تبلغ مجلس الأمن بالأمر؛ ليتخذ إزاء هذه الدولة التدابير التي يراها ملائمة، كما تبلغ الأمين العام به كي يحيط أعضاء الأمم المتحدة علماً بذلك.

5 مع مراعاة نصوص هذه التوصيات، يكون لكل من المجلسين في أثناء فترة الانتقال – بإشراف اللجنة– كامل السلطة في المناطق التابعة لها، وبنوع خاص السلطة في القضايا المتعلقة بالهجرة وتنظيم الأراضي.

6 يتسلم بالتدريج كل من المجلسين المؤقتين في كل دولة من اللجنة التي يعملان تحت إشرافها، كامل التبعات الإدارية لكل منهما خلال الفترة التي تنقضي بين إنهاء الانتداب وتثبيت استقلال الدولة.

7 توعز اللجنة إلى مجلسي الحكومة المؤقتين– لكل من الدولتين العربية واليهودية بعد تكوينهما– المضي في إنشاء أجهزة الحكومة الإدارية المركزية منها والمحلية.

8 يجند مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة – في أقصر وقت ممكن– مليشيا مسلحة من سكان تلك الدولة تكون كافية في عددها للمحافظة على النظام الداخلي، وللحيلولة دون اشتباكات على الحدود.يجب أن تكون هذه المليشيا المسلحة في كل دولة – من أجلأغراض العمليات– تحت إمرة ضباط يهود أو عرب مقيمين في تلك الدولة؛ بيد أن السيطرة السياسية والعسكرية العامة على المليشيا بما فيها اختيار قيادتها العليا، يجب أن تمارسها اللجنة.

9 يجري مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة، انتخابات "الجمعية التأسيسية" على أسس ديمقراطية، بحيث لا يتأخر ذلك عن شهرين اثنين من انسحاب القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة.يضع مجلس الحكومة المؤقت أنظمة الانتخاب في كل دولة، وتوافق عليها اللجنة، ويكون مؤهلاً لهذا الانتخاب في كل دولة من تجاوزت سنهم 18 عاماً، على أن يكونوا (أ) مواطنين فلسطينيين مقيمين في تلك الدولة، و(ب) عرباً ويهوداً مقيمين في الدولة، وإن لم يكونوا مواطنين فلسطينيين، ولكنهم وقعوا قبل الاقتراع بياناً أعربوا فيه عن نيتهم أن يصبحوا مواطنين في تلك الدولة.يحق للعرب واليهود المقيمين في مدينة القدس ممن وقعوا بياناً أعربوا فيه عن نيتهم أن يصبحوا مواطنين، والعرب في الدولة العربية واليهود في الدولة اليهودية، أن يقترعوا في الدولتين العربية واليهودية بالترتيب المذكور.يمكن للنساء أن يقترعن، وأن ينتخبن للجمعية التأسيسية.في أثناء الفترة الانتقالية لا يسمح ليهودي بأن يجعل إقامته في منطقة الدولة العربية المقترحة، ولا لعربي بأن يجعل إقامته في منطقة الدولة اليهودية المقترحة، إلا بإذن خاص من اللجنة.

10 تضع الجمعية التأسيسية لكل دولة مسودة دستور ديمقراطي، وتختار حكومة مؤقتة لتخلف مجلس الحكومة المؤقت الذي عينته اللجنة. ويضم دستوري الدولتين، الفصلين الأول والثاني من التصريح المذكور في القسم (ج) أدناه، ويحويان– في جملة ما يحويان– أحكاما لما يلي:

أ– تأسيس هيئة تشريعية في كل دولة، تنتخب بالتصويت العام، وبالاقتراع السري، على أساس التمثيل النسبي؛ وهيئة تنفيذية مسؤولة أمام الهيئة التشريعية.

ب– تسوية جميع الخلافات الدولية التي قد تصبح الدولة طرفاً فيها، بالوسائل السلمية وبطريقة لا تعرض السلام والأمن والعدل الدولي للخطر.

ج- قبول التزام الدولة بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد بالقوة، أو استعمالها ضد الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لأية دولة، أو بأية وسيلة أخرى تناقض هدف الأمم المتحدة.

د- أن تكفل الدولة لكل شخص- وبغير تمييز- حقوقاً متساوية في الشؤون الدينية والمدنية والاقتصادية، والتمتع بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية، بما في ذلك حرية العبادة، وحرية استعمال اللغة التي يريدها، وحرية الخطابة والنشر والتعليم وعقد الاجتماعات وإنشاء الجمعيات.

هـ- المحافظة على حرية المرور والزيارة لجميع سكان ومواطني الدولة الأخرى في فلسطين ومدينة القدس، ويخضع ذلك لاعتبارات الأمن القومي، على أن تضبط كل دولة الإقامة ضمن حدودها.

11 تعين اللجنة لجنة اقتصادية تحضيرية من ثلاثة أعضاء؛ لوضع ما يمكن من ترتيبات للتعاون الاقتصادي؛ بغية إنشاء الاتحاد الاقتصادي والمجلس الاقتصادي المشترك، كما هو مبين في القسم (د) أدناه، وذلك في أسرع وقت ممكن.

12 في أثناء الفترة ما بين تبني الجمعية العامة التوصيات المتعلقة بمسألة فلسطين، وبين إنهاء الانتداب؛ تحتفظ السلطة المنتدبة في فلسطين بالمسؤولية التامة عن إدارة المناطق التي لم تسحب منها قواتها المسلحة، وتساعد اللجنة السلطة المنتدبة على تنفيذ مهماتها.

13 ولضمان استمرار الخدمات الإدارية، ولضمان انتقال الإدارة برمتها – لدى انسحاب القوات المسلحة للسلطة المنتدبة- إلى المجلسين المؤقتين والمجلس الاقتصادي المشترك بالترتيب، العاملة تحت إشراف اللجنة، يجب أن تنتقل- بالتدريج، من السلطة المنتدبة إلى

المصدر: وكالة الإنباء الفلسطينية، نص قرار التقسيم رقم :181قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، 1947 – 1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نقلاً عن المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة 2، الملحق رقم 11، المجلد الأول إلى الرابع.

الملحق رقم :02

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 194

نص القرار:

إن الجمعية العامة وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد:

-1تعرب عن عميق تقديرها للتقدم الذي تمّ بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته. وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة، وتفانيهم للواجب في فلسطين.

-2تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة، تكون لها المهمات التالية :

أ- القيام- بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم- بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم 186 (د إ - 2) الصادر في 14 آيار (مايو) سنة 1948. ب- تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

ج- القيام "بناء على طلب مجلس الأمن" بأي مهمة تكلها حالياً قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة. وينتهي دور الوسيط- بناء على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق- في القيام بجميع المهمات المتبقية التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلها إليه في فلسطين.

-3تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، اقتراحاً بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق، على الجمعية العامة؛ لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

-4تطلب من اللجنة أن تبدأ عملها فوراً حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الأطراف واللجنة.

-5تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في 16 تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1948، وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجرى إما مباشرة أو مع لجنة التوفيق؛ بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

-6تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق؛ لاتخاذ التدابير؛ بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية؛ لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

-7تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة "بما فيها الناصرة" ومواقع الأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول إليها وفقاً للحقوق القائمة، والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمول بها لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة- لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس- أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلى هذه الأماكن وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

-8تقرر أنه نظراً إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث؛ فإن هذه المنطقة بما في ذلك بلدية القدس الحالية يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقاً أبو ديس وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم "بما فيها المنطقة المبنية في موتسا" وأبعدها شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.

تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لتقدم إلى الجمعية العامة في دورتها العامة الرابعة اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

إن لجنة التوفيق مخولة صلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة، يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس.

-9تقرر وجوب منح سكان فلسطين جميعهم أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً، وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فوراً بأي محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

-10تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومة والسلطات المعنية، من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادية، بما في ذلك عقد اتفاقات بشأن الوصول إلى المرافئ والمطارات، واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

-11تقرر وجوب السماح بالعودة- في أقرب وقت ممكن- للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات والسلطات المسؤولة .

وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة بالمناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

-12تفوض لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين العاملين تحت إمرتها، ما ترى أنها بحاجة إليه لتؤدي بصورة مجدية وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي. ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس، ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة. ويقدم الأمين العام عدداً محدداً من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

-13تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام بصورة دورية تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الأمن وإلى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

-14تدعو الحكومات والسلطات المعنية جميعاً إلى التعاون مع لجنة التوفيق، وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة؛ للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

-15ترجو الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات، واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها المنعقدة رقم 186 بـ 35 صوتاً مع القرار مقابل 15 ضده وامتناع 8 كالآتي:

مع القرار: الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، كولومبيا، الدانمارك، جمهورية الدومينكان، الإكوادور، السلفادور، أثيوبيا، فرنسا، اليونان، هاييتي، هندوراس، أيسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، سيام، السويد، تركيا، جنوب إفريقيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا.

ضد القرار: أفغانستان، روسيا البيضاء، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، مصر، العراق، لبنان، باكستان، بولندا، المملكة العربية السعودية، سوريا، أوكرانيا، الاتحاد السوفييتي، اليمن، يوغسلافيا.

امتناع: بوليفيا، بورما، تشيلي، كوستاريكا، غواتيمالا، الهند، إيران، المكسيك.

المصدر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم : 194 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ،المصدر السابق.

الملحق رقم: 03

قرار مجلس جامعة الدول العربية

قرار مجلس جامعة الدول العربية

بشأن تجديد وثائق السفر الموحدة

للاجئين الفلسطينيين*

1960 /9/ 7

يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتية:

نظرت لجنة الشؤون السياسية في مذكرة الأمانة العامة بشأن وثائق السفر الموحدة للاجئين الفلسطينيين، وطلب أن يكون تجديدها لمدة سنتين بدلا من سنة واحدة.

وتوصي بالموافقة على هذا الطلب، وتعديل نص المادة الخامسة من قرار مجلس الجامعة رقم 714، بتاريخ 1954/1/27، بحيث يكون ما يأتي:

"المادة الخامسة – مدة صلاحية هذه الوثيقة خمس سنوات وتجدد كل سنتين".

(ق 1705/ د34 / ج3 – 1960/9/7)

المصدر: "جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة شئون فلسطين، قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين الصادرة منذ الدورة الأولى حتى الدورة الخامسة والثلاثين، يونيه "حزيران" 1945 – مارس "آذار" 1961"، (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، 1961)، ص 174.

الملحق رقم: 04

مشروع جونسون القاضي بتسوية وضعية اللاجئين بتحسين ظروف حياتهم في الأردن

مشروع جونستون*

تشرين الثاني/نوفمبر 1953

1 – إنشاء سد على نهر الحاصباني العلوي لتخزين فائض الإيراد الشتوي للنهر أمام هذا السد.

2 – تحويل مياه نهر بانياس والدان و الحاصباني في ترعة تنشأ لحمل مياه هذه الأنهار لغرض ري الأراضي في حوض الحولة الأعلى ومنطقة (هاشحار) وتلال الجليل ووداي يافتيل ووادي جزريل.

3 – تحويل مياه نهر اليرموك إلى ترعة الغور الشرقية وإلى بحيرة طبرية حيث يفاد من المياه المتجمعة في هذه البحيرة من نهر اليرموك ونهر الأردن في ري الأراضي الزراعية في منطقة الغور الممتدة من بحيرة طبرية والبحر الميت.

4 – إنشاء ترعة رئيسية شرق نهر الأردن وترعة رئيسية أخرى غربه مع ما يلزم من قناطر توزيع على بحيرة طبرية لحمل مياه هاتين الترعتين بسهولة لري الأراضي التي على ضفتي النهر وسيستلزم ذلك القيام بالأعمال اللازمة لرفع منسوب بحيرة طبرية بمقدار مترين.

5 – تجفيف مستنقعات الحولة لزراعتها والإفادة من المياه التي كانت تضيع فيها بالبخر والترسب وذلك بتوجيهها إلى بحيرة طبرية لتخزينها.

6 – إنشاء ما يلزم من الأعمال والترع للتحكم في المياه الدائمة بالوديان التي جنوب بحيرة طبرية.

7 – إنشاء الخزانات لحفظ مياه فيضانات الوديان على حسب ما تظهر الأبحاث التفصيلية.

8 – استثمار مياه الآبار لأغراض الري وذلك في المناطق التي يتضح فيها صلاحية ذلك كما في وادي الغور (ويافتيل).

المصدر: وثائق فلسطين مائتان وثمانون وثيقة مختارة، 1839–1987 (تونس: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة،1987)، ص ص 459–463.

الملحق رقم :05

موجات النازحين من الداخل الفلسطيني المحتل صوب الاردن والضفة الغربية وغزة

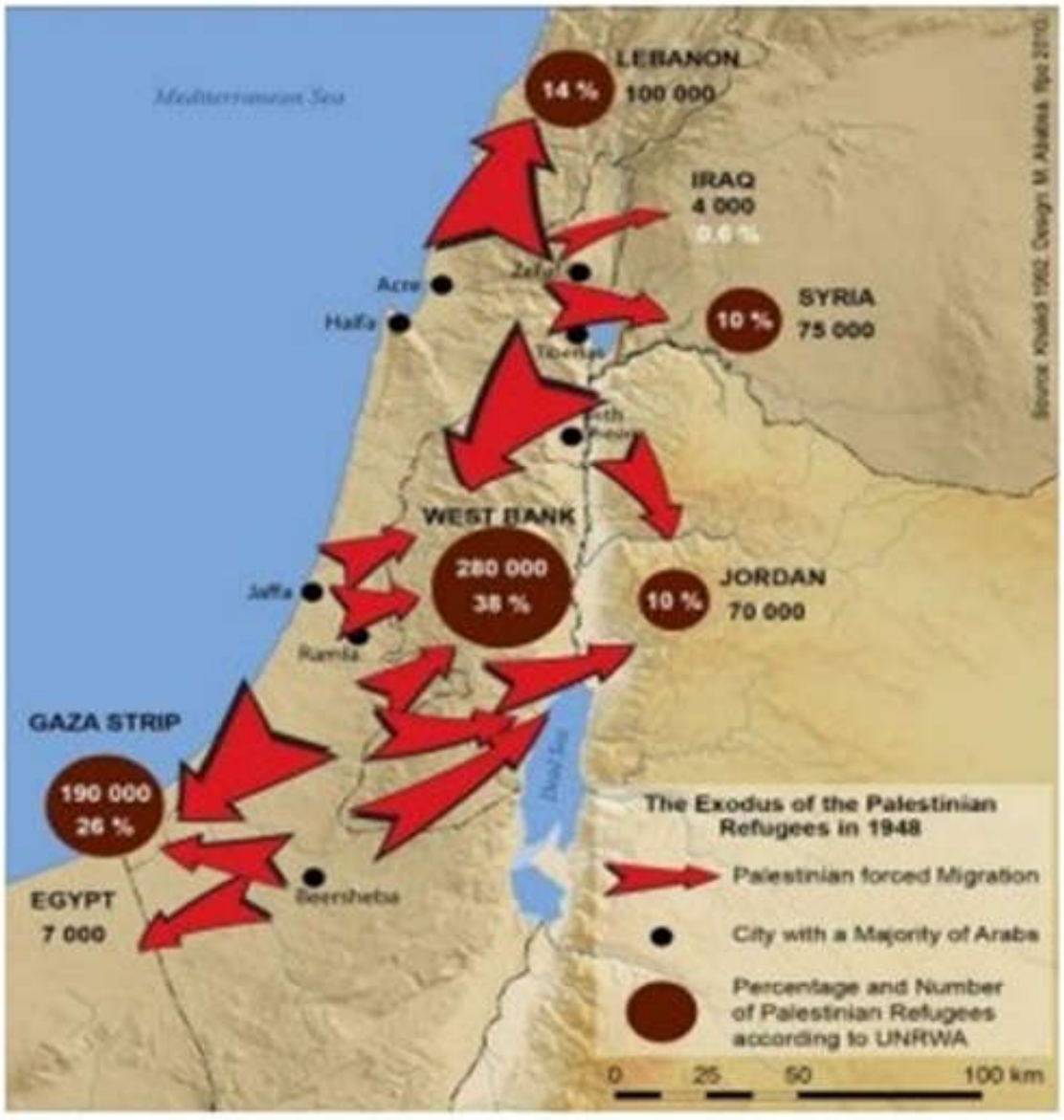

Source: Jalal Al Husseini : Open Edition Books : Jordan and the Palestinians (https :// books.openedition.org/ifpo/5014).

الملحق رقم: 06

التوزيع الجغرافي للمستشفيات في الضفة الغربية

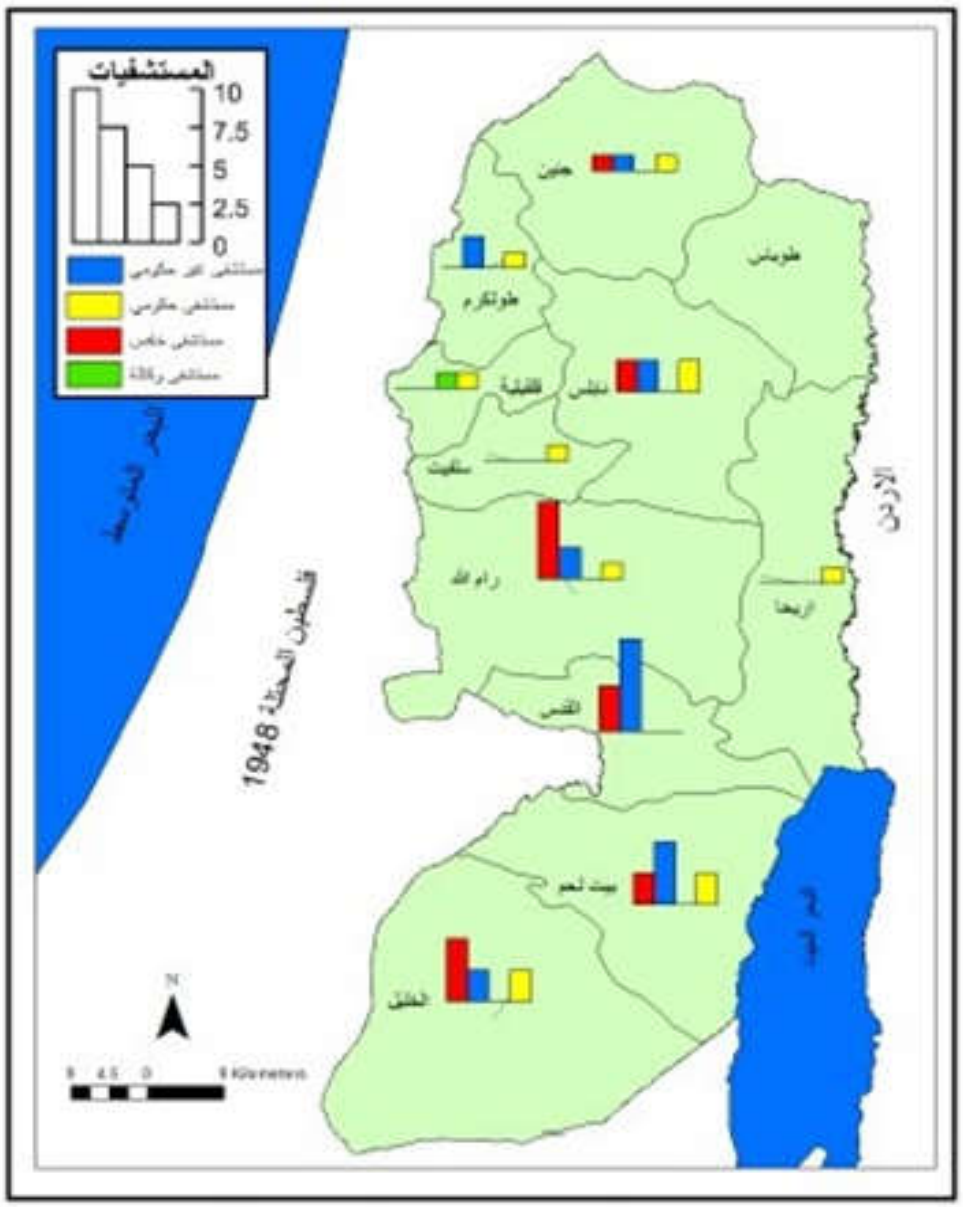

المصدر: نضال رأفت حسين: مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث، العدد رقم07، القاهرة، 2015، ص144.

قائمة المصادر والمراجع

-المصادر والمراجع باللغة العربية:

أولا: المصادر:

1. أبو بصير صالح مسعود: جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، دار الفتح بيروت 1968.

2. أبو ستة سلمان: حق العودة ،المركز القومي للدراسات والتوثيق، مكتبة, فلسطين 1999

3. خلف صلاح: فلسطـــيني بلا هوية، تحرير: إريك رولو، دار فايول للنشر، ط1، فرنسا، 1978.

4. الصايغ يوسف يزيد: الأردن و الفلسطينيون، رياض الرايس للكتب والنشر، لندن،1987.

5. الصايغ يزيد: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية1949-1993، تر:باسم فرحان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 2002،

6. عبد الهادي مهدي: المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974، المكتبة العصرية، ط1، بيروت، 1975.

7. غازي حسين، الفكر السياسي الفلسطيني1963-1988، دار رانية للنشر والتوزيع، ط1،بيروت، 1993.

8. كوثراني وجيه: بلاد الشام في مطلع القرن العشرين المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 1980.

9. مصالحة نور الدين: طرد الفلسطينيين ، مفهوم الترانسفير في الفكر و التخطيط الصهيونيين ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992.

10. وكالة غوث وتشغيل اللاجئين(الأونروا)، ينظر:-الموقع الرسمي: (https://www.unrwa.org).2024/04/20 الساعة 21:20.

11. دائرة الشؤون الفلسطينية، ينظر:الموقع الرسمي:_____ (Département of PalestinienAffairs/ https://www.dpa.jo/).2024/05/10.الساعة: 10:00.

ثانيا: المراجع:

12. براند لوري: الفلسطينيون في العالم العربي بناء المؤسسات والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت 1991.

13. جبارة تيسير: تاريخ فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1998.

14. حمدان محمد سعيد وآخرون: فلسطين والقضية الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة ،عمان، 2010.

15. (بدون توقيع): القضية الفلسطينية من كلام الخميني، دار الوسيلة ، بيروت 1996،

16. الرواشدة أحمد : الحاكمية والتجربة الأردنية في إدارة شؤون المخيمات، معهد عصام فارس لدراسات العامة والشؤون الدولية الجامعة الأمريكية، بيروت، 2010.

17. زيادة أديب: دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية ،مركز العودة الفلسطيني،القدس، 2010.

18. السيد البكر نعمة حسن محمد: عملية ميونخ(اقريت وكفر برعم) القاهرة 1972

19. الشاكر مظهر : القانون الدولي للاجئين–قراءة في حق اللجوء، دراسة قانونية تحليلية، بغداد، 2014.

20. الشريف ماهر: البحث عن كيان–دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني1907–1993،مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي–F–K–A للنشر،ط1، قبرض،1995.

21. عبد الحميد محمد سيف: حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض، الدار العربية للعلوم، ط2، بيروت، 2002.

22. علقم فرحان موسى: النزاع على السيادة في فلسطين في ظل اتفاقيات اوسلوا ,مركز الزيتونة للاستشارات ,بيروت 2016

23. العلي إبراهيم: اللاجئ الفلسطيني من الاقتلاع إلى العودة،مركز الأرض والإنسان للدراسات والاستشارات ،ط1،البحرين،2014.

24. عيتاني مريم، مناع معين: معاناة اللاجئ الفلسطيني ،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،ط1، بيروت،2010 .

25. فرج احمد زكريا: حرب 1948 ونكبتها ط1 ،مكتبة جزيرة الورد القاهرة 2010

26. محمد صالح محسن: القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات بيروت 2012

27. محمد صالح محسن: أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وقضاياهم في العالم العربي، مركز الزيتونة لدراسات، بيروت، 2015 .

28. محمد صالح محسن: مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين ،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،ط1،بيروت، 2014.

29. منظمة الطليعة العربية في تونس: ايلول الاسود، منشورات الطليعة، تونس 1995

30. النتشة رفيق شاكر وآخرون: تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1991.

31. ياسين عبد القادر وآخرون: منظمة التحرير الفلسطينية (التاريخ–العلاقات–المستقبل)، باحث للدراسات، بيروت، 2009

المجلات والجرائد:

32. إياد محمد : اللاجئون الفلسطينيون 67 عاما من التشرد والمعاناة، المنظومة المنتدى الإسلامي للنشر، مجلة البيان{د.ب} ،2015

33. البشتاوي عماد رفعت، دودين شبلي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين 1967–1970 دراسة في المصادر والوثائق الفلسطينية، مجلة جامعة القدس ، العدد 1 كلية الاداب ،جامعة الخليل، سنة 2011.

34. بشعلاني دوللي : "بين ساحل عسقلان والجليل السفلي ماهي خطة داليت"، مجلة لبنانون فاير للاخبار، 02 ديسمبر، بيروت، 2023

35. حسن يحي عادل، الشناق عبد المجيد: <اللجوء الفلسطيني عام1948وموقف الدولة الأردنية منه>، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ،المجلد46،العدد1، عمان، الأردن، 2019.

36. خالد خليل احمد الشيخ عبدالله، <اللاجئون الفلسطينيون بين اعتراف القانون الدولي والإنكار الأمريكي>،مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث،م8، ع2، أريحا، ديسمبر 2023.

37. سليمان جابر: <الفلسطينيون في الأردن:معطيات وبيانات وأرقام> ،مجلة الدراسات الفلسطينية،مجلد6،العدد24، بيروت، 1995.

38. شبيب سميح : حق العودة: الحكم وصراع,الإرادات » مجلة الرؤية، العدد 14,رام الله ,2001

39. شتيه محمد عبد الفتاح :التحديات الإسرائيلية والأمريكية لعودة للاجئين الفلسطينيين الآليات المقترحة لمواجهتها، مجلة العلوم القانونية، كلية بغداد،2019.

40. صبحي يوسف : « مشكلة اللاجئين الفلسطينيين دراسة في الجغرافيا والسياسة »، مجلة جامعة الأزهر ، العدد 02 ، سلسلة العلوم الإنسانية ، القاهرة، 2009.

41. عبد المولى نبيل رياض: <دراسة في مواقف الحكومة ومجلس النواب الأردني>، مجلة الأردن والقضية الفلسطينية، ع26، القاهرة، 2022.

42. عيدان محمد شطب: أزمة اللاجئين في الأردن والسعودية ،مجلة رؤية تركية، م8، ع1، تركيا، 2019.

43. غرايبة خليف مصطفى: معركة الكرامة الخالدة اول انتصار عربي على الالة الاسرائلية، مجلة افكار، وزارة الثقافة الاردنية 2022 شوهد 2024/05/26.

44. مقدم رشيد: المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين(1948-1982)، ملجة الناقد لدراسات،المجلد03 العدد02 ، مخبر اثر الاجتهاد القضائي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة بسكرة، 2019/10/29.

45. منصوري دوادي : حق عودة اللاجئيين الفلسطينيين وصفقة القرن، مجلة القانون الدستوي والمؤسسات السياسية،مجلد 06 العدد 01 جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم2022/06/01

46. مؤتمر القمة العربي الأول عقد في القاهرة 13-17 جانفي 1964 على خلفية تحويل الكيان مجرى نهر الأردن ، جريدة دنيا الوطن، 2019/02/19، رام الله.

47. نصار وليم : تغريبة بني فتح ،مجلة الدراسات الفلسطينية، غزة، المجلد 18،

الموسوعات:

48. الشريف ماهر: حركة التحرير الوطني الفلسطيني1957-1993، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية،ينظر:الموقع الرسمي : (https://www.palquest.org)

49. المؤتمر الفلسطيني (نابلس1948)، الموسوعة الفلسطينية ، فلسطين، 2015.ينظر: الموقع :(https://www.palestinapedia.ps)2024/05/20.الساعة 22.00.

50. الحسيني جلال: الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية،الأونروا من مزود الإغاثة إلى ناقل الهوية .ينظر:الموقع الرسمي

(.https://www.palquest.org)2024/05/05، الساعة:21:00.

51. المالكي مجدي : الهجرة الفلسطينية من خمسينات القرن التاسع عشر حتى عام 1967،الموسوعة التفاعلية،شوهد 2024/05/04 على ساعة :12.00 الرابط https://www.palquest.org/ar/highlight/33644.

52. الحسيني جلال: اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، العدد03، موقع الكتروني، 2023/12/25 شوهد 2024/04/05.

53. موسوعة فلسطين :مخيمات اللاجئين في غزة والضفة، موقع الجزيرة نت ، 2023/11/10. 2024/4/14 الساعة 11.05.

54. موقع الجزيرة نت: منظمة التحرير الفلسطينية:الموسوعة الفلسطينية ، ،1ن)2015/05/8 شوهد 2024/04/4.

55. موسوعة المصطلحات، المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتجية ،2023 رام الله ، شوهد 2024/05/04.

المواقع الالكترونية:

56. عبابسة مريم – الحسيني جلال، الاردن والفلسطينيون،اطلس الاردن: التاريخ الارض والمجتمع،ص230-245. ينظر:(https://books.openedition.org) يوم 2024/05/11. على الساعة11:15.

57. حليمة صابر قرار" تقسيم فلسطين 181 وبداية لنكبة" اللاجئين بوابة اللاجئين الفلسطينيين ، نوفمبر 2019، الموقع:https://cutt.us/pU2T5 ، يوم 04/04/2024 ، على الساعة 10:31

58. شتيرن نديم السيد، وكالة الانباء والاعلام الفلسطينية (وفا) على الرابط https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5018شوهد 2024/05/04 الساعة 09:15.

59. موقع الجزيرة نت : مخيمات اللاجئين في غزة والضفة أسماؤها ومواقعها وظروف نشأتها، آخر تحديث: 2023/11/10، شوهد يوم 2024.5.3، 09:52.

60. ناصر نعيم: اللاجئون الفلسطينيون بين حق العودة ومشاريع التوطين ،مركز الابحاث ,منظمة التحرير الفلسطينية ، القدس موقع الكتروني: (ب ت) : https://n9.cl/ey55b شوهد 2024/04/15 ساعة12:02.

61. فهمي خالد: دليل الفصائل الفلسطينية ليس كل تنوع خلاقًا المجلة الالكترونية ،معالم الرؤية السياسة لجماعة الاخوان المسلمون 13 يونيو 2009 04:03 شوهد يوم 2024/05/17 على الرابط:https://www.ikhwanonline.com/article/50255

62. ملخص يوميات أكرم زعيتر: سنوات الأزمة 1967–1970، صدر عن سلسلة "ذاكرة فلسطين" في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2019 شوهد 2024/05/05https://bookstore.dohainstitute.org/p-1606.aspx

63. ليث عصام: الكرامة: حكاية آخر معركة اتحد فيها المقاتلون الفلسطينيون والجيش الأردني ضد إسرائيل.موقع بي بي سي نيوز عربي،21 مارس 2023 شوهد 2024/05/26 ، س11:05.

64. الجزيرة نت: معركة الكرامة في الأردن النزهة التي تحولت فاجعة لإسرائيل، 2023/03/19، شوهد 2024/05/26.

الرسائل الجامعية:

65. أبو جعفر أحمد حسن محمد : دراسة نقدية في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 و 194 المتعلقين بالقضية الفلسطينية»، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام إشراف: باسل منصور ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين السنة الجامعية 2008.

66. أبو رجيلة سامر عبد المنعم : العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان (1969–1982) رسالة مقدمه لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، إشراف: أسامه محمد أبو نحل، قسم التاريخ، جامعه الأزهر، غزة، السنة الجامعية 2010.

67. أبو رمضان هناء صلاح جمال : حق العودة لدى اللاجئين الفلسطينيين،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس إشراف نبيل كامل، قسم علم النفس، كلية التربية،الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

68. أبو عمر ياسمين عبد القادر صالح : قضية اللاجئين وأثرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية1948-2000، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص الدراسات الدولية، إشراف: سمير عوض، كلية الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2010.

69. أبو كريم منصور احمد : تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني حركة فتح أنموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف:خليل أبراش، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2016.

70. أبوليه نمر أحمد محمود : الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في مخيمات شمال الضفة الغربية وآفاق التنمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في بناء

71. تمراز سعيد جميل : طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية (1982 – 1949م) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: زكريا إبراهيم السنوار، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.

72. سعيدة هبة : منظومة حماية اللاجئين في الأردن:السوريون كحالة دراسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص الدراسات الدولية، إشراف:عاصم خليل، كلية الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2015.

73. صبرة رنا أمين محمد : الأمراض والخدمات الصحية في محافظة نابلس دراسة في الجغرافيا الطبية، أطروحة للحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا من كلية الدراسات العليا، إشراف: عزيز دويك، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2003.

74. فرج الحسن علي : انتهاء حل الدولتين على أرض الواقع والبدائل المطروحة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام،إشراف: باسل منصور، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس–فلسطين، 2022.

75. مسلم نديم : قضية اللاجئين الفلسطينيين التطور والأفاق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية العلاقات الدولية، إشراف: عمار جفال، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر،2008/2007.

76. المغني محمد محمود : موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية من خلال القرارات والبيانات الرسمية الصادرة عنها(1987–2006)رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،إشراف:أكرم محمد عدوان، قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية غزة–فلسطين السنة الجامعية 2016.

77. المؤسسات من برنامج التنمية الريفية المستدامة ،إشراف: ربيع عويس، كلية الدراسات العليا ، جامعة القدس، فلسطين، 2007.

78. ناصر عمر رشاد سليم : حركة فتح : الإشكاليات والتحديات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، إشراف :رائد نعيرات، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح ، نابلس، 2015.

المصادر والمراجع باللغات الاجنبية :

Cites Internet:

79. Ecf. United Nations General Assembly Resolution 194 (1948), https://ecf .org.il/issues/ issue/103.

80. Human raths, watch stateless Again--palestinian-origin jordanians deprived of their nationality, new York, 1february2010.
.(https://www.hrw.org/report/2010/02/01/stateless-again/palestinian-origin-jordanians-deprived-their-nationality).

81. Jalal Al Husseini : Open Edition Books : Jordan and the Palestinians (https :// books.openedition.org/ifpo/5014).

فهرس الموضوعات

شكر و عرفان	/
الإهداءات	/
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1948	
المبحث الأول: تعريف اللاجئ واللاجئ الفلسطيني	10
أولا: تعريف اللاجىء	10
1- تعريف عام	10
2- تعريف اللاجئ حسب ميثاق الأمم المتحدة لعام 1951	11
3- تعريف اللاجئ حسب منظمة الوحدة الإفريقية عام1969	12
ثانيا: تعريف اللاجئ الفلسطيني	13
1- تعريف عام	13
2- حسب منظمة الأونروا	13
3- حسب الميثاق الوطني الفلسطيني	14
المبحث الثاني: بداية ظهور أزمة اللاجئين الفلسطينيين 1948-1967	16
أولا: التقسيم ودور الشرعية الدولية في استصدار القرار رقم: 181 سنة 1947	16
ثانيا: الحرب النفسية وطرق الترهيب	18
ثالثا: العنف المسلح والأعمال الإرهابية للكيان الصهيوني تجاه الفلسطينيين	19
رابعا: أسباب اللجوء نحو الأردن (عرقية وجغرافية)	21
المبحث الثالث: توزيع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن (بضفتيه)	23
أولا: توزيع مخيمات اللاجئين في الأردن (الضفة الشرقية)	24
ثانيا: توزيع المخيمات في الضفة الغربية	28
الفصل الثاني: أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الضفتين (الشرقية والغربية)	
المبحث الأول: أوضاع اللاجئين في الضفة الغربية 1948-1970	33
أولا: الوضع القانوني والسياسي للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية	33

1 – التسويات المؤقتة بعد عام 1948	33
2 – تطور مشكلة اللاجئين في الضفة الغربية بعد 1967	35
ثانيا: الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية	36
1– الخدمات الاجتماعية	36
2– البنى التحتية والوضعية الصحية	37
ثالثا: الوضع الاقتصادي للمخيمات في الضفة الغربية	38
المبحث الثاني: أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الشرقية 1948–1994	40
أولا: الوضع السياسي والقانوني	40
ثانيا: الأوضاع الاجتماعية	42
ثالثا: الأوضاع الاقتصادية	43
المبحث الثالث: الجهود الإقليمية والدولية لحل أزمة اللاجئين	45
أولا: المبادرات والقرارات الدولية	45
ثانيا: المشاريع الدولية	48
ثالثا: المبادرات العربية	49
الفصل الثالث: دور اللاجئين الفلسطينيين في الأردن 1948–1994	
المبحث الأول: النشاط السياسي للاجئين الفلسطينيين في الأردن	54
أولا: مؤتمر الوحدة الفلسطينية–الأردنية	54
ثانيا: التواجد الفلسطيني في مجلس النواب الأردني	55
ثالثا: ظهور منظمة التحرير الفلسطينية	57
المبحث الثاني: النشاط السياسي للاجئين في الضفة الغربية	60
أولا: مؤتمرات الوحدة	60
1– مؤتمر أريحا	60
2– مؤتمر رام الله	61
3– مؤتمر نابلس	62
ثانيا: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)	63

1- مبادئ حركة فتح	65
2- أهداف الحركة	66
3- فتح تقود منظمة التحرير الفلسطينية	67
المبحث الثالث: النشاط العسكري اللاجئين الفلسطينيين في الضفتين**(1948-1970)**	68
أولا: نشاط منظمة التحرير الفلسطينية	68
1-إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية	68
2-فصائل منظمة التحرير الفلسطينية	69
3- وضع الفدائيين في الأردن	71
ثانيا: معركة الكرامة	73
1- أسباب المعركة	73
2- أهداف المعركة	75
3- خسائر الطرفين	76
ثالثا: أحداث أيلول الأسود 1970	77
خـاتمـة	**80-82**
الملاحق	**84-98**
قائمة المصادر و المراجع	**100-108**
فهرس الموضوعات	**110-112**

REPUBLIC ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAI
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEURE ET DE I
RECHERCHE SCIETIUFIQUE
UNIVERSITE MOHAMED KHIDER – BISKRA
FACULTE DES SCIENCES HUMAINES ET SCOCIALES
DEPARTEMENT SCIENCES HUMAINES

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
السنة الجامعية 2023-2024

بسكرة في 05 جوان 2024

الاسم واللقب الأستاذ المشرف :محمد الطاهر بنادي
الرتبة :أ-ج
المؤسسة الأصلية :جامعة محمد خيضر بسكرة

الموضوع: الإذن بالإيداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة).بنادي محمد الطاهر.وبصفتي مشرفا على مذكرة الماستر للطالبين:(ة) .طاهري عبد القادر

كرابعية محمد

في تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

والموسومة: بـ.....اللاجئون الفلسطينيون في الأردن 1948 - 1994.....

والمسجل بقسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، أقر بأن المذكرة قد استوفت مقتضيات البحث العلمي من حيث الشكل والمضمون، ومن ثمة أعطي الإذن بإيداعها.

إمضاء المشرف

Université Mohamed Khider, B.P145 RP 07000 Biskra
☎ 033.50.1240

جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص.ب 145 ق ر ، 07000 بسكرة.
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، القطب الجامعي ، شتمة .

تصريح شرفي بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث:

أنا الممضي أسفله،

-الطالب(ة): طاهري عبد القادر الحامل لبطاقة التعريف الوطنية

رقم: 100215532

والصادرة بتاريخ 2016/04/20 عن دائرة بسكرة ولاية بسكرة

- الطالب(ة): كسايبية محمد الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم 109218304

والصادرة بتاريخ 2023/05/21 عن دائرة سيدي عقبة بسكرة

المسجل(ين) بكلية :العلوم الإنسانية والاجتماعية: قسم: العلوم الإنسانية. الشعبة: التاريخ.

التخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

والمكلف(ين) بانجاز مذكرة ماستر ، الموسومة ب:.

الثورات الفلسطينية في الأردن 1948 1994

أصرح بشرفي (نا) أنني (نا) التزمت (نا) بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه

التاريخ: 05/06/ 2024.

توقيع المعني(ين):